الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد Université Abou Bekr Belkaid
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التنمية

الموضوع:

آلية توزيع الدخل في الجزائر

❖ من إعداد الطالب:

سيدي أحمد كبداني

❖ تحت إشراف:

أ.د: شعيب بونوة

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د بلمقدم مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د بونوة شعيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
د. شريف نصر الدين	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. شعيب بغداد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ. بوثلجة عبد الناصر	أستاذ مكلف بالدروس	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2005 - 2006

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله،

وإلى إخوتي.

إلى كل من أكنّ لهم مشاعر الصداقة والحب

والاحترام.

كبداني سيدي أحمد

تشكرات

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل، وساهم في إثراء هذا الموضوع، وبخاصة الأستاذ المؤطر: أ.د شعيب بونوة، وشعيب بغداد، وجميع الأساتذة و الرفقاء والذين لا يسعني المجال لذكر أسمائهم لأن القائمة طويلة.

كما لا أنسى أن شكر مدير الإدارة والمالية بمؤسسة ندرومة أثاث الذي قدم لي كل التسهيلات في مشواري البحثي.

كبداني سيدي أحمد

فهرس المحتويات

فهرس الجداول..... VII

فهرس الأشكال..... IX

مقدمة عامة أ

الفصل الأول: النظريات التقليدية في توزيع الدخل

مقدمة..... 01

المبحث الأول: نظرية توزيع الدخل..... 02

المطلب الأوّل:مفهوم نظرية توزيع الدخل..... 02

المطلب الثاني: أهمية دراسة نظرية التوزيع..... 02

المبحث الثاني: التوزيع الوظيفي للدخل (La répartition fonctionnelle)..... 03

المطلب الأول: المدرسة الفيزيوقراطية..... 04

المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية..... 05

الفرع الأول: أدم سميث (1723-1790)..... 05

الفرع الثاني: دافيد ريكاردو (D.RICARDO.1772-1823) 06

المطلب الثالث: النظرية الماركسية..... 09

المطلب الرابع: النظرية النيوكلاسيكية..... 11

المطلب الخامس: نظرية Kalecki..... 16

المطلب السادس: النظريات الحديثة..... 19

المبحث الثالث:التوزيع الشخصي للدخل(La répartition personnelle)..... 24

المطلب الأول: نظرية الطلب..... 25

الفرع الأول: الصفات الشخصية..... 26

الفرع الثاني: الفرص 27

المطلب الثاني: نظرية رأس المال البشري 28

المطلب الثالث: نظرية العرض و الطلب 30

المطلب الرابع: أهمية الثروة في توزيع الدخل الشخصي 31

خاتمة 33

الفصل الثاني: توزيع الدخل في الفكر الاقتصادي الإسلامي

مقدمة..... 35

المبحث الأول: توزيع الدخل ما قبل الإنتاج..... 36

المطلب الأول: المشكلة الاقتصادية..... 36

الفرع الأول: تعدد الحاجات..... 36

الفرع الثاني: تداول الثروات 36

الفرع الثالث: مشكلة الفقر..... 37

المطلب الثاني: تأميم الثروات 38

الفرع الأول: نظام الإرث يقلل من تفاوت الدخول..... 38

الفرع الثاني: علاقات المجتمع من خلال التوزيع..... 38

المبحث الثاني: توزيع الدخل ما بعد الإنتاج..... 39

المطلب الأول: تحديد عناصر الإنتاج..... 40

المطلب الثاني : التوزيع الوظيفي للدخل..... 41

الفرع الأول: معدل عائد المشاركة 43

الفرع الثاني: درجة المخاطرة..... 44

الفرع الثالث: التحويلات الرأسمالية بالنسبة للدخل 45

الفرع الرابع: تغيرات الأذواق 45

المطلب الثالث: إعادة توزيع الدخل..... 47

الفرع الأول: دور الزكاة..... 47

الفرع الثاني: دور الدولة الإسلامية..... 49

المبحث الثالث: نظرية التوزيع في الفكر الإسلامي 50

المطلب الأول: دالة الاستهلاك..... 50

المطلب الثاني: توزيع الدخل الكلي 52

المطلب الثالث : تحقيق التوازن الاقتصادي..... 53

خاتمة..... 55

الفصل الثالث: التفاوت في المداخيل

مقدمة..... 57
المبحث الأول: المساواة في الدخل..... 58
المطلب الأول: مفاهيم عامة..... 58
المطلب الثاني: أهمية دراسة المساواة..... 59
المبحث الثاني: أسس قياس التفاوت..... 61
المطلب الأول: مصادر المعلومات..... 61
المطلب الثاني: نوعية المداخيل التي نقيس بها التفاوت 62
الفرع الأول: مدة تكوّن الدخل 62
الفرع الثاني: حامل الدخل (الفئة الدخلية) 62
المبحث الثالث: أدوات قياس التفاوت الدخلي 63
المطلب الأول: المدى 64
المطلب الثاني: الفرق بين المداخيل المتوسطة للفئات 64
المطلب الثالث: انحراف الوسط النسبي 67
المطلب الرابع: التباين و معامل التباين 67
المطلب الخامس: تشتت الدخل 68
المطلب السادس: تمركز المداخيل (La concentration des revenus)..... 71
الفرع الأول: منحنى لورنز (Lorenz) 71
الفرع الثاني: معامل GINI 73
الفرع الثالث: مؤشر Theil (T) 74
الفرع الرابع: مؤشر Atkinson (A) 75
المبحث الرابع: علاقة النمو الاقتصادي بتوزيع الدخل 76
المطلب الأول: التأثير المباشر للنمو الاقتصادي على عملية التوزيع 77
المطلب الثاني: التأثير المباشر لتوزيع الدخل على النمو الاقتصادي 78
المطلب الثالث: أثر العولمة على توزيع الدخل و المساواة 81
المبحث الخامس: علاقة الفقر بتفاوت المداخيل 83

المطلب الأول: مؤشر عدد الرؤوس 85
المطلب الثاني فجوة الفقر (Poverty Gap) 86
المطلب الثالث: مؤشر FGT (Foster, Gréer, Thorbecke) 87
المطلب الرابع: مؤشر SEN (1976) 88
المطلب الخامس: مؤشر SST (Sen,Shorrocks,Thom) 88
خاتمة 89

الفصل الرابع: التوزيع الثانوي للدخل

مقدمة 91
المبحث الأول: دور الدولة في الحياة الاقتصادية 92
المطلب الأول: أدوات السياسة الاقتصادية 92
المطلب الثاني: الوظائف المحورية للدولة 93
الفرع الأول: تحسين الفعالية الاقتصادية 93
الفرع الثاني: العمل على استقرار الاقتصاد الوطني 94
الفرع الثالث: التحكم في السياسة الاقتصادية الخارجية 95
الفرع الرابع: تحسين توزيع الدخل 95
المطلب الثالث: التدخل على مستوى التوزيع الوظيفي 96
الفرع الأول: سياسة مراقبة الأجور 96
الفرع الثاني: سياسة دعم المنتوجات الزراعية 97
الفرع الثالث: مراقبة الدخول الرأسمالية 98
المطلب الرابع: التدخل على مستوى التوزيع الشخصي 99
الفرع الأول: السياسة المالية 99
الفرع الثاني: السياسة الاجتماعية 101
المبحث الثاني: سياسة إعادة توزيع الدخل 102
المطلب الأول: تعريفات 103
المطلب الثاني: أهداف إعادة توزيع الدخل 104
الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية 104

الفرع الثاني: الأهداف الاجتماعية و السياسية 107
المطلب الثالث: أدواتها 108
الفرع الأول: الاقتطاعات 109
1. الضرائب..... 109
2. الاشتراكات الاجتماعية (Les cotisations sociales) 112
3. تطور هيكل الاقتطاعات 112
الفرع الثاني: التعويضات 112
1. أنواع المخاطر و تغطيتها 113
2. تطور ونمو المداخيل الاجتماعية 114
3. أنواع التعويضات 114
المطلب الرابع: نتائج إعادة توزيع الدخل 116
الفرع الأول: إعادة التوزيع الأفقي و العمودي 116
الفرع الثاني : فعالية إعادة توزيع الدخل 117
خاتمة 119

الفصل الخامس: الأزمة الاقتصادية و توزيع الدخل في الجزائر

مقدمة 121
المبحث الأول: طبيعة الأزمة الاقتصادية و معالمها 123
المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل 1989 123
الفرع الأول: إعادة هيكلة المؤسسات العمومية 123
الفرع الثاني: استقلالية المؤسسات العمومية 126
المطلب الثاني: نتائج الإصلاحات 128
الفرع الأول: السياسة الميزانية 128
الفرع الثاني: السياسة النقدية 129
الفرع الثالث: سياسة الأسعار..... 130
I. أسعار الاستهلاك 130
II. التضخم 131

III. سعر الصرف 131
الفرع الرابع: نمو الاقتصاد الموازي 132
الفرع الخامس: تطور الدين الخارجي 132
المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة على مستوى المداخيل 134
المبحث الثاني: سياسة التصحيح الهيكلي 135
المطلب الأول: برنامج الاستقرار أو التثبيت (01أفريل 94 – 31 مارس 1995) 136
المطلب الثاني: برنامج التعديل الهيكلي (1998/05/21-1995/05/22) 140
الفرع الأول: النتائج الاجتماعية لهذا البرنامج خلال الفترة 95-98 141
I. تغير هيكل دخل الأسر 141
II. تغير هيكل توزيع الدخل حسب الفئات السكانية 148
1. مؤشرات التفاوت 148
2. معامل تشتت المداخيل و تمركزها 151
1.2 مقياس التشتت 151
2.2 تمركز المداخيل 158
الفرع الثاني: فترة ما بعد التعديل الهيكلي 161
I. الاستمرار في تراجع دخل العمل 161
II. انحراف الأجر المتوسط عن الأجر الوطني المضمون 164
خاتمة 170
خاتمة عامة 172
الاقتراحات و التوصيات 176
فهرس المصادر و المراجع 179

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنـوان	الصفحة
01	الأهمية النسبية للعوامل المكونة لنظرية الطلب	28
02	الدخل المتاح الخام للعائلات الفرنسية في سنة 1987 بالنسبة لبعض المناطق	65
03	اختلاف الأجور الصافية المتوسطة السنوية (1990) الخاصة بالجنسين	66
04	توزيع الأجور حسب العشيرات بالنسبة للجنسين في سنة 1989 (FF)	70
05	التفاوت في المداخيل و النمو الاقتصادي لبعض البلدان	79
06	هيكل توزيع الدخل الوطني في بريطانيا في سنوات 38- 47 – 50	98
07	نسبة الاقتطاعات الإجبارية بالنسبة للناتج الداخلي الخام لبعض الدول المتقدمة	110
08	تقدير نفقات (اقتطاعات) و تعويضات الطبقة العمالية لعدة سنوات بريطانيا	116
09	تطور نسب البطالة في الجزائر فترة (85 – 93):	129
10	تطور التّضخم خلال الفترة (85 – 93)	131
11	سعر صرف الدولار مقابل الدينار	131
12	سعر الصّرف الرسمي و الموازي	132
13	هيكل الدّين الجزائري بمليار لدولار	133
14	تطور خدمة الدّين الخارجي	133
15	النمو السنوي للدخل و الاستهلاك والأسعار(89-95)	137
16	توزيع المؤسسات المنحلة حسب القطاعات و توزيع العمال فيها في 30 /06/ 98	142
17	تطور مداخيل العائلات خلال الفترة 1993 – 1997 (الوحدة بالمليار دينار):	143
18	تطور مؤشر الأجور المتوسطة (1993 – 1996)	145
19	تطور مؤشر القدرة الشرائية لفئة الأجراء (1993 – 1996)	146
20	مؤشرات توزيع الدخل 1966 – 1995	148
21	توزيع الاستهلاك (العشيرات) خلال الفترة 1988 – 1995	151
22	نسب استهلاك العشيرات فيما بينها لسنة 1995 بين القطاع الريفي و الحضري	154

23	توزيع الدخل المستهلك بالنسبة للقطاعين بين سنتي 1988و1995 (%)	159
24	ترتيب الأجراء حسب الدخل و حسب القطاع (1998	161
25	تطور هيكل الدخل الخام للأسر خلال الفترة (1999 – 2002) %	162
26	نسبة اقتطاع الضريبة من الدخل	163
27	معدل نمو المداخيل	163
28	متوسط الأجور في بعض القطاعات	165
29	تطور الأجر الوطني المضمون	165
30	تراجع حصة الأجور بالنسبة للدخل المحلي (مليار دج)	167
31	نسبة الكتلة الأجرية والربح الصافي والضرائب غير المباشرة بالنسبة للدخل المحلي	168

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنـــوان	رقم الصفحة
01	تمثيل دالة الإنتاج الكلي، المتوسط و الإنتاج الحدي	07
02	توزيع الدخل بين الأجر، الربح و الريع	08
03	تشتت الدخل	71
04	منحنى لورنز	72
05	عدم تمركز المداخيل	73
06	شدة تمركز المداخيل	73
07	التفاوت بين المداخيل، و مستويات التنمية الاقتصادية:	78
08	النمو السنوي للدخل و الاستهلاك والأسعار(89-95)	137
09	نمو مداخيل العائلات خلال الفترة(93-97)	144
10	تطور هيكل مداخيل العائلات خلال الفترة 93 – 97	145
11	تطور مؤشر القدرة الشرائية حسب نوع الدخل (العمل)	147
12	تطور مؤشر جيني للفترة 1966-1995 لكلا القطاعين	149
13	توزيع الدخل المستهلك حسب الفئات:	153
14	هيكل دخل الأسر خلال الفترة (1998-2002)	162
15	اختلاف نمو مداخيل الأفراد(1998-2002):	164
16	تمثيل كل ربح المؤسسة وحصة الأجور	167
17	نمو الدخل الصافي للمؤسسة على حساب حجم الأجور	168

مقدمة

عامة

مقدمة عامة

لقد شهد العالم تغيرات عملاقة متتالية، خلال القرن الماضي، و لقد أفرزت هذه التغيرات ظواهر اجتماعية معقدة، مثل تفشي الفقر، و الأمية، البطالة، الفساد الإداري ...الخ. وتعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات و الحكومات والنظريات الاجتماعية منذ أقدم العصور، وواحدة من تلك النظريات هي الاشتراكية التي جاءت بشكل أساسي لمعالجة الفقر و أبعاده. وقد ازداد الاهتمام بظواهر الفقر و طرق قياسه، و آليات تخفيف وطأته على غرار التركيز على دراسة تطور بنية توزيع الدخل و الثروة، التي بالرغم من أهميتها الكبيرة في الاقتصاد السياسي، إلا أنها ُهمّشت لسنوات عديدة، خصوصا فيما يتعلق بالدول النامية.

وحتى بداية القرن العشرين، فإن قضية توزيع الدخل من وجهة نظر العدالة و المساواة لم تُبحث إلا قليلا.أما الدراسات المهمة والتي كان لها أثر واضح في الأدبيات الاقتصادية فلم تظهر إلا بعد الحرب العالمية الأولى، كما أن الأدبيات الاقتصادية التنموية قد أغفلت هي الأخرى في مراحلها الأولى توزيع الدخل، لأن اهتمامها كان يتركز حول إيجاد تفسير لظاهرة التخلف، و البحث عن أفضل الطرق السريعة للخروج من دائرته.

ونتيجة إخفاق العديد من الدول النامية في تحقيق مستوى توافقي مقبول بين التفاوت في الدخل ومستويات التنمية،ظهرت دراسات مع مطلع السبعينيات، تولي توزيع الدخل والفقر اهتماما خاصا،ومن أهمها تلك التي قام بها الاقتصادي "شنري" حول إعادة التوزيع مع النمو(Redistribution with Growth)، وانتقلت بذلك الدراسات التنموية من الاقتصاد التقليدي المهتم بعملية توزيع عوائد الإنتاج من وجهة نظر الكفاءة في تخصيص الموارد إلى قضية اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية معقدة وخطيرة،تتمثل في وجود فئات كبيرة عادة ما تتمركز في مناطق جغرافية محدودة(الريف مثلا)، أو فئات مميزة(الأقليات العرقية أو النساء) ممّن يحصلون على نصيب ضئيل من الدخل القومي مقارنة بفئات أخرى قليلة تستحوذ على معظم المداخيل و الثروات،بمعنى سوء اقتسام ثمرات التنمية.

ومع مطلع الثمانينيات، أخذت قضيتا " الفقر" و "توزيع الدخل"- وهما قضيتان متداخلتان- منعطفا جديدا بسبب حدوث تغيرين مهمين:

الأول وهو بدئ العديد من الدول النامية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي و التعديل الهيكلي المدعمة من قبل المنظمات الدولية، وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

أما *الثاني* فيتمثل في تحول أدبيات التنمية من مفهوم " النمو الاقتصادي" القائم على التصنيع و تكوين رأس المال الثابت،والاستثمار في وسال الإنتاج، إلى مفهوم " التنمية البشرية " باعتبارها أساس التنمية الاقتصادية الشاملة وجوهرها، وبالتالي يعتبر مقدار الاستثمار في رأس المال البشري هو المحدد لمقدار التفاوت في الدخل، ونمط العدالة التوزيعية و الاجتماعية القائمة في المجتمع.

و لعل من أهم الأسباب أيضا التي ساعدت على ذلك هو الاهتمام بالإصلاحات الاقتصادية الإجمالية، و ضرورة تحرير التجارة، و مراقبة تدخل الدولة، بمعنى تقليص حجمها الاقتصادي، مما جعل من قضية توزيع الدخل في أنظمة المحاسبة الوطنية لدى الدول النامية لا تهتم سوى بتحديد القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية، إضافة إلى إهمال المداخيل المتأتية من القطاع الموازي(Informel)، و كذلك من مداخيل المغتربين. بينما نجدها-أي أنظمة المحاسبة الوطنية- لدى الدول المتقدمة تهتم و بعمق بتفصيل توزيع عناصرها بين الرواتب و الأجور من جهة، و أرباح رأس المال من جهة أخرى. كما تهتم بتحليل أنواع المداخيل من مداخيل ريعية و أخرى إنتاجية، وأنواع الأصول و الممتلكات من عقارات ريفية و مدنية، صناعية وخدماتية، و توزيعها على فئات السكان المختلفة.

و نظرا لوجود فراغ إحصائي في هذا المجال، فإن المشكل يصبح معقدا، ذلك لعدم استعمال الإحصائيات الضريبية، خاصة ضريبة الدخل التي تستخدمها الدول المتقدمة، والتي تعتبر من أهم المصادر في جمع المعطيات الخاصة بتوزيع الدخل و الثروة وتمركزها لدى فئة معينة من المجتمع، وهذا بسبب وجود تهرب ضريبي، و تفشي ظاهرة الفساد الإداري. إلا أن المؤشرات الدولية مثل معامل(Gini) و مؤشر التنمية البشرية (IDH) و متوسط الدخل

الفردي للدول النامية تظهر أن نمط توزيع الدخل أقل سوءا من حيث العدالة التوزيعية، مقارنة مع بعض الدول المتقدمة مثل إيطاليا و الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الصورة لا تتوافق مع ما يشهد الواقع المرّ، من تفشي الأمية، البطالة، ضعف العناية الصحية، و الفقر، والتهميش، وغياب فرص العمل البديلة....إلخ. و كل هذه المتغيرات إنما هي وليدة ظروف تاريخية، واجتماعية، وسياسية، و مالية، وعقائدية، أثرت على أنماط التنمية، و أنماط توزيع الدخل و الممتلكات و الثروات الرئيسية.

و لعل انتهاج سياسات اقتصادية إصلاحية بهدف الوصول إلى تحسين نمط توزيع الدخل و هيكله سيُزيل عائقا كبيرا أمام التنمية بكل أنواعها: اقتصادية، واجتماعية، و بشرية، وسيقود إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية و استمراريتها.

و كما هو معروف تعتبر الجزائر من الدول التي غيرت نهجها الاقتصادي و تتحول إلى اقتصاد السوق، أين تتحدد أسعار عوامل الإنتاج. و بما أنها حديثة عهد في مواجهة هذا السلوك الاقتصادي الذي يسود العالم كله، نجد أن بنية توزيع الدخل والثروة مازال مبهما. وقد عاشت الجزائر حقبة صعبة بسبب تدهور المداخيل البترولية و جبايتها، والتي كانت تعتمد عليها في دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي، والمحافظة على توازن ميزانيتها، مما اضطرها الأمر إلى إجراء إصلاحات هيكلية و بنيوية، كانت تهدف من خلالها إلى استعادة التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي، وذلك بمساعدة المنظمات المالية الدولية، و التي غالبا ما تشترط تقليص تدخل الدولة، وتجميد الأجور.

و لقد أقيمت دراسات عديدة حول الآثار الاجتماعية لبـــرنامج التعديل الهيـــكلي، و اهتمّت بإبراز النتـــائج السلبية له، خصوصا ما تعلق بتطور مستويات الفـــقر في الجـــزائر، و كانت موضوعات توزيع الدخل لا تشغل إلا حيّزا ضيقا في ذلك، و اكتفت معظم هذه الموضوعات بتحليل بنية هيكل دخل الأسر، و التي أظهرت تراجع تلك المداخيل، خصوصا دخل العمل. أمّا موضوعات توزيع الدخل حسب الفئات السكانية لم تنل ذلك القدر من الاهتمام، حيث أنّ الدراسات المتاحة محليّا فهي إمّا نادرة أو قديمة، أهمّها دراسات "بلقاسم العباس" حول ديناميكية الفقر في الجزائر. ونظرا لارتباط الفقر بتوزيع الدخل

والحصص النسبية العائدة للشرائح السكّانية، ظهرت بعض الدراسات المهتمّة به، أهمّها تلك التي يقوم بها البنك العالمي، وهو ما يؤكّد أهمّية هذا الموضوع .

و بالتالي تطمح دراساتنا إلى استقصاء الآثار الخفية للأزمة الاقتصادية، خصوصا على آلية توزيع الدخل حسب الفئات السكانية.و على هذا الأساس تمّ صياغة الإشكالية على النحو التالي: **كيف أثرت الأزمة الاقتصادية في هيكل توزيع الدخل و آليته في الجزائر؟ و ما هي الفئات المتضررة و المستفيدة من الخريطة الجديدة لتوزيع الدخل؟**

وبغية الإجابة على هذه الإشكالية، اعتمدنا على الفرضيّات التالية:

الفرضية الأولى: توزيع الدخل في الجزائر تأثّر بالأزمة الاقتصادية التي مرّت بها البلاد.

الفرضية الثانية: توزيع الدخل في الجزائر لا يتوافق مع إحصائيات معامل " جيني".

و تبرز الدوافع الشخصية لاختيار هذا الموضوع في كون أنّ السلطات المحلية لم تولي اهتماما به، و دليل ذلك هو غياب إحصائيات الثروة الذي ما زال معقدا ليومنا هذا، و بذلك بقيت بنية توزيع الدخل و آليته في الجزائر مندرجة تحت هذا المعنى (الفئات السكّانية) مبهمة، و اكتفت هذه السلطات بمتابعة مسار الفقر و تطوره عبر سلاسل زمنية متتالية، و هذا على الرغم من أن توزيع الدخل حسب الفئات السكانية له أبعاد أخرى لا تشملها موضوعات الفقر. هذا في الوقت الذي يدقّ فيه هذا الأخير ناقوس الخطر، و الذي هو وجه آخر من الأوجه العديدة لسوء توزيع الدخل و الثروات،كما أن الدراسات التي أقيمت حاليا اهتمّت بإظهار مستويات الفقر، ومختلف الحلول المطبّقة للتخفيف من حدّته، واهتمت بشكل بسيط بمقدار تراجع الاستهلاك الخاص بكلّ فئة.

وعلى هذا الأساس تعتبر هذه الدراسة محاولة لاكمال ما بدأته الدراسات الأخرى. وتتمثل الإضافة الجديدة لهذا الموضوع في استخراج مقدار التباين في الاستهلاك بين الفئات الدخلية، ووفق المنطقتين؛ الريفية والحضريّة. هذا إضافة إلى تزويد و إثراء مكتبتنا ببحث يضمّ مختلف النظريات الاقتصادية التي تعرّضت لموضوع توزيع الدخل.

ولأجل ذلك قسمنا بحثنا هذا إلى مقدّمة، و خمسة فصول، وخاتمة:

أمّا الفصل الأول فاهتم بدراسة وتحليل توزيع الدخل من خلال جملة من النظريات الاقتصادية، وهي نوعين: الأولى اهتمت بالتوزيع العواملي للدخل أو ما يسمّى بالتوزيع الوظيفي له،وهذا بدءا من المدرسة الفيزيوقراطية ثمّ المدرسة الكلاسيكية،وانتهاء بالنظريات الحديثة، وقد حاولت شرح أسباب اختلاف الحصص النسبية لكل من دخل العمل ورأس المال.أما الثانية فهي النظريات التي جاءت لتفسّر أسباب التفاوت والفوارق في دخول الأفراد،، وهي تلك المعروفة بنظرية رأس المال البشري، نظرية العرض، و غيرها، وهي ما تعرف بالتوزيع الشخصي للدخل.

أما الفصل الثاني فاهتم بدراسة توزيع الدخل في الإقتصاد الإسلامي، وذلك من خلال معالجة هذه القضية قبل الانتاج،باعتبارها هي المفسّر الوحيد لوجود الفوارق بين مداخيل الأفراد بعد العملية الإنتاجية،الناتجة عن تقسيم ثمراتها،وبالتالي فنقطة الانطلاق هي التوزيع بدلا من الإنتاج، ثم معالجة دور الزكاة في التخفيف من حدّة الفوارق. وتبرز أهمّية هذا الفصل في معرفة كيفية معالجة الإسلام لدخل رأس المال.

بعدما تمت دراسة أنواع الدخول من حيث طبيعتها، ومختلف مصادر الدخل الشخصي، تم الوقوف على حقيقة تعيشها كلّ الشعوب، وهي اختلاف مداخيل الأفراد، وهذه القضية قد عالجها الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال وضع مؤشّرات لقياس مقدار التباين في توزيع الدخل، و ربطها بجملة من المتغيرات و الظواهر التي لا تخلو من أيّ مجتمع، و منها الفقر، و التنمية والعولمة، و هذه الدراسة تمتّ معالجتها في الفصل الثالث، والمعنون بالتفاوت في المداخيل. ثم بعد ذلك تم تسليط الضوء على أهمّ أدوار الدولة ومسؤوليّاتها المباشرة أو غير المباشرة في تصحيح التفاوت الدخلي، و ذلك من خلال سياستها الاقتصادية، و دورها الفعّال في التحكّم في أدوات سياسة إعادة توزيع الدخل أو ما يعرف بالتوزيع الثانوي للدخل،وما لها من أهداف، وهذه الأدوات هي على وجه التحديد الاقتطاعات الإجبارية والتعويضات.وكل هذا تمّ معالجته في الفصل الرابع تحت عنوان التوزيع الثانوي للدخل.

لقد حاولت جل النظريات الاقتصادية تفسير وإيجاد مبررات للفوارق و اللامساواة في الدخل بين الأفراد، و لم تهمل بأي حال من الأحوال درجة التنمية ومسارها في الدول. وقد قامت معظم الدول النامية باتباع جملة من الإصلاحات الاقتصادية قصد تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي، واسترجاع التوازن الاقتصاد الكلي، خصوصا تلك الدول التي عاشت فترة ركود اقتصادي، أو أزمة اقتصادية. و قد كان لبعض منها ذلك، و منها الجزائر، التي مستها أزمة داخلية، تزامنت مع أزمة دولية، أثرت على كل القطاعات، و تضررت منها مداخيل الأفراد.و هذا ما عالجناه في الفصل الخامس و الأخير، الذي حاولنا فيه معاينة الأزمة الاقتصادية و توزيع الدخل في الجزائر، من خلال تشخيص مسار الاقتصاد الوطني، وتطور أزمته، و مختلف الحلول المطبقة سواء كانت محلية، أو مدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية، في إطار برامج التصحيح الهيكلي، مع تبيان الآثار الاجتماعية المترتبة عنه، خصوصا ما تعلق بتدهور مداخيل الجزائريين، وعلى وجه التحديد الفئات الدنيا في سلم الدخل.

أما بخصوص المنهج المعتمد في إنجاز هذا البحث، فقد استخدمنا المنهج الوصفي التاريخي، و المنهج التحليلي. أما مصادر هذا البحث ومراجعه، فقد تعدّدت و تنوّعت، باللغات الثلاث، العربية، والفرنسية، والإنجليزية، ممّا تطلّب منّا جهدا ووقتا مضاعفين. و قد سعينا بكلّ ما أوتينا بفضل الله تعالى، من قوّة و طاقة تحمُّل لمشاقّ البحث العلميّ الجاد، إلى محاولة إخراج هذا العمل في أتقن و أكمل وجه ممكن، مخلصين ذلك لوجهه الكريم.

سيدي أحمد كبداني.

الفصل الأول

النظريات التقليدية

في توزيع الدخل

المبحث الأول: نظرية توزيع الدخل

تعتبر مسألة التوزيع في التحليل الاقتصادي من المواضيع التي نالت اهتمام الاقتصاديين القدامى و المعاصرين، ذلك لأن المعنى الذي يحمله تختلف درجات شموله و اتساعه، وتبرز أهمية دراسة نظرية توزيع الدخل في الإجابة على السؤال الجوهري و هو لماذا ظهرت نظرية التوزيع ؟ ثم إلى ماذا تهدف ؟

المطلب الأول: مفهوم نظرية توزيع الدخل:

يختلف مفهوم توزيع الدخل في التحليل الاقتصادي باختلاف الزاوية التي ينظر إليه منها، فعلى المستوى الكلي يوزع الدخل الوطني إلى قسمين، أحدهما للاستهلاك، و الآخر للاستثمار، و يعني كذلك توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار، إضافة إلى توزيعه على مختلف عوامل الإنتاج التي ساهمت في تكوينه[1].

و بما أن طريقة الإنتاج تختلف من مجتمع إلى آخر، و بالتالي تختلف ملكية عوامل الإنتاج، فإن توزيع الدخل يختلف تبعا للمنظورين. فمن منطلق الملكية الفردية، فإن الدخل يوزع إلى طبقتين، الأولى و هي طبقة الرأسماليين و أما الثانية و هي طبقة العمال ولهم الأجور. وأما المنظور الثاني الذي ينطلق من الملكية الجماعية لعوامل الإنتاج و الذي يعتبر أن العمل هو الذي يحقق القيمة المنتجة (عنصر الإنتاج الوحيد) فإن توزيع الناتج القومي أو الدخل القومي يشمل الاستهلاك و الإنتاج، أي الأجور و الاستثمارات[2].

المطلب الثاني: أهمية دراسة نظرية التوزيع: تختلف أهمية دراسة نظرية توزيع الدخل تبعا للمعنى الذي تحمله.ففي المعنى الضيّق له يفهم على أنه محاولة لتفسير القوى التي تحكم مكافأة عوامل الإنتاج المعروفة، و هي الأرض، العمل، رأس المال و التنظيم، و بهذا المعنى نجد أن التوزيع يرتبط بالنظرية الاقتصادية من عدة زوايا:

---

[1] أحمد أبو إسماعيل "*أصول الاقتصاد*"، دار النهضة العربية، القاهرة 1976 صفحة 395-396

[2] محمد دويدار، عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحي، مجدي محمود شهاب "أصول علم الاقتصاد السياسي" الدار الجامعة الإسكندرية 1988، ص 507 – 508.

أولا : يعتبر التوزيع حالة خاصة في النظرية العامة للقيمة، بمعنى تحديد أثمان خدمات عوامل الإنتاج.

ثانيا : تعتبر نظرية التوزيع همزة الوصل بين النفقة و القيمة (الثمن) و بدونها تصبح نظرية القيمة من الناحية التطبيقية غير ذات معنى، و بمعنى آخر تمثل نظرية التوزيع الوجه الآخر لنظرية القيمة، حيث تربط بين توزيع الموارد (العناصر الإنتاجية) و قضية الطلب على السلع و الخدمات.

ثالثا : ترتبط نظرية التوزيع ارتباطا وثيقا بنظرية الإنتاج، ذلك لأنّ اختيار التوليفة المثلى لعناصر الإنتاج من طرف المنتج، إنما يعتمد على أثمانها في السوق، وفي هذا الصدد، بما أنّ عناصر الإنتاج تتمتع بالحرية في التنقل بين مختلف القطاعات الاقتصادية استجابة لتغيرات أسعارها (دخولها)، فإن نظرية التوزيع بعد ما كانت في المقام الأول تهتم بدراسة الدخول النسبية لهذه العناصر، تصبح أيضا عنصرا أساسيا في نظرية توزيع الموارد الناذرة بين مختلف الاستخدامات.

رابعا : يقود هذا المعنى الضيق لنظرية التوزيع إلى عدة معاني شاملة، و أهمها أنه بتحديدها أثمان خدمات عوامل الإنتاج، فهي تؤدي إلى تحديد النصيب الكلي، أو المطلق، أو النسبي لكل عنصر من عناصر الإنتاج في الدخل القومي. هذا إضافة إلى المعنى الأشمل الذي تحمله نظرية التوزيع، و هو دراسة و تحديد توزيع الدخل على الأفراد، و هي الدراسة التي تهتم ببحث أثر السياسات الاقتصادية المختلفة التي تنتهجها الدولة بغية التأثير على دخول الفئات الاجتماعية المتعددة.

و استنادا إلى ما سبق يتضح أن نظرية التوزيع تهتمّ بتحديد الأنصبة النسبية و المطلقة لعوامل الإنتاج من الدخل الوطني، وكذلك هو دراسة تطور و تغيير مداخيل الطبقات الاجتماعية[3]، وهو ما يعرف بالتوزيع الوظيفي و الشخصي للدخل.

المبحث الثاني: التوزيع الوظيفي للدخل (La répartition fonctionnelle)

يعرف التوزيع الوظيفي للدخل على أنه حصول أصحاب عناصر الإنتاج المتفق عليها و هي الأرض و يحصل أصحابها على الريع،العمل ويحصل أصحابه على الأجور،التنظيم ويحصل أصحابه على الربح، و رأس المال و لأصحابه الفوائد، و بهذا نجد أن التوزيع الوظيفي يهتم بتقديم دخول

[3] نعمة الله نجيب إبراهيم *"أسس علم الاقتصاد"* مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية 1978 ص200.

- الطبقة العقيمة، و هي بقية أفراد المجتمع و الذين لا يمارسون مهنة الزراعة مثل الحرفيين و الخدم، و صناع المهن الحرة.

أما العنصر الثاني يتمثل في نظرية الدولة[9]، بمعنى دور الدولة في الحياة الاقتصادية، و بما أنها المسؤولة عن فرض الضرائب و تشريع القوانين، فهي حارسة للنظام الطبيعي الذي كانوا يعتقدونه، و لعل محاولة فهمهم لآلية توزيع الدخل هو الذي قادهم إلى المطالبة بفرض ضريبة واحدة تقتطع من طبقة الملاك دون غيرهم، باعتبارهم عناصر تتقاضى الغلة الصافية. و يتراوح مقدار الضريبة من 30% إلى 35%، تقوم الدولة بجمعها و إعادة توزيعها في المجتمع.

وبالرغم من هذه المحاولة، إلا أن التحليل المتضمن بنية توزيع الدخل كان مبهما و محدودا، خصوصا ما تعلق بكيفية هذا التوزيع و نسبه.

المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية:

على غرار المدرسة الطبيعية، فقد قسم الكلاسيك المجتمع إلى ثلاث طبقات: العمال، الرأسماليين و ملاك الأراضي (العقاريين)، و بذلك تكون الأشكال الأساسية للدخل هي: الأجور، الأرباح، الريع على التوالي[10]، إلا أنهم اختلفوا في تفسير توزيع الدخل بين الفئات المذكورة.

الفرع الأول: آدم سميث (1723-1790):

انطلاقا من قانون القيمة، اعتبر أن أسعار البضائع والمنتجات تتضمن ثلاثة أنواع من الدخل، بمعنى أن الدخل المحصل عليه من بيع السلع يحتوي على الأجور، الأرباح و الريع. وبالرغم من أنه حدد أجر العمل بأجر الكفاف (Le salaire de subsistance)[11]، وهو الأجر الذي

---

[9] إسماعيل صقر، عارف دليلة، نفس المرجع السابق ص 140.

[10] إسماعيل صقر، عارف دليلة، نفس المرجع السابق، ص 191، و انظر في هذا الشأن:
Jean Pierre Brisacier, Bernard Dieller" *Introduction à l'économie générale* ", Vuibert, Paris 1994, page 10.

[11] Alain Samuelson " *Les grandes courants de la pensée économique*" O.P.U. Algérie 2ème édition 1994, page 62 - 63, Voir aussi :
Christian Mourisson " *La répartition des revenus dans les pays de tiers-monde* " CUJAS, Paris 1968, page 23.

- الأرباح (Profits): تحدد كما يلي:

$$P= Y \text{ (revenu national)}- S - R$$ [16]

يمكن تمثيل دالة الإنتاج الكلية و بالتالي الدخل الوطني، و معدل الريع في الشكل التالي:

الشكل(1)تمثيل دالة الإنتاج الكلي، المتوسط و الإنتاج الحدي[17]

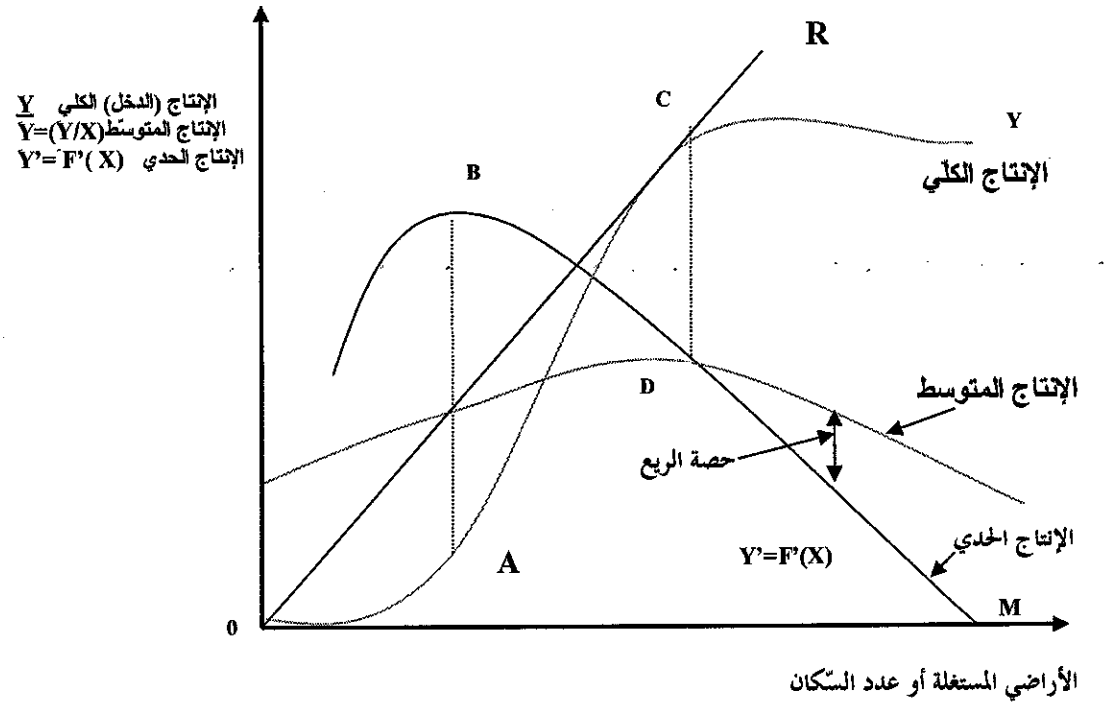

. يمثل المستقيم (OR) خط الريع الذي يتناسب طرديا مع عدد الأراضي المستغلة أو الأفراد العاملين، و الذي على إثرها يكون الإنتاج (الدخل) الكلي متزايدا إلى غاية النقطةA، حيث يتزايد بمعدل متناقص، نظرا لأن الإنتاج الحدي للأرض أو للعمال بلغت ذروتها (النقطةB). وكل زيادة في استغلال الأراضي أو توظيف عمال جدد لا تكون فعالة حيث يبلغ الإنتاج المتوسط($\overline{Y}$) ذروته

[16] Alain Samuelson, Ibid page 23.
[17] René Sandretto, Ibid page 88

(النقطةD)، وفي نفس الوقت يبلغ الإنتاج الكلي ذروته(C) ثم يبدأ في التناقص،و ينعـــدم الإنتـــاج الحدي (النقطةM)، و بالتالي يتغير الهيكل التوزيعي بين الأجور، الأرباح و الريع[18].

و لفهم هذه النقطة بشكل جيد، نقوم بعزل المنطقة(DM)، و نقوم بتحليلها و ذلك حـــتى نتمكن من فهم آلية التوزيع الريكاردية، و ذلك في الشكل التالي:

الشكل (2): توزيع الدخل بين الأجر، الربح و الريع:

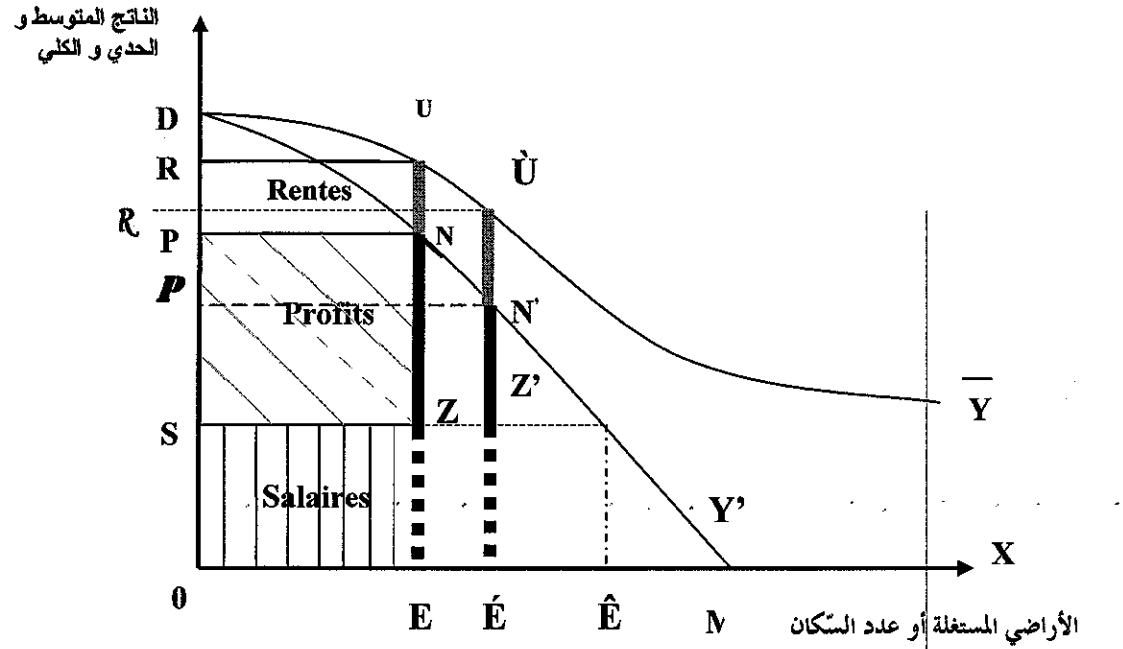

يبين الشكل أعلاه كيف أن زيادة عدد السكان (قانون مالتوس) من شانه أن يزيد الطلب على السلع، و هو في الحقيقة زيادة الطلب على استصلاح الأراضي[19]. وباعتبار قانون الغلة المتناقصة و هي أساس النظرية التوزيعية عند ريكاردو، فان زيادة عدد السكان من (E)إلى (Ê)يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الكلي (الدخل الكلي)، لأن الإنتاجية الحدية تتجه لأن تكون سالبة، و بالتالي يرتفع الريع من UNإلى 'ÙN، و أما قسطها من الدخل الكلي فيرتفع لأن:

$$\frac{\text{ÙN}}{\text{ÙÉ}} < \frac{\text{UN}}{\text{UE}}$$

[18] محمد الشريف إلمان "*محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثاني*"، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ص21-22.

[19] Alain Samuelson, Ibid page 90.

و لأنها أيضا تتناسب طرديا مع استصلاح الأراضي.

أما الأجور فتبقى ثابتة بالرغم من ارتفاع الأجور الإسمية (Salaires Nominaux) الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع (بارتفاع تكاليف الإنتاج)، و ينتقل حجم الأجور من المساحة (**OSZE**) إلى (**OSZ'É**) و يزيد حجمها بالنسبة للدخل الكلي لأن:

$$\frac{\mathbf{ZE}}{\mathbf{ÙÉ}} < \frac{\mathbf{Z'É}}{\mathbf{UE}}$$

أما حصة الأرباح فهي بالنقيض مع الريع، فتتقلص كلما زاد عدد الأراضي المستغلة نظرا لتدنّي خصوبتها، و بالتالي انخفاض، أو انعدام إنتاجيتها، و بالتالي تنتقل من (**SPNZ**) إلى (S**P**N'Z')، و يتراجع بالنسبة للدخل الوطني الكلي لأن:

$$\frac{\mathbf{NZ}}{\mathrm{UE}} < \frac{\mathbf{N'Z'}}{\mathbf{ÙÉ}}$$

و هذا الانخفاض في الأرباح سيؤثر سلبا على دوافع الاستثمار. و كذلك إذا زاد عدد السكان أو الأراضي المستغلة إلى(M)، فان ذلك من مصلحة ملاك الأراضي على حساب الرأسماليين.

المطلب الثالث: النظرية الماركسية:

كانت الأوضاع الاجتماعية التي تتخبط فيها الطبقة العمالية هي أساس الفكر الاشتراكي الماركسي، حيث جاء ليطور النواة العلمية للفكر السياسي الكلاسيكي[20]. واعتبر ماركس أن العمل الضروري اجتماعيا هو المحدد الأساسي لقيمة السلع، وأن قوة العمل هي سلعة تباع وتشترى من طرف العمال لصالح الرأسماليين، إلا أنها تختلف عن باقي السلع، لأنها تخلق قيمة أكبر من قيمتها، و هو ما يعرف بفائض القيمة. و من خلال هذه النظرية لمفهوم القيمة، فإن ماركس اعتبر أن توزيع

[20] إسماعيل صقر، عارف دليلة، نفس المرجع السابق ص 391.

الدخل الوطني لا يخضع لميكانيزمات القانون السكاني لمالتوس(Malthus)، بل أن هنـــاك صـــراع طبقي (العمال و الرأسماليين) يتم بموجبه هذا التوزيع[21].

هذه البنية التوزيعية الطبقية للدخل، اعتبرها ماركس طريقة لاستغلال الطبقة العمالية، و قد ميز بين آليتين تعكس سوء توزيع الدخل، فأما الأولى فهي تطويل يوم العمل (فائض القيمة المطلق)، و أما الثانية فهي تقصير يوم العمل الضروري (فائض القيمة النسبي)[22].

إن التوزيع الوظيفي حسب ماركس يمر بمرحلتين:

أولا: يوزع الدخل بين الأجور و الأرباح.
ثانيا: يوزع الدخل الخاص بكل طبقة حسب مكوناته (Subdivision)، فأما دخل الأجور فيتوزع على مختلف أنواع العمل (بسيط، مركب، مؤهّل، غير مؤهّل ...)، وأما دخل الأربـــاح فيتـــوزع حسب مكوناته من رأس المال (تجاري، صناعي، عقاري، فوائد)[23].

و ذهب ماركس أبعد من ذلك حينما اعتبر أن الصراع الطبقي لا يقتصر على العـــمال و الرأسماليين، و إنما يمتد ليصل إلى الصراع بين ملاك الأراضي و الرأسماليين، و ذلك لأن ماركس اعتبر أن الريع ما هو إلا جزء من فائض القيمة و هو دخل ملاك الأراضي باعتبارهم الملاك القانونيين، و يرى أن الجزء الأكبر من فائض القيمة يستحوذ عليه الملاك نظرا لاحتكارهم عنصر الأرض، و هو ما يمكّنهم من رفع قسط الريع من الدخل الوطني كلما زاد فائـــض القيمة، و هو ما يعني من جهة أخرى تناقص الجزء المتبقي للرأسمالي في صورة ربح، و بالتالي انخفاض الأجور[24].

عموما يعتبر ماركس أن الهيكل الاقتصادي مكون من قطاعين أساسيين؛ يختص الأول بإنتاج وسائل الإنتاج، و الثاني بإنتاج وسائل الاستهلاك، و أن الناتج الكلي (الدخل الكلي) يوزع إلى ثلاثة أجزاء: رأس المال الثابت أو قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة(C)، رأس المال المتغير أو قيمة

---

[21] René Sandretto, Ibid page 97.

[22] صامويل عبود "*الاقتصاد السياسي للرأسمالية*"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990 ص 27 – 28.

[23] René Sandretto, Ibid page 100

[24] محمد دويدار" *مبادئ الاقتصاد السياسي* "الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر1981 ص455 – 456.

أجور العمال(V)، و القيمة المضافة(M)[25]. وبمفهوم آخر يوزع الدخل القومي إلى رصيد الاستهلاك و رصيد التراكم، فيتوقف مستوى تلبية حاجات السكان على رصيد الاستهلاك، و أما رصيد التراكم فهو الذي يحكم الزيادة في الدخل القومي و نموه، و من ثَمّ زيادة الاستهلاك. و من هذا المنطلق يجب أن يكون معامل التراكم مرنا، و هو يساوي رصيد التراكم مقسوما على النسبة المراد زيادتها في الدخل القومي للسنة المقبلة[26].

إن دراسة توزيع الدخل من زاوية الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج تقود إلى توزيع الدخل بين الأجور و الاستثمار، أي بين الاستهلاك و الإنتاج، و يكون أساس هذا التوزيع هو العمل كما و كيفا[27].

وعلى الرغم من أن ماركس لم يهمل رأس المال الثابت و لا المتغير، و اعتبر أن قسطا من القيمة المضافة (فائض القيمة) يرجع إليه (رأس المال)، إلا أنه لا يمكن اعتبارهما دخلا بمفهومه الخاص.

لم يتمكن الاقتصاديون الكلاسيك من التوصل لصيغة عامة لنظرية التوزيع و الأسعار، و ذلك لاستنادهم إلى نظرية غير مكتملة للقيمة تم اشتقاقها من العمل[28].

المطلب الرابع: النظرية النيوكلاسيكية:

ظهر التحليل النيوكلاسيكي في أواخر القرن التاسع عشر، فبينما اهتم ماركس و الكلاسيك بقيمة العمل، كان اتجاه الكلاسيكيين الجدد مخالفا تماما، حيث اعتبروا أن قيمة السلع تتحدد بمنفعتها، و من ثم كان تحليلهم مرتكزا على الإنتاجية الحدية، و بمعنى آخر كانت معالجتهم لنظرية التوزيع تنصب على مستوى الوحدة الإنتاجية أو الاقتصاد الجزئي.

---

[25] محمد بلقاسم حسن بهلول: "*الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)* "، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990 ص 194.

[26] محمد دويدار، ع. أحمد حشيش، م. ر. شيحة، م. م. شهاب، مرجع سبق ذكره ص 562.

[27] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة .

[28] Daniel Martina "*La pensée économique*" Armand Colin, Paris1991, page 159.

و دراسة آلية توزيع الدخل في التحليل النيوكلاسيكي يرجع بالأساس إلى نظرية الريع لريكاردو، و إلى أثمان عوامل الإنتاج على مستوى المشروع[29].

و بخلاف الكلاسيك، اعتبروا أن المجتمع مكون من منتجين و مستهلكين و منظمين الذين يقومون بدمج عناصر الإنتاج؛ الأرض، العمل و رأس المال، و بالتالي فلا وجود لصراع طبقي كما كان يزعم الكلاسيك، و أن عملية التبادل قائمة على أساس نظرية الأسعار النسبية للسّلع بالاستناد إلى المنفعة الحدّية[30]. و يعتبر العمال و الرأسماليون، و المنظمون، و ملاك الأراضي، هم ملاك عوامل الإنتاج، و التي يتحدد ثمنها (دخلها) حسب مساهمتها في العملية الإنتاجية و بالتالي تتحدد دخولها مثلما تتحدد أسعار السلع في السوق، و على هذا الأساس يتوزع الدخل القومي في شكل أجور و هو دخل العمل، الفائدة، و هي دخل إيجار رؤوس الأموال، الربح، و هو الدخل الناتج عن دمج عناصر الإنتاج الأخرى، الريع و هو دخل كراء الأرض.

تختلف الأفكار النيوكلاسيكية حول توزيع الدخل و ذلك حسب روّادها:

فبالنسبة ل *Wicksell* يعتبر العمال و وسائل الإنتاج عوامل منفصلة، وقد قام ببناء نموذج تتساوى فيه الأجور بالريع، سواء استأجر مالك الأرض عمالا مقابل الأجر، أو استأجر العمال أرضا مقابل ريع[31].

و أما *Marshall* فاستخدم مفهوم الإنتاجية الحدية بشكل مختلف، فاعتبر أن دخل كل عنصر إنما يتوقف على كيفية مزج نسبها، فيتحدد دخل العمل بمتوسط الأجور، و هذا على أساس ثمن بيع المنتوج، و على سعر الفائدة على الأموال المقترضة، و على باقي تكاليف الإنتاج. و أما الفائدة و الربح فقد اعتبرهما عنصرين متجانسين (متطابقين) باعتبارهما تعويض عن الانتظار[32].

---

[29] عباس فاضل مهدي، محمود عبد الفضيل "مرجع سبق ذكره، ص 71، و انظر كذلك:

[30] Alain, Samuelson, Ibid page 135.

[31] فاضل مهدي، محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره ص71.

[32] عباس فاضل مهدي، محمود عبد الفضيل "مرجع سبق ذكره ص68-69.

أما *J.B.Clark* فقد استخدم مفهوم الإنتاجية النهائية، و التي تعبّر عن العدالة التوزيعية لنظرية الإنتاجية الحدية، و هذا المبدأ ليس فقط ضمان حصول عوامل الإنتاج على دخلها، بل و أيضا إمكانية التوزيع العادل بينها[33]، بمعنى إعطاء العمال كل ما يخلقه العمل، و للمنظمين كل ما تخلقه الوظيفة التنسيقية، و لأصحاب رؤوس الأموال كل ما يخلقه المال. إلا أن الإنتاجية الحدّية النّهائية لرأس المال و التنظيم تواجهها بعض المصاعب حسب رأيه[34].

إنّ دراسة الكيفية التي من خلالها يتوزّع الدّخل، تقودنا إلى دراسة دالّة الإنتاج و الّتي طوّرت خصّيصا لدراسة التوزيع. بمعنى توزيع الإنتاج أو الدخل المحصّل عليه بين الفئات الاجتماعية المشاركة فيه، و على هذا الأساس تعتبر نظريتي الإنتاج و التوزيع وجهين لعملة واحدة، و كلاهما مرتبطة بالأخرى؛ و ليس المجال هنا لدراسة دوال الإنتاج المعرّفة بIO، CD، CES[35]، بل سنشير إلى بعض الخصائص المتعلّقة بها مثل قانون تناقص الإنتاجية الحدّية، و بالتالي ستمكّننا هذه الدراسة من تحديد الأنصبة النسبية للمداخيل المختلفة الخاصة بكلّ عامل من عوامل الإنتاج.

و قد وضع *Wicksteed* دالة الإنتاج الكلّية من الدّرجة الأولى ذات مردودية الغلة الثابتة[36]، و هي عبارة عن مجموع المنظمين (المنتجين) الذين يقومون باختيار التوليفات المثالية لعمليّة الإنتاج، و بالتالي تحديد أحجام الدّخل المختلفة. إلاّ أنها انتقدت كثيرا، و هي لا تمثّل إلاّ حالة خاصّة من دوال الإنتاج CES-CD.

و لهذا سنقوم بدراسة إحدى الدوال، لمعرفة الكيفية الّتي يوزع بها الدخل الكلي.

$$Q = A \cdot K^{\alpha} \cdot L^{\beta} \quad ، \quad \alpha + \beta = 1$$

تعبر A عن حالة التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج.

---

[33] Daniel Martina, Ibid page 166 – 168.

[34] عباس فاضل مهدي، محمود عبد الفضيل "مرجع سبق ذكره ص 72 – 73.

[35] دالة الإنتاج IO (Input Output) نسبة إلىLeontief، CD نسبة إلى COBB-DOUGLAS، CESدالة الإنتاج ذات مرونة الإحلال الثابتة نسبة إلى(H.B.CHENERY, J.K.AROWS, R.SOLOW, B.S.MINHAS) انظر في هذا الشأن؛ محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره ص 56-55.

[36] Katheline Schubert "*Macroéconomie contemporain et croissance*" Vuibert, Paris 1996 page 92 .

رياضياً تمثل α وَ β مرونات الإنتاج بالنسبة للعوامل K وَ L، أما اقتصادياً فهي حصة دخل كل من K وَ L بالنسبة للدخل الوطني.

تعرف الإنتاجية الحدية لكل من K وَ L بمشتق الدالة (Q).

$$dQ/dK = (\alpha)\, A \,.\, K^{\alpha-1} \,.\, L^{1-\alpha} \quad ، \quad \beta = 1-\alpha$$

$$dQ/dK = (\alpha)\, A \,.\, K^{\alpha} / L^{\alpha} \,.\, L/K$$

نضع $\mathbf{k = \frac{K}{L}}$ فنحصل:

$$dQ/dK = (\alpha)\, A\ \mathbf{k}^{\alpha-1}$$

❖ المشتقة الأولى للدالة (Q) بالنسبة للعمل:

$$dQ/dL = (1-\alpha)\ .\, A \,.\, K^{\alpha} \,.\, L^{-\alpha} = (1-\alpha)\, A \,.\, K^{\alpha} / L^{\alpha}$$

$$dQ/dL = (1-\alpha)\, A.\, \mathbf{k}^{\alpha}$$

يعرف الدخل حسب الفكر النيوكلاسيكي على أنه الإنتاجية الحدية لكل عامل من عوامل الإنتاج مضروب في كميته المستخدمة[37].

$$Y = Q \times P = \text{Salaires} + \text{Intérêts} + \text{Profits} \qquad ; P = 1(\text{Prix})^{38}.$$

$$\text{Salaires} = f'_{L}\ (Q) \times L = \frac{dQ}{dL} \times L.$$

$$\text{Salaires} = (1-\alpha)\,.\, A.\, \mathbf{k}^{\alpha}\,.\, L$$

[37] René Sandretto, Ibid page 117-118, Alain, Samuelson, Ibid page 223 - 225

[38] محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 56.

$$\text{Intérêts} = f'_K(Q).K = \frac{dQ}{dK} \times K$$

$$\text{Intérêts} = (\alpha).A.k^{\alpha-1}.K$$

أما حصة الأجور من الدخل الوطني فهي:

$$\frac{S}{Y} = \frac{(1-\alpha).A.k^{\alpha}.L}{A.k^{\alpha}.L} = 1-\alpha$$

حصة الفوائد هي:

$$\frac{I}{Y} = \frac{£.A.k^{\alpha-1}.K}{A.k^{\alpha}.L} = £$$

أما الأرباح فتعرف على أنها الفرق بين الإنتاج الكلي و مجموع التكاليف الكلية (تكاليف العمال و فوائد القروض):

$$P = Y - S - I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \text{(أ)}$$

$$Y = Q \,.\, Prix \quad ; P = 1$$

$$P = Y - CT \quad \text{(Coûts Totaux)}$$

و كما نعلم أن المنتج يحاول تحقيق أعظم ربح له، و هذا معناه أن المشتقة الأولى للعلاقة (أ) تؤول إلى الصفر، و هذا تحت قانون الإنتاجية الحدية.

$$P' = 0 \Rightarrow Y = S + I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \text{(ب)}$$

من جـــهة أخرى تتحقق العلاقة (ب) تحت فرضية نفاذ الإنتاج أو غياب الربح الصافي[39]،

[39] Réné Sandretto, Ibid page 119.

وكذلك فرضية مردودية الغلة الثابتة ($\alpha + \beta = 1$)[40] و التي تشير إلى أن الدخل الكلي يوزع بين الأجور و الفوائد.

إن نظرية الإنتاجية الحدية تشرح فقط الطلب على خدمات عوامل الإنتاج، و بالتالي لا يمكن وصفها بأنها نظرية توزيع، حيث أنها ليست كافية لتحديد الأثمان، لأنها تتحدد وفق قانون السوق (تلاقي العرض و الطلب). و لهذا فإن النيوكلاسيك القدامى أهملوا جانب العرض، و هو ما يسمح ببروز نظريات أخرى تدرس هذه المشكلة[41].

المطلب الخامس: نظرية Michel Kalecki:

كان تحليل النيوكلاسيك منصبا على تحديد قسط الربح، فعرفوه على أنه النتيجة النهائية مستبعد منها التكلفة الكلية.

$$P = RT - CT \quad ; \quad CT = CV + CF \quad ; \quad RT = Prix \cdot X$$

يحدث تعظيم الربح بقانون تناقص الإنتاجية الحدية عندما تتعادل التكلفة الحدية (Cm) مع النتيجة الحدية (Rm) مع السعر (P)[42]

أما *Kalecki* فقد اعتبر أن أثمان عناصر الإنتاج (دخلها) لا يتحدد بفعل الحركة التنافسية لهذه العوامل، بل هناك عوامل أخرى تساهم في عملية التوزيع أو ما أطلق عليه درجة احتكار السوق (Le degré de monopole).

تعرف درجة الاحتكار بالعلاقة التالية، و هي تمثل أساس التحليل الذي قدمه *Kalecki* بخصوص توزيع الدخل على المستوى الكلي[43].

$$\overline{P} = \overline{m\mu} + \overline{nP}$$

---

[40] Réné Sandretto, Ibid page 125.

[41] صبجي تادرس قريصة، محمود يونس، مرجع سبق ذكره صفحة 243.

[42] Alain Samuelson, Ibid page 207-208 ; Paul .A. Samuelson "*L'économique 2*", Armand Colin, Paris, 1972, page 176.

[43] RAYMONDE Barre "Economie politique, tome 2" P.U.F, 7ème édition 1976, Page 254-255.

$$\overline{P} = \frac{\overline{m\mu}}{1-\overline{n}} \cdot \overline{\mu}$$

يرتبط السعر الوحدوي (P) الذي تحدده المؤسسة بعاملين: التكلفة المتوسطة المتغيرة (μ) و تعتبر ثابتة، و السعر التوازني لكافة المؤسسات الصناعية. أما m و n فهي معاملات موجبة ($n<1$)، و هي التي تميز سياسة تثبيت الأسعار. و أما العلاقة بين السعر المتوسط داخل المؤسسة و التكلفة المتغيرة الوحدوية يعبر عنها بدرجة الاحتكار($\overline{P}$). و اعتبر *Kalecki* أنه كلما كانت درجة الاحتكار كبيرة كلما كان الدخل العائد إلى الأرباح كبيرا[44].

يوزع الدخل(Y) أو الناتج الوطني الخام إلى الأجور(W)، التكلفة الكلية للمواد الأولية (M)، إهتلاك رأس المال (C) و الأرباح($\mathcal{P}$).

إن التقلبات الحاصلة في درجة الاحتكار ليست ذات أهمية بالغة في ما يخص توزيع الدخل بين العمال و الرأسماليين، إلا أنها تؤثر في توزيع الدخل(الأرباح) في بعض الحالات على طبقة الرأسماليين، كما اعتبر *Kalecki* أن ارتفاع درجة الاحتكار الذي يسببه نمو الصناعات الكبيرة و اندماجها، من شأنه أن يوجه المداخيل من بعض الصناعات (الصغيرة) إلى الصناعات المسيطرة[45]

افترض *Kalecki* أن الاقتصاد مكون من مجموعتين من المتعاملين (العمال و الرأسماليين)، و بالتالي فالاقتصاد مغلق، حيث أن الضرائب و النفقات الحكومية و تحويلات المداخيل هي مهملة، و على هذا الأساس يوزع الدخل الوطني الخام بين الأجور و الأرباح، هذه الأخيرة تحتوي على إهتلاك رأس المال، و الأرباح غير الموزعة، الريع و الفائدة[46].

$$Y = W + \mathcal{P}$$

[44] Henri Denis, Ibid page 711.
[45] Réné Sandretto, Ibid page 144.
[46] Réné Sandretto, Ibid page 146.

و من جهة أخرى يوزع الدخل الوطني إلى الاستثمارات الخامة (I)، استهلاك المؤسسات (C_c)، و استهلاك العمال (C_w) الذي يساوي إلى دخلهم:

$$Y = W + \mathcal{P} = I + C_w + C_c \qquad ; W = C_w$$

يرى *Kalecki* أن القرارات الاستثمارية و الاستهلاكية التي يتخذها الرأسماليون هي التي تحدد الأرباح و ليس العكس[47]. و قد أسس نظريته في التوزيع على النفوذ الاجتماعي، و اعتبر أن حصة الأجور في الدخل الوطني مستقلة عن الإنتاجية الحدية و عن حجم الإنتاج و عن نسب مزج عوامل الإنتاج، و أن هيكل السوق و موازين القوة التي يتمتع بها المتعاملون الاقتصاديون (مثل قوة النقابات العمالية) هي التي تحدد عملية توزيع الدخل[48].

فأما حصة الأجور من القيمة المضافة (V.A) فهي:

$$\mathcal{W} = \frac{W}{V.A} = \frac{W}{W + (h-1)\,(W+M)}$$

$$\mathcal{W} = \frac{1}{1+ (h-1).\,(j+1)} \qquad ; \qquad h>1$$

يمثل h نسبة الناتج الإجمالي إلى التكاليف الإجمالية، بمعنى درجة الاحتكار. أما (j) فهو نسبة تكلفة المواد الأولية إلى تكلفة الأجور، و بهذا تخلص نظرية *Kalecki* أن حصة أو حجم الأجور نسبيا إلى القيمة المضافة تتحدد بدرجة الاحتكار و كذلك إلى النسبة بين تكلفة الأجور و تكلفة المواد الأولية[49].

---

[47] RAYMONDE Barre, Ibid page 260 – 261.
[48] Réné Sandretto, Ibid page 147.
[49] RAYMONDE Barre, Ibid page 255- 256 ; Réné Sandretto. Ibid page 145.

المطلب السادس: النظريات الحديثة

قبل التطرق إلى الدراسات الحديثة في هذا المجال لا بأس أن نتطرق إلى وجهة نظر *Keynes*، الذي اهتم في تحليله على إثبات حدوث بطالة غير إرادية، على عكس مزاعم الكلاسيك. و يرى أن توزيع الدخل على المستوى الكلي هو مرآة تعكس قدرات المتعاملين الاقتصاديين على التفاوض، و هم العمال (ممثلون بالنقابات) و المنتجون، و هي أيضا تعكس الضغط الذي تمارسه كل من النقابة و المنتج في تحديد الأجور؛ هذه الأخيرة تعتبر ثابتة في مستوى منخفض، و حيث لا يوجد أي أثر مصحح في السوق، فإن "كينز" اعتبر أن البطالة ليست ناتجة عن قرارات العمال أو النقابات بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال من طرف المنتجين[50]، الذين سيفقدون جزءا من أرباحهم إن استمر الوضع على حاله. و بهذا نجد أن "كينز" قد بين أن عدم كفاية الطلب الفعال من شأنه أن يؤثر على هيكل توزيع الدخل (حصة الأجور و الأرباح) في المدى البعيد.

أما في ما يخص الدراسات التي جاءت بعد "كينز"، فهي بالتحديد دراسات قام بها كل من البريطانيين "*Nicholas Kaldor*" و "*Joan Robinson*" و هي تدرس التوزيع كعلاقة مع التوازن الاقتصادي. و هذا النموذج (*Kaldor - Robinson*) هو امتداد لنموذج (*HARROD-DOMAR*) حول النمو الاقتصادي[51]، و هي كذلك امتداد لدراسات "*Kalecki*" و "*Keynes*" حول الادخار و الاستثمار[52]. و تدور أفكاره (النموذج) حول نقطتين أساسيتين[53]:

- التوزيع ليس نظاما محاسبيا (مظهر محاسبي) على المستوى الجزئي، و لكنه جهاز أساسي لوظيفة النظام الاقتصادي على المستوى الكلي.

---

[50] Jean Longatte, Pascal Vanhove. "*Economie générale*" DUNOD, Paris 2001 page 97 ; Réné Sandretto. Ibid page 135 – 137.
[51] HENRI Denis Ibid page 713 ; KATHELINE. Schubert. Ibid page 203.
[52] RAYMONDE Barre. Ibid page 261.
[53] Réné Sandretto. Ibid page 186.

- وجود علاقة بين التوزيع و تراكم رأس المال و النمو الاقتصادي على المستوى (المدى) البعيد.

يوزع الدخل إلى الأجور بكل أنواعها، و الأرباح بكل أنواعها (الفائدة و الريع تدخل في سياقها). و أثناء التوازن و انطلاقا من نموذج "*Kalecki*" يتساوى (يتعادل) الادخار بالاستثمار، و كما أن ادخار العمال و الرأسماليين مرتبط بدخلهم الخاص، و أن ادخار الرأسماليين أكبر من ادخار العمال[54]، و بالتالي يمكن صياغة العلاقات التالية:

$$Y = W + \mathcal{P} \quad \Rightarrow \quad W = Y - \mathcal{P}$$

$$S = I = S_W + S_{\mathcal{P}} \quad \Rightarrow \quad I = s_W W + s_p \mathcal{P} \quad .....(أ)$$

حيث يمثل:

Y: الدخل الوطني.

$\mathcal{P}$: الأرباح.

W: الأجور.

$S_{\mathcal{P}}$ و S_W: هو ادخار الرأسماليين و العمال على التوالي.

s_W و s_p: هي الميل الحدي لادخار الطبقتين (العمال و الرأسماليين)

من العلاقة (أ) نستخرج حصة الأرباح و الأجور من الدخل الوطني.

$$I = s_W W + s_p \mathcal{P} \quad \Rightarrow \quad I = s_W (Y-P) + s_p \mathcal{P}$$

$$\Rightarrow \quad I = (s_p - s_W).\mathcal{P} + s_W Y.$$

$$\Rightarrow \quad \frac{I}{Y} = (s_p - s_W)\frac{\mathcal{P}}{Y} + s_W$$

[54] Réné Sandretto. Ibid page 188.

حصة الأرباح هي:

$$\frac{\mathcal{P}}{Y} = \left(\frac{1}{s_p - s_w}\right)\frac{I}{Y} - \frac{s_w}{s_p - s_w}$$

حصة الأجور هي:

$$W = Y - P \Longrightarrow \frac{W}{Y} = 1 - \frac{\mathcal{P}}{Y}$$

بعد التبسيط نجد:

$$\frac{W}{Y} = \frac{1}{s_p - s_w}\left[s_p - \frac{I}{Y}\right] \qquad ; s_p > s_w$$

ترتبط حصة الأجور $\left[\frac{W}{Y}\right]$ و حصة الأرباح $\left[\frac{\mathcal{P}}{Y}\right]$ بمعدل الاستثمار $\left[\frac{I}{Y}\right]$. أما المعامل $(1/\ s_p - s_w)$ فهو معامل يقيس حساسية توزيع الدخل إذا تغير معدل الاستثمار، هذا إضافة إلى أن أهم ما جاء في هذا النموذج هو ربط معدل التراكم $\left[\frac{I}{K}\right]$ أو ما يسمى معدل نمو مخزون رأس المال بمعدل الربح $\left[\frac{\mathcal{P}}{K}\right]$ بالعلاقة التالية:

$$I = (s_p - s_w).\mathcal{P} + s_w Y \Rightarrow \mathcal{P} = \frac{I}{s_p - s_w} - \frac{s_w Y}{s_p - s_w}$$

$$\Rightarrow \frac{\mathcal{P}}{K} = \left(\frac{I}{K}\right)\frac{1}{s_p - s_w} - \left(\frac{Y}{K}\right)\frac{s_w}{s_p - s_w}$$

حيث يمثل $\left[\frac{Y}{K}\right]$ الإنتاجية المتوسطة لرأس المال، وأما ($v = \frac{K}{Y}$) وهي نسبة رأس المال إلى الناتج:

$$\frac{P}{K} = \frac{1}{s_p - s_w}\left(\frac{I}{K} - \frac{s_w}{v}\right)$$

يتضح من العلاقة الأخيرة أن معدل الربح $\left[\frac{\mathcal{P}}{K}\right]$ يرتبط بمعدل التراكم، ويتوقف على قرارات الرأسماليين بالاستثمار أو الاستهلاك. و قد افترض هذا النموذج أن العمال يستهلكون كل دخلهم ($s_w = 0$) فتصبح العلاقة الأخيرة:

$$\frac{\mathcal{P}}{K} = \frac{I}{s_p.K}$$

فكلما كان ميول الرأسماليين إلى الاستهلاك كبيرا، كلما كان معدل الربح الذي هو مرتبط بمعدل التراكم متزايدا. و العكس صحيح في حالة إذا فضل الرأسماليون استثمار كل دخلهم ($S_p = 1$) فإن معدل الربح يساوي إلى معدل التراكم:

$$\frac{\mathcal{P}}{K} = \frac{I}{K} \qquad \Rightarrow \mathcal{P} = I$$

و في هتين الحالتين، فإن سلوك العمال بالاستهلاك لا يؤثر على نمط توزيع الدخل على المستوى الكلي، إلا إذا خصصوا جزءا من دخلهم للادخار[55].

من بين الانتقادات التي وجهت إلى نموذج *Kaldor-Robinson* هو استحالة استهلاك كل دخل العمال، بمعنى أن العمال يدخرون جزءا من دخلهم، و يحصلون منه على جزء من الأرباح. و

[55] René Sandretto, Ibid page 189

بالتالي لا تقتصر الأرباح على طبقة الرأسماليين و إنما أيضا على أرباح العمال. هذه الانتقادات قدمها Luigi Pasinetti، وعليه يمكن كتابة:

$$\mathcal{P} = \mathcal{P}_c + \mathcal{P}_w$$
$$S_w = s_w .(W + \mathcal{P}_w)$$

حيث:

$\mathcal{P}_c$، $\mathcal{P}_w$ هي أرباح الرأسماليين و العمال على التوالي.

إن ادخار طبقة العمال هو دالة لأجورهم وكذلك للأرباح التي حصلوا عليها من ادخار سابق($\mathcal{P}_w$)، وأما ادخار الرأسماليين فهو:

$$S_p = s_p . \mathcal{P}_c$$

و عليه يوزع الدخل الوطني (Y) بين:

$$Y = W + \mathcal{P}_c + \mathcal{P}_w$$

و في حالة التوازن:

$$I = S = s_w . (W + \mathcal{P}_w) + s_p . \mathcal{P}_c$$

$$I = s_w . (Y - \mathcal{P}_c) + s_p . \mathcal{P}_c$$

$$I = \mathcal{P}_c .(s_p - s_w) + s_w .Y$$

حصة أرباح الرأسماليين هي:

$$\frac{\mathcal{P}_c}{Y} = \frac{I}{Y}\left(\frac{1}{s_p - s_w}\right) - \frac{s_w}{s_p - s_w}$$

$$\mathcal{P}_w = r .k_w$$

r : le taux d'intérêt

k_w : le montant du capitale que les salariés prêtent aux capitalistes.[56]

[56] Réné Sandretto, Idem.

المبحث الثالث:التوزيع الشخصي للدخل(La répartition personnelle)

تحدثنا في المبحث السابق على أنواع الدخول من حيث أنها أسعار عوامل الإنتاج الأربعة، غير أننا في هذا المبحث سندرس مقادير الدخل بغض النظر عن نوعه، أي أننا سنحاول أن ندرس كيف يوزع هذا المقدار الهائل من الدخل بين ملايين الأفراد،بمعنى دراسة الدخل الشخصي مكوّنا من عدّة عناصر[57]. و قد اهتم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بقضيتين أساسيتين؛ الأولى و هي التوزيع الوظيفي، و أما الثانية فهي الحصص النسبية التي يحصل عليها كل عنصر إنتاج من الدخل القومي و العوامل التي تحدد هذه الحصص في مراحل التطور المختلفة للأمم و للهيكل الاقتصادي[58].

تبرز الأهمية القصوى لهذه الدراسة في كونها تكميلية للدراسة السابقة، كما أن معرفة الدخول الشخصية للأفراد و مقدار التباين بينها، و مقدار الاستهلاك الخاص بكل فئة دخلية، إنما هو نابع عن تأثيرها على النشاط الاقتصادي من عدة نواح، فمعرفة أنماط الإنفاق الاستهلاكي، و اختلاف مستوياته، من شأنه أن يبين كيفية تكون الناتج القومي و كذلك توزيع الموارد الاقتصادية، كما أن توزيع الدخل يؤثر في نمط الادخار الشخصي.

حسب *NUGENT* وَ *YOTOPOLOS* [59] لم تعط النظرية النيوكلاسيكية تفسيرات واضحة حول أثر المقومات الأساسية الخاصة بكل عامل إنتاج في توزيع الدخل، كما أنها لا تصدق على الدول النامية التي تتميز باختلافات جوهرية و عميقة في امتلاك هذه المقومات. و لهذا ظهرت بعض النظريات التي قدمت شروحات معتبرة حول توزيع الدخل بين الأفراد، و قد جاءت في مدرستين فكريتين:

أما المدرسة الأولى؛ هي التي يطلق عليها مدرسة النظرية الإحصائية، و يمثلها كل من *Gibrat* وَ *Roy* وَ *Champernowne* وَ *Brown* وَ *Aitchison* وَ غيرهم، و قد اعتمدت هذه المدرسة في تفسير التوزيع الشخصي للدخل على نظرية العملية العشوائية (*Stochastic Process*).

---

[57] Bruno BARON RENAULT "*Economie de développement*", DE BOECK, Bruxelles 2ème édition 1998, page 91.
[58] Jan Pen "*Income distribution*" London, Penguin Books,1971,Page 15- 16.
[59] Bouziane Bentabet" *Répartition de revenu et développement : Une analyse économétrique*" Thèse de Magister, Université d'Oran, 1994, Page 34.

حسب *GIBRAT* يعود اختلاف توزيع الدخل الشخصي إلى عامل الصدفة أو الحظ[60]، كالشخص الذي يمارس عملا يذر عليه دخلا، يتزايد في المستقبل، و قد يفتح له هذا المنصب المجال لعمل آخر يجني منه دخلا أعلى، فلا شك أن الحظ كان بجانب الذين وظفوا أموالا قليلة في شركات لم تكن معروفة في السابق، ثم اشتهرت فيما بعد، و بدأت تجني أرباحا كبيرة، و بالتالي يرتفع نصيب المساهمين فيها[61].

و أما **المدرسة الثانية** فهي تسمى بالمدرسة الاقتصادية الاجتماعية، و هي تفسر توزيع الدخل بين الأفراد من خلال العوامل الاقتصادية و التنظيمية، مثل الجنس و العمر و الوظيفة و التعليم، و الفروقات الاجتماعية. و هناك ثلاث مجموعات تابعة لهذه المدرسة[62]، إضافة إلى دراسة رابعة تخص أهمية الإرث في تحديد التوزيع الشخصي للدخل.

المطلب الأول: نظرية الطلب

تعرف هذه النظرية بمدرسة تخطيط التعليم، فيتوقف الطلب على الأنواع المختلفة من العمل على طبيعة عرض الخدمات الشخصية و بالتالي فالطلب هو مشتق من دوال الإنتاج.

حسب *SAHOTA* ، يوزع الدخل الشخصي في الدول النامية بين الأفراد حسب إنتاجيتـــــهم، و بالنتيجة فإن الاختلافات الحاصلة من جراء هذا التوزيع هي راجعة إلى اختلافات الكفاءة. و هذا التحليل يستند إلى فرضية أن القدرات الشخصية هي موزعة مبدئيا بشكل طبيعي، و بالتالي نجد أن توزيع المداخيل يتبع نفس المسار[63].

إن نمط التوزيع الشخصي للدخل يسمح بمعرفة أي الأفراد يحصل على دخول عالية مقارنة مع البعض الآخر. و يعود هذا الاختلاف إلى الأسعار التي تدفع لقاء الخدمات الشخصية، فقد يحصل مدير عام في شركة ما على عشرة أضعاف ما يحصل عليه كاتب عمومي أو موظف عمومي

---

[60] R. *GIBRAT "Les inégalités Economiques" Receuil Sirey, Paris 1931, Page 43.*

[61] برهان التيحاني، عصام عاشور، مرجع سبق ذكره، صفحة 225.

[62] عبد الرزاق الفارس "الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي"، مرجع سبق ذكره، صفحة 95.

[63] G.S. *SAHOTA "Theories of Personel Income distribution: a Survery"* Journal of Economic Literature, vol 16, 1978.

عادي، فمن جهة الطلب، يتمتع بعض الأفراد بنوع من الاحتكار لقاء خدماتهم (عرض احتكاري)، كمدراء الشركات، الأطباء الجراحون، الفنانون المحترفون... و لهذا نجد أن دخولهم هي مرتفعة مقارنة بالمزارعين و المهنيين الذين يكون عرضهم طبيعي، كما أن هناك عامل آخر يؤثر في الطلب على الخدمات الشخصية و بالتالي الدخول الشخصية، و هو قوة النقابة العمالية التي ينخرط فيها عارض العمل. و السؤال المطروح هو لماذا يكون عرض بعض الأفراد لخدماتهم الشخصية نوعا ما ناذرا مقارنة بالبعض الآخر؟ إن الجواب على هذا التساؤل هو الذي يعطي التفسير و المبرر لتوزيع الدخول الشخصية.

إن الراتب الذي يحصل عله مدير شركة كبرى هو مرآة تعكس طلب مجلس الإدارة للمقدرة الخاصة و الخبرة التي يتمتع بها هذا الشخص، مع العلم أن معظم المجالس الإدارية تتكون من أشخاص يحتلون مراكز تنفيذية في شركات أخرى، و يحصلون لقاء ذلك مداخيل ضخمة،و هم يخشون أن يؤدي تخفيض هذه الرواتب في شركة ما إلى تخفيضها في باقي القطاع، لذلك فهم يشعرون بمصلحة مشتركة للمحافظة على مستوى عالي من الدخل[64].

أما إذا تعامل مجلس الإدارة مع عارض العمل بنفس الطريقة التي يعامل بها العامل العادي، لتحصل هذا المدير على دخل يقل عن دخله الفعلي. فيتوقف الطلب على لأي نوع من الخدمات الشخصية بصورة عامة على إنتاجية هذه الخدمة، كما تتوقف الإنتاجية بدورها على عرض الخدمات الشخصية بالنسبة لجدول الطلب عليها. إذن فمعرفة طبيعة مكونات الخدمات الشخصية هو الذي يعطي التفسير حول التوزيع الشخصي للدخل.

الفرع الأول: الصفات الشخصية:

يمكن التفسير الجزئي لهذا الأمر بفروقات المواهب و الكفاءات التي يتحلى بها الأفراد مثل مستوى التعليم المحصل عليه و درجاته و جودته و كذلك الخبرة المهنية، الميول الشخصي، كحب التفوق و الطموح. فالعمل المهني يتطلب قدرات تفوق ما يتطلبه العمل اليدوي، فهو يتطلب اهتمامات و استعدادات للتدرب و التكوين، لا تتوفر في العمل العادي، و الحقيقة المعروفة لدى

[64] برهان التيجاني، عصام عاشور، "*علم الاقتصاد الحديث*" الجزء الأول، بيروت 1960 صفحة 622.

عامة الناس أن هذه الصفات ليست متوفرة بشكل متساوي بين الأفراد، و هذه الحقيقة هي التي تجعل بعض الصفات الشخصية ناذرة.

إن القرارات التي تؤثر في توزيع الدخل الشخصي لا تقترن بالضرورة بالمقدرة الفكرية أو الفنية أو اليدوية، لأننا كثيرا ما نجد نفس المستوى التعليمي و المهني لدى بعض الأشخاص، إلا أن دخولهم تتفاوت، بسبب أن بعضهم يملك حسا تجاريا، أو قد يكون الشخص فظا أو مغفلا. فمثلا قد نجد تاجرين أحدهما له ميولا و طموحات كبيرة، و في حين أن الآخر مكتف بما لديه، أو مثلا الأطباء الجراحون، ففرق بسيط بينهم هو الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى فرق كبير في الدخل، أو يؤدي كما هو في الوقت المعاصر إلى اختلافات جوهرية في مستويات المعيشة بين الأفراد و بين الدول.

الفرع الثاني: الفرص

حسب *Blinder* [65] يتأثر توزيع الدخل الشخصي بالفرص التي تهيؤها البيئات المختلفة، و هذه الفرص على نوعين، منها ما يتعلق بإمكانية الحصول على التدريب المهني اللازم، و منها ما يتعلق بظروف العمل.

إن هذين النوعين من الفرص غير متاح للجميع بالتساوي، و يعود سبب ذلك بدرجة كبيرة إلى اختلافات في توزيع الثروة، كما سيأتي تفصيل ذلك فيما بعد. فالحقيقة الواضحة أن أولاد الفقراء لا يتمتعون بنفس الفرص المتاحة لأولاد الأغنياء، مثل ظروف التعليم، الصحة، الترقيات، التكوين و التدريب المهني الذي تقوم به بعض العائلات لأولادها في الشركات.... الخ. فاختلاف هذه الفرص يؤدي إلى اختلاف في الثقافة، فنجد أبناء الأغنياء يملكون وسائل التعليم (مكتب للدراسة، مكتبة بالبيت، حاسوب، أشرطة سمعية و بصرية....)، في حين أن أبناء الفقراء تعتبر الفرصة الوحيدة عندهم هو دوام و استمرارية التعليم.

إلى جانب ما تقدم، لا بد من إدراج عامل آخر يدخل ضمن الفرص المتاحة للبعض و هو النفوذ الاجتماعي، حيث أن أبناء الأغنياء يجدون مناصب عمل تليق بسمعة العائلة و فور تخرجه

[65] A. S. Blinder "*Toward an Economic Theory of Income distribution*" The MIT Press, Cambridge, Mass 1974.

من الجامعة، و لأنه يعيش في عائلة غنية، فإن ذلك يمكنه من اكتساب معارف بخصوص نوعية المشاريع التي تذر عليه دخلا مرتفعا.

تختلف الأهمية النسبية لكل العوامل المذكورة سابقا، و التي بها تحدد نظرية الطلب الدخل الشخصي للأفراد من قطاع إلى آخر و من صناعة إلى أخرى. فمثلا نجد أن في الصناعات الآلية و التكنولوجية، تعتبر المهارة هي أهم العوامل، في حين نجد أن ظروف العمل ذات أهمية كبرى في صناعة أخرى. و قد قامت هيئة أمريكية (National Industrial Conference Board) بدراسة هذه الأهمية، و النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول(1): الأهمية النسبية للعوامل المكونة لنظرية الطلب

العوامل المحددة لنظرية الطلب	الأهمية النسبية
المهارة	من 45% إلى 62.5%
المجهود	من 12.5% إلى 62.5%
المسؤولية و الاستعدادات	من 12.5% إلى 24%
الفرص و ظروف العمل	من 25% إلى 37%

المصدر: خالدي خديجة" *إشكالية الأجور و مردودية المؤسسة مع دراسة حالة Soitex*" رسالة ماجستير، تلمسان 2002 صفحة 44

المطلب الثاني: نظرية رأس المال البشري

قدمت هذه النظرية من قبل منسر (Mincer) و بيكر (Becker) و تشزويك (Chiswick)، و هي قائمة على فرضية تعظيم الدخول الشخصية طوال فترة الحياة[66]. فالعمال لهم إمكانية تحديد حجم و طبيعة عرضهم للعمل، الذي ينبثق عن مخزون خاص من القدرات يسمى رأس المال البشري. فهذه النظرية تهتم بالمحددات النوعية لعرض العمل (مستوى التأهيل، السن، نوعية الجنس...) و في هذا الإطار يعتبر دخل العمل و هو الأجر، دالة للاستثمار المحققة من تحسين الأداء و زيادة في الكفاءات و تطور المعارف.

[66] عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، صفحة 95.

فمن جهة يتوجب على المسيرين أن يبحثوا عن أحسن الأعوان متجنبين تكاليف دوران كبير للعمال و ارتفاع تكاليف البحث المترتبة عن الخيارات في التشغيل، فيمكنهم أن يشجعوا الرأس مال البشري من خلال عدة طرق مثل مدفوعات أكبر (زيادة الدخل)، الترقيات، الضمانات، و من جهة أخرى يحدد الأجير بصورة عقلانية استراتيجـــــــيته الخاصة في اكتساب و تسيير رأس ماله البشري، أخذا في الاعتبار الميزات الشخصية، و بالتالي فهو يعمل على اختيار منحناه الأمثل لاستمارته، و التي تضمن له أحسن العلاقة بين القيمة الحالية لموارده الأجرية، و تكاليف التكوين[67].

يمكن التمييز بين نوعين من رأس المال البشري، و الذي له أثر مباشر على التوزيع الشخصي للدخل هما:

رأس المال البشري العام؛ و هو الذي يمكن تحويله من مؤسسة إلى أخرى، و هو عادة ما يتمتع به الشخص من شهادة و تجربة مهنية، و هذه الأخيرة مرتبطة بالسن، و هي تؤثر في مستوى الدخل الشخصي من جهتين؛ الأثر الإيجابي للتجربة، و الأثر السلبي للسن، باعتباره معيارا للشيخوخة البيولوجية. إلا أن هذين الأثرين يعتبران مكملان لمستوى الدخل الشخصي للفرد باعتباره هو الذي يقدم قوة العمل، و بمعنى آخر يكون للتجربة المهنية أثرين متعاكسين إذا نظرنا إليها من جانب رب العمل، أما إذا نظرنا إليها من جانب مقدم قوة العمل، يكون لها أثر مزدوج إيجابي في تحديد دخله الشخصي.

أما رأس المال البشري الخاص فهو سلوك الأجير داخل المؤسسة. فيتحدد دخله الشخصي بمراعاة بعض الجوانب مثل علاقته مع الآخرين، الانضباط في العمل، الانتماء إلى النقابات العمالية..... الخ.

[67] P.Couronne "*Modèle de Gestion prévisionnelles des ressources humaines*" CNRS, Paris 1986, Page 05.

المطلب الثالث: نظرية العرض و الطلب

اعتبر "*Timbergen*" أن المداخيل ما هي إلا أسعار الخدمات المنتجة من قبل الأرض، رأس المال و العمل. فتحدد مكافآت أو أسعار هذه العوامل في أسواقها بتلاقي الطلب و العرض الخاص بكل واحد منها. فمثلا العمال يعرضون خدماتهم و يحاولون تعظيم منفعتهم للحصول على أجور مرتفعة، في حين أن أرباب العمل يحاولون تقليص هذه المداخيل من أجل تعظيم الربح. و من هذا المنطلق يتبين أن هذه المكافآت ما هي إلا مرآة صادقة تعكس الندرة النسبية التي تتمتع بها عوامل الإنتاج، و بالتالي فحصول الأفراد على مداخيل متساوية، فهذه حالة غير عادية في نظام اقتصاد السوق[68].

تستند دوال المنفعة الخاصة بالعرض على ثلاث مقاييس و هي كمية السلع و الخدمات المستهلكة، طبيعة العمل و شخصية الأفراد.

لقد أدمج "*TIMBERGEN*" بين العوامل المؤثرة في العرض، و الأخرى المؤثرة في الطلب في شكل نظرية العرض و الطلب لتحليل التفاوت و تطوره. فالتعليم من شأنه أن يقلص هذه الفجوة (جانب العرض)، و التقدم التكنولوجي من شأنه أن يوسع هذه الفجوة (جانب الطلب)[69].

إن هذه النظرية لها فائدة كبيرة فيما يخص تحديد أسباب التفاوت لدى الدول النامية فقط، لأن سوق العمل فيها يتميز بعدم التجانس في جانبيه العرض و الطلب[70]، كما أن تحليل *TIMBERGEN* لا ينطبق على دخل العمل فقط و لكن على الدخول المتأتية من باقي عناصر الإنتاج الأخرى[71].

---

[68] Nanakc. Kakwani "*Income Inequality and poverty ;* Methods of Estimation and Policy Application" New York : Oxford University Press, 1980, Page 2-3.

[69] J. TIMBERGEN "*Income Distribution Analysis and Policy*" North Holand Amsterdam 1975.

[70] Bouziane Bentabet, Ibid Page 43.

[71] عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، صفحة 96.

المطلب الرابع: أهمية الثروة في توزيع الدخل الشخصي

يمكن أن يكون الدخل موزعا بالتساوي (النسبي و ليس المطلق) لو اقتصر على بيع الخدمات الشخصية، إلا أن الذي يحدث الفوارق هو ملكية بعض الناس لمعظم الثروات (شخصية أو وطنية). فعموما يتم تراكم الثروات لدى الأفراد بطريقتين أساسيتين و هي الإرث و الادخار. وقد درسنا سابقا نموذج "*Kaldor*" في اختلاف ادخار كل طبقة، و التي ترجع إلى اختلاف سلوكاتهم التي تتأثر بحجم الدخل، و لذلك نجد أن الثروات تتمركز لدى الطبقة الرأسمالية و هي في نمو مستمر.

أما "*MEADE*" فقد أعطى بعدا آخر لهذه الثروات و هو انتقالها من جيل إلى آخر عن طريق الإرث[72].

و أما "*LYDALL*" فقد استنتج أن عدم التساوي في التوزيع الشخصي للدخل فهو ناتج عن ثلاث عوامل رئيسية هي:

1. عدم تساوي الموجودات التي تعطي دخلا سواء كانت مادية مثل الأبنية، الآلات و المعدات و الأراضي، أو ملكية معنوية مثل أسهم و سندات الشركات.
2. الاختلاف في نوعية الخدمات الشخصية، و قد تقدم الحديث عنه.
3. توزيع القوة السياسية و النفوذ[73].

ففيما يخص الثروات نجد في الولايات المتحدة الأمريكية أن 20% من PIB هو دخل الأملاك، و تستحوذ عليه نسبة قليلة من السكان، و تشكل هذه المداخيل القسط الأعظم من دخلهم الشخصي، و عن طريق الإرث تزداد الهوة الدخلية اتساعا بين أفراد المجتمع الواحد، و أحيانا بين أفراد الأسرة الواحدة[74].

---

[72] J.R. MAEDE "*The Just Economy*" Allen and Unwin, London 1976.

[73] H. LYDALL "*The Structure of Earnings*" Clarenton Press, London 1968.

[74] برهان التيحاني، عصام عاشور، مرجع سبق ذكره صفحة 618.

إن من أهم الحلول التي طبقت لتقليص التفاوت الناتج عن الميراث هو فرض ضرائب مرتفعة على أملاك المتوفى، كما أن بعض الدول قامت بتأميم الثروات حتى تقضي على تمركزها و استغلالها من طرف فئة معينة[75].

[75] برهان النيجاني، عصام عاشور، مرجع سبق ذكره صفحة 619.

خاتمة

إن الدراسة التي تهتم بتوزيع الدخل، لا بد أن تمر بثلاث قضايا رئيسية مهمة و هي التوزيع الشخصي، التوزيع الوظيفي و الحصص التوزيعية.

فأما التوزيع الوظيفي فهو لا يهتم بالأشخاص و دخولهم الشخصية، و إنما بعوامل الإنتاج و هي العمل و يحصل أصحابها على الأجور، رأس المال و لأصحابها الفوائد، الأرض و يقابلها الريع، و التنظيم و يحصل أصحابها على الأرباح. و نظرية التوزيع هنا تبحث في الكيفية التي يحصل من خلالها كل عامل من هذه العوامل على دخله، و هذا لا يتم عادة من دون التطرق لعوامل العرض و الطلب الناشئة في أسواق كل واحد منهما، و هي العوامل التي تحدد الأسعار النسبية لها. و أما الحصص التوزيعية، فهي مقدار وحجم الدخل الذي يؤول لكل عامل إنتاج مقارنة بالدخل القومي أو الكلي. و هنا تجدر الإشارة أن الفكر الاقتصادي التقليدي قد اهتم بهتين القضيتين، و ذلك نظرا للصلة الوثيقة بينهما.

و أما توزيع الدخل الشخصي فهو ليس من المسائل الأساسية في علم الاقتصاد فحسب، بل له علاوة على ذلك أهمية حيوية في أي بحث يتعلق بالدخل القومي و الناتج القومي و بتوزيع الموارد الاقتصادية، فهو إذن يتعلق بالأفراد و الدخول التي يحصلون عليها. ففي العادة لا تهتم دراسات توزيع الدخل كثيرا بالخليفة التاريخية لحصول الفرد على الثروة، بقدر اهتمامها بحجم الدخل الذي يملكه، و في بعض الأحيان تهتم بمصدر الدخل.

إن معظم الدخل الشخصي يعود لأفراد يستحقون هذه المبالغ بسبب اشتراكهم في عملية الإنتاج. و هذا الاشتراك يكون على نوعين:

1. تأدية خدمات شخصية؛ و هو ما يستحق أصحابه دخلا يسمى بدخل العمل.
2. بذل الأموال و الأملاك، و يستحق أصحابه دخلا يسمى بدخل رأس المال.

الفصل الثاني

توزيع الدخل في الفكر الاقتصادي الإسلامي

مقدمة

لقد عالج الرأسماليون و الماركسيون قضية التوزيع من منظور الثورة المنتجة و ليس الثـــورة الكلية للمجتمع، و بهذا فهم يدرسون توزيع القيمة النقدية لمجموع السلع و الخدمات المنتجة خلال سنة على العناصر التي ساهمت في إنتاجها. أما الاقتصاد الإسلامي فاهتم بالجانبين، توزيع الثـــروة الطبيعية و المنتجة، وعلى هذا الأساس تكون نقطة الانطلاق في الفكر الاقتصادي الإسلامي هـــي التوزيع بدلا من الإنتاج[1].

كما أنه أولى لعنصر رأس المال اهتماما خاصا، وجعله أحد أهم أسباب الســـعادة،وبذلك فقد حمله مسؤولية تحقيق التكافل والتضامن الاجتماعي، و حرص عليها من خلال أحـــد أهـــم الوسائل الفعالة،وهي الزكاة،التي تجمع بين الواجب الديني و الواجب الإنساني والدور الاقتصادي.

و لأجل معالجة هذا الموضوع، لا بد من دراسة العناصر التالية:

- ✓ توزيع الدخل ما قبل الإنتاج.
- ✓ توزيع الدخل ما بعد الإنتاج.
- ✓ نظرية التوزيع في الفكر الإسلامي.

[1] محمد باقر الصدر "*اقتصادنا*" دار التعارف للمطبوعات – العراق- الطبعة الثانية، دون سنة طبع ص 436.

المبحث الأول: توزيع الدخل ما قبل الإنتاج:

إن الحديث عن التوزيع ما قبل الإنتاج يقودنا إلى الحديث عن المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي، باعتبارها منطلق الفكر الاقتصادي التقليدي.

المطلب الأول: المشكلة الاقتصادية:

تعتبر المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي هي مشكلة الفقر[2]، و ليست نـــذرة المـــواد الأولية و محدوديتها في مواجهة الحاجات المتعددة. هذه الحاجات قد اعتنى بها الفكر الإسلامي، و اهتم من جانب آخر بتداول الثروات، والذي يعتبر في كثير من الأحيان منبع المشكلة الاقتصادية و التي قلنا أنها مشكلة الفقر.

الفرع الأول: تعدد الحاجات

إن الحاجات الإنسانية كثيرة متنوعة، زادها تنوعا الميول الإنساني و تفضيلاته، و درجة التقدم الفني و المعيشي و وسائل الراحة المتوفرة، إضافة إلى زيادة عدد أفراد المجتمع. فبعض الحاجات قد تكون ضرورية في مجتمع مثل ألمانيا، في حين تعتبر كماليته في مجتمع آخر مثل السودان. فإذا استطاع أي مجتمع أن يحدد طبيعة حاجات أفراده، و التي يلبيها الإنتاج، فإنه يستطيع تحديد التوزيع، سواء كان توزيعا ماديا للمواد أو توزيع الدخول[3]. و بهذا يخلص الفكر الإسلامي إلى أن لب المشكلة الاقتصادية هو سوء استخدام الموارد الطبيعية المتاحة و الإسراف في الاستهلاك، و بمعنى آخر هو سوء توزيع الثروات و الدخول[4].

الفرع الثاني: تداول الثروات:

اهتم الفكر الإسلامي بالأصول المالية الفطرية و أخضعها لسنن الشريعة و أحكام الانتفاع بها، و أخضعها أيضا للجماعة في تنظيم تداولها، و بالتالي يمكن القول أن هناك ارتباطا وثيقا بـــين

---

[2] محمد عبد المنعم الجمال "*موسوعة الاقتصاد الإسلامي*" دار الكتاب المصري – دار الكتاب اللبناني- بيروت الطبعة الثانية 1986 ص 35

[3] مالك بن نبي "*المسلم في عالم الاقتصاد*" دار الفكر دمشق – سوريا- 1985 ص81.

[4] محمد علي رفعت "*مصادر الثروة وتداولها في شريعة الإسلام*" الملتقى التاسع للفكر الإسلامي الجزء الثالث، مطبعة البعث قسنطينة 1979 ص 887 – 890.

تداول الثروة، و نشأتها و تحصيلها و توزيعها أو استعمالها في الفكر الإسلامي[5]. و ليس هذا مجال للبحث في طبيعة الملكية، و إن كان هذا العنصر هو الذي يقود إلى دراسة التوزيع العادل للثروات و المداخيل، لكن الأهم هو أن قضية تداول الثروات لها أهمية بالغة في تحديد نمط الإنتاج و الطلب عليه، و الذي يكون التوزيع حلقة بينه و بين الاستهلاك[6].

الفرع الثالث: مشكلة الفقر:

ليس الفقر هو الحرمان أو قلة الموارد، و إنما هو وجود تفاوت شديد في الثروات و المداخيل بين الأفراد على مستوى المجتمع الواحد. و يظهر هذا التفاوت في عدم القدرة على اللحاق في المعيشة بالمستوى السائد في المجتمع، و الفقير فردا كان أو دولة، هو الذي تفصله هوة كبيرة عن المستوى المألوف للمجتمع محليا أو دوليا[7]. و يتضح مما سبق أن المشكلة الاقتصادية ليست في قلة الموارد الطبيعية كما صاغها الفكر الرأسمالي، و ليست نابعة عن عدم بلوغ التطور مرحلته النهائية كما جاءت به النظرية الماركسية (التناقص بين قوى الإنتاج و علاقات التوزيع)[8]. غير أن الإسلام عالج هذه المشكلة (مشكلة الفقر) بمبدأ التوازن السليم، و ذلك بضمان الحاجات الأساسية و الضرورية للفرد، من خلال التأثير على نمط و هيكل التوزيع ما قبل الإنتاج (توزيع الثروة)، فهو و إن لم يمنع الملكية الخاصة، إلا أنه أقر ان ما في حوزة الأفراد من ثروات و التي تشكل دخولا لفئة الناس، فهي ليست ملكية أصلية، بل هم مستخلفون عليه، من قبل مالكه الأصلي، استخلاف إدارة و استثمار و تنمية[9].

و الإسلام يعالج مشكلة الفقر و هي المشكلة الاقتصادية في نظره، من خلال دعوته إلى الإيخاء و التكافل الاجتماعي و الحث على العمل، و ذلك أيضا بتشريع أحكام خاصة تساعد على

---

[5] محمد علي رفعت، نفس المرجع السابق ص 907.

[6] مالك بن نبي، نفس المرجع السابق و نفس الصفحة.

[7] محمد عبد المنعم الجمال، مرجع سبق ذكره ص 36.

[8] محمد عبد المنعم الجمال، مرجع سبق ذكره ص 38 – 39.

[9] محمد عبد المنعم الجمال، مرجع سبق ذكره ص 41، وانظر كذلك: يوسف العظم "*العدالة الاقتصادية و الاجتماعية في الإسلام و أوضاع الأمة الإسلامية اليوم*" الملتقى التاسع للفكر الإسلامي تلمسان – مطبعة قسنطينة 1979- ص 927.

توفير مستوى معيشي متقارب بين الأفراد، و لا يفهم من ذلك أنه يدعو إلى الخمول و الكسل بل إنه ينبذهما، ويحض على الإتقان و التفوق فيه.

المطلب الثاني: تأميم الثروات:

إن صاحب الثروة لا يحق له أن يحتكرها أو أن يجمدها بحيث يعطل بها الاستثمار و مصلحة المجتمع، و إن حدث ذلك، كان على حاكم البلاد أن يتخذ ما يراه مناسبا و مشروعا لضمان تأدية تلك الوظائف، حتى لو اقتضى الأمر الاستلاء عليها و تأميمها و مصادرتها[10]. و بالتالي نجد أن الاقتصاد الإسلامي يستخدم مبدأين؛ الملكية الفردية و هو المبدأ العام، و الملكية الجماعية أو العامة و هو مبدأ استثنائي، تقوم به الدولة لحماية مصلحة المجتمع، فيمكن للدولة أن تقوم بتأميم المصارف و الشركات الكبرى الحيوية، و الأراضي الشائعة، المناجم و آبار البترول....الخ. و هذا إذا كان الغرض منه رفع الضرر عن الناس و تحقيق الفائدة و النفع للاقتصاد[11].

الفرع الأول: نظام الإرث يقلل من تفاوت الدخول:

يوجد في النظام الإسلامي مبدأ تفتيت الثروة، الذي يقوم به نظام الإرث بعد وفاة صاحب الثروة، فلا تنتقل هذه الثروات كلها إلى الوارث الواحد، حيث لا تفضيل لبعض الورثة على حساب الآخرين، كما لا يحرم أي فرد من ثروة الموروث، و إنما هناك نظام يتم بموجبه تقسيم التركة (الثروة أو رؤوس الأموال)، و للخزينة العامة (الدولة) حق فيها. و لهذا يعتبر هذا النظام من العوامل المهمة في تفتيت الثروات الضخمة، و توزيع الملكيات، و القضاء على التفاوت الفاحش في الدخول بين الأفراد، وبين طبقات المجتمع[12].

الفرع الثاني: علاقات المجتمع من خلال التوزيع

إن المذهب الاقتصادي الإسلامي وسط بين الماركسية و الرأسمالية، فلم يمنع الملكية الفردية، و لم يعطيها الحرية المطلقة، كما أنه بالمقابل ضمن للجماعة حقها من الثروات، و بذلك نجده قائما

---

10 محمد علي رفعت، نفس المرجع السابق ص 905.

11 وهبة الزحيلي "*الفقه الإسلامي و أدلته*" الجزء السابع، دار الفكر – دمشق- الطبعة الرابع 1997، ص4991 – 4992.

12 وهبة الزحيلي، مرجع سبق ذكره ص 4984 – 4985.

على أساس الالتزام بالتشريع الإلهي في الحقوق و الواجبات، تجاه الله و الأفراد و الدولة. وهذه العلاقات الثلاثية هي التي تصوغ و تحدد علاقات المجتمع، لأن "قانون دعه يعمل دعه يمر" أنتج الطبقية الاجتماعية، طبقة رأسمالية إقطاعية تملك جل الثروات، و تستحوذ على أغلبية الدخول، و طبقة عمالية ضعيفة و هي الأكثرية ذات دخل محدود. كما أن قانون "لكل واحد حسب حاجاته"[13] ،القائم على أساس هذا الصراع الطبقي، أنتج الخمول و الكسل، و أدى إلى ضعف الاستثمار و الإنتاج[14].

إن المذهب الاقتصادي الإسلامي يرفض تمركز الثروة و عوامل الإنتاج لدى قلة قليلة، تمارس بها الضغط الاقتصادي و السياسي و غيره[15]. ولعل رفضه هذا لوجود طبقة حاكمة مسيطرة على عوامل الإنتاج، و مستغلة لمعظم المداخيل الناتجة، إنما هو نابع من القرآن العظيم "**كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم....**" الآية (7)، سورة الحشر. كما أن رفضه لاقتسام الثروات و المداخيل بالتساوي إنما هو نابع من شمولية الفكر الإسلامي، و مراعاته لخصائص الأفراد في التملك و السعي وراء المستوي المعيشي الراقي[16]. و لذلك نجده دائما يحاول التوفيق بين الحاجة و الإنتاج، عند توزيع الثروة، فهو يعطي لكل حسب حاجته(مراعيا وضعه المعيشي و حالة الأسرة)، و بالمقابل يعطى لكل حسب إنتاجه (وفق ما يقدم من عطاء للمجتمع). و هذه الازدواجية هي التي جعلت منه نظاما متكاملا يدعو إلى توزيع الدخل ما قبل الإنتاج (الثروة الطبيعية) توزيعا عادلا لا مركزيا، يستفيد منه الأولى فالأولى حاجة و عطاء و تنمية.

المبحث الثاني: توزيع الدخل ما بعد الإنتاج:

يشكل الإنتاج محور كل نشاط اقتصادي، و يكون الهدف منه إما مجرد الاستحواذ على المنافع المادية و المعنوية، و إما هدفه هو إسعاد الفرد و المجتمع، فهو بالمعنى الأول؛ التسابق على الإنتاج من أجل الإنتاج، و تكون نتيجته اختلال توزيع الثمرات في المجتمع، طالما أن الباعث و

---

[13] سمير أمين: "*ما بعد الرأسمالية* "مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1988، ص 86.

[14] و هبة الزحيلي، مرجع سبق ذكره، ص 4973 – 4976.

[15] محمد الصادق عفيفي "*المجتمع الإسلامي و فلسفته المالية و الاقتصادية*" مكتبة الخانجي بالقاهرة، الجزء الثاني، دون سنة طبع، ص 298.

[16] عبد المجيد قدي "*الزكاة من منظور اقتصادي*" مجلة رسالة المسجد، عدد سبتمبر 2003 ص 49 – 50.

المشجع على النشاط الاقتصادي هو المادة أو المال. أما المعنى الثاني، و هو كون الإنتاج وسيلة لبلوغ غاية، و هي إسعاد الفرد و المجتمع، تكون نتيجته سلامة التوزيع و عدالته بين أفراد المجتمع[17].

المطلب الأول: تحديد عناصر الإنتاج:

قبل التطرق لعناصر الإنتاج، لابد و أن نشير إلى أن علاقة الإنتاج بالتوزيع في الفكر الإسلامي تختلف عنها في الفكر السياسي التقليدي، ذلك لأن الارتباط بينهما ليس مرحليا يخضع فيه التوزيع لشكل الإنتاج وتطوره، و لا رهينا بالقوة الاقتصادية للفرد، و إنما حسب الحاجات و الرغبات الإنسانية في إطار يحفظ للإنسان إنسانيته. فقرارات الإنتاج و الاستثمار تخضع لمشيئة الفرد و رقابة الدولة و توجيهاتها، أما قرارات و شكل توزيع عناصر الإنتاج، و من ثم ثماره، فتخضع هي الأخرى لإرادة الفرد المشروطة بتدخل الدولة و وظائفها[18].

و قد اتفقنا إلى تقسيم عناصر الإنتاج في الاقتصاد السياسي التقليدي إلى الأرض والعمل، التنظيم و رأس المال، إلا أن النظرة تختلف في الاقتصاد الإسلامي، فإنه و إن كان يسلم بقيام عنصر رأس المال، إلا أنه يعطيه مفهوما خاصا، و يرتب على استخدامه نتائج خاصة. فالإسلام يقسم عناصر الإنتاج إلى الطبيعة و رأس المال و العمل المنظم.

أما عنصر الطبيعة فهو الأرض و كل ما تحتويه من ثروات باطنه و ظاهرة و البحار و الوديان....الخ.

رأس المال: يعتبر من عناصر الإنتاج الأصلية، بمعنى أنه مال أو ثمرة تم تكوينها خلال فترة سابقة، و بهذا فهو يخرج عن نطاق نظرية الإنتاج ليدخل في إطار نظرية التوزيع، غير أنه عنصر هام و ضرورة فنية في الاقتصاد الحديث، استلزمتها ظروف التقدم في ميادين الإنتاج. وبذلك يتضح أنه

---

17 عبد المنعم الجمال، مرجع سبق ذكره ص 92.

18 محمد عبد المنعم الجمال، مرجع سبق ذكره ص 93.

عنصر ذو ميزة مزدوجة، فهو دخل (ناتج صافي)، تم إنتاجه في فترات سابقة، و هو أيضا عامل إنتاج مهم، إذ بدونه لا يقوم الإنتاج[19].

أما العنصر الثالث فهو العمل المنظم، وهو الجهد الإداري المنظم المبذول لإنتاج منفعة اقتصادية مادية أو معنوية. و حتى يكون العمل الإنساني منتجا، لابد أن يكون خاضعا لحد أدنى من التنظيم. فالتنظيم و العمل متلازمان لقيام الإنتاج و تنميته، غير أن درجات العمل تختلف، و بالتالي أثمانها(دخولها)[20].

المطلب الثاني : التوزيع الوظيفي للدخل:

بما أننا حددنا عناصر الإنتاج، فلا بد أن لها ما يقابلها من دخول أو أثمان و مكافئات على خدماتها، و هو ما يعرف بالتوزيع الوظيفي للدخل.

فبالنسبة للطبيعة يكون ثمنها هو الريع أو الكراء لكنه يختلف عن الريع المعروف في الاقتصاد السياسي التقليدي فالريع في الإسلام أو ثمن كراء الأرض يراعي حالة المستأجر إن حقق ربحا أم خسارة، و هو على النقيض بما جاء به ريكاردو الذي قال أن ريع الأرض يتناسب مع خصوبة الأرض وقربها من الأسواق تناسبا طرديا.فكراء الأرض و ما شاكلها من المصادر الطبيعية، مباح بشرط ألا يتضمن هذا الكراء احتمال إضرار المكتري، لأنه يمكن أن يصاب الزرع بآفة سماوية أو حريق أو فيضان وغيره، مما يلزم المكتري دفع الأجرة أو الكراء من غير أن ينتفع من ذلك بشيء[21].

أما بالنسبة لعنصر رأس المال: نعلم أن دخله هو الفائدة في الاقتصاد السياسي التقليدي، غير أنها محرمة في الإسلام، لذلك كان لزاما أن توجد طريقة يدخل بها رأس المال في العملية الإنتاجية و يحصل على ثمنه (دخله) و هو الربح و ليس الفائدة.

إن الفكر الإسلامي لم يعتبر النقود سلعة،و هذا ما يعطي مفهوما مختلفا لطبيعة الطلب على النقود، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن تكلفة الفرصة البديلة، عند الاحتفاظ بالنقود سائلة،

---

19 عبد المنعم الجمال، مرجع سبق ذكره ص 98.

20 عبد المنعم الجمال، مرجع سبق ذكره ص 99 – 100.

21 وهبة الزحيلي مرجع سبق ذكره ص 5029 – 5029.

في النظام الاقتصادي الإسلامي هي تكلفة سالبة، بمقدار معدل الزكاة، ومع تحريم الاكتناز، وسعر الفائدة كمعدل ثابت في عملية إقراض النقود، وتحريم المضاربة(إذا أخذت مفهوم ومضمون المقامرة)، هذه الاعتبارات تجعل كلا من العوامل التي تتحكم في مستوى الاحتفاظ بالنقود، وآلية اتخاذ قرار تفضيل السيولة، في النظام الاقتصادي الإسلامي، تختلف في مجملها، عن مثيلتها في الفكر الاقتصادي الرأسمالي.

بينما قد تتشابه أو تتوافق طبيعة البواعث التي وراء تفضيل الاحتفاظ بالنقود لكون الطبيعة البشرية واحدة، من حيث السعي وراء تحقيق الاستقرار ونماء في ثروة الشخص. و قد تعددت آراء الفكر الرأسمالي حول العوامل المحددة لمستوى الاحتفاظ بالنقود السائلة، وقد أضاف الفكر الكينزي دافع المضاربة، على التحليل الكلاسيكي، واعتبر أن النقود تطلب كأصل من الأصول التي يحتفظ بها الفرد، في محفظة أصوله، كمخزن للقيمة واعتبر أن سعر الفائدة أهم العوامل المحددة لمستوى الاحتفاظ بالنقود. واقتصر تحليل كينز على السندات كبديل للنقود، و لم يعطي اهتماما للسلع والأصول الحقيقة عند تحليله لمحددات الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقة. إلا أن النقوديين بقيادة فيردمان، كانوا أكثر شمولا، في تحليلهم، وتحديد العوامل المحددة لمستوى الاحتفاظ بالنقود وآلية تأثيرها، بإدخالها على الأصول المالية والعائد على الأصول الحقيقة، وخلصوا إلى عدم حساسية الطلب على النقود لسعر الفائدة باعتبار أن لسعر الفائدة آثار ضعيفة على تكلفة الفرصة البديلة.

وأضاف الكينزيون المحدثون فكرة المحفظة المتوازنة المتعددة الأصول المالية[22]، وأضافوا كذلك عامل المخاطرة، كأحد العوامل المهمة في تحديد مستوى الاحتفاظ بالنقود.

تحاول هذه الدراسة، انطلاقا من مبدأ تشابه الدوافع، وأن للنقود وظيفة هي أداة للادخار، تحديد أهم البواعث وراء الطلب على النقود، وأهم العوامل المحددة لمستوى الاحتفاظ بالنقود في اقتصاد إسلامي، ومن ثم تحديد الدخل الخاص بعنصر رأس المال، معتمدين هنا على التفريق بين

[22] قراوى أحمد الصغير "*الاقتصاد الكلي بعد كينز*"، رسالة ماجستير، جامعة امدرمان الإسلامية: السودان،ص 130.

دوافع الاحتفاظ بالنقود (تفضيل السيولة) وبين العوامل المحددة لمستوى (حجم) الاحتفاظ بالنقود.ولمعرفة طبيعة الدخل الخاص برأس المال لا بد من تحديد ما يلي:

الفرع الأول: معدل عائد المشاركة

إن الطلب على النقود بغرض المعاملات، يتأثر بمعدل العائد من المشاركة، فلا يكون من الأمثل الاحتفاظ بالنقود سائلة لدافع الاحتياط حتى لا تأكلها الزكاة، خاصة إذا كانت الفترة الزمنية المخطط لها أكبر من فترة الحول. ودافع إبرام الصفقات (المضاربة) يرتبط كذلك، ارتباطا مباشرا و وثيقا بنسبة العائد التي من المفترض أن تعطي على الأقل نسبة معدل الزكاة.في ظل اقتصاد ربوي ترتكز استخدامات النقود على وظيفة الإقراض، لا على وظيفة الاستثمار، فعندما توجه النقود إلى أي استخدام بديل، فإن تكلفة استخدامها (نفقة الفرصة المضاعفة)، تؤخذ على أنها العائد الذي يؤتاه لو أنها وضعت في أكثر الأصول المالية سيولة وأمنا (السندات الحكومية)، ذات السعر الفائدة المدفوع كل فترة، و يكون بذلك سعر الفائدة هو تكلفة الفرصة المضاعفة لتوظيف النقود في أي استخدام آخر.وعملية الإقراض تختلف عن عملية الاستثمار، فالأولى تعتمد على تقييم مدى قدرة المقترض على سداد القرض وفائدته، أما الثانية فتعتمد على تقويم الفرص الإنتاجية المتاحة للمستثمرة، مما يجعل عملية الادخار في اقتصاد لا ربوي تتأثر بتوقعات السعر بقدر ما تؤثر عليها.

يمكن الأخذ عند البحث عن بدائل للاحتفاظ بالنقود بنوعين من التكاليف[23] ومقارنتها بمعدل العائد المتوقع على النقود عند الاحتفاظ بها سائلة [24].

1/ تكلفة الفرصة البديلة: والمتمثلة هنا في نسبة الربح، التي كان من الممكن أن يكسبها الفرد، لو أنه استثمر النقود بدلا من الاحتفاظ بها سائلة، إذا أخذنا بالاعتبار أن تكلفة الاحتفاظ بالنقود سائلة في النظام الاقتصادي الإسلامي هي سالبة بمقدار الزكاة، فيقل التفضيل النقدي بارتفاع معدل

---

[23] قراوى أحمد الصغير *"الاقتصاد الكلي بعد كينز"*، مرجع سبق ذكره ص 178.

[24] معدل عائد المشاركة في النظام الاقتصادي الإسلامي، يقلل من التفضيل النقدي، لأن أدنى قيمة له تحرك النقود نحو الاستثمار، ومعدل العائد المتوقع على النقود السائلة، سالب بمقدار معدل الزكاة. في النظام الربوي يكون العائد المتوقع من النقود موجبا متمثلا عادة في خدمات البنوك التي تقدمها على الودائع والفائدة على حسابات الادخار والتي تساوي صفر في النظام الاقتصادي الإسلامي.

العائد المتوقع من الأصول-تكلفة الفرصة البديلة – مقارنة مع العائد المتوقع على النقود (سواء كانت سائلة أو مستثمرة).

2/ تكاليف الخسارة في القوة الشرائية للمقدار المحتفظ به من النقود، كنتيجة لتغيرات القيمة الحقيقية للوحدة النقدية، ولهذا التغير أهميته في ظل ظروف التضخم باعتبار أن:

معدل العائد الإجمالي للنقود =معدل العائد على النقود في حالة استثمارها أو كنزها +معدل التغير في القوة الشرائية.

في المنظور الإسلامي معدل العائد على الاحتفاظ بالنقود سائلة بحجم نصاب الزكاة، يعرضها إلى تكلفة سالبة بمقدار معدل الزكاة، وفي ظل ظروف التضخم يكون معدل التغيير في القوة الشرائية للنقود سالبا.

فسبب الاحتفاظ بالنقود في ظل ظروف التضخم تكلف خسارة بمقدار نسبة الزكاة ومعدل التضخم، مما يضطر الأفراد إلى استثمار الأرصدة النقدية، ويقل حجم التفضيل النقدي، وبالتالي يقل الطلب على الأرصدة النقدية، مما يترتب عليه علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل الطلب على النقود.

والنتيجة أنه كلما كان معدل المشاركة، كبيرا ويغطي معدل الزكاة ومعدل التغير في القيمة الحقيقية للنقود، كلما قل التفضيل النقدي، مما يجعل الطلب على الأرصدة النقدية(تفضيل السيولة) في اقتصاد زكوي لا ربوي، أقل منها في حالة الاقتصاد الربوي.

الفرع الثاني: درجة المخاطرة:

يعتمد حجم التمويل في النظام المصرفي الإسلامي، على دراسة الجدوى للمشروعات، وتأخذ درجة المخاطرة موقعا مهما فيها، مقارنة بالعائد(الدخل) المتوقع من استثمار نفس الأرصدة النقدية في مجال آخر.

الفرع الثالث: التحويلات الرأسمالية بالنسبة للدخل:

يقصد بها حجم مبادلات السلع الرأسمالية الموجودة في محفظة الأصول للفرد، فكلما ارتفع معدل دوران السلع الرأسمالية (قصرت فترة مبادلاتها بالنقود أو السلع)، كلما ارتفعت نسبة النقود في محفظة الأصول، أي ازدياد الطلب على النقود.

بالإضافة إلى عامل الاستقرار الاقتصادي المتوقع، الذي سيسود مستقبلا، وهو يعطي الفرد اهتماما لقدرته على بيع مكونات محفظته في السوق بسرعة، وبدون خسائر، أو بتكاليف قليلة. فتوقع عدم الاستقرار الاقتصادي، يترتب عليه زيادة ملحوظة في الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، ومن ثم ينخفض معدل سرعة دوران النقود، الذي يزيد من الطلب على الأرصدة النقدية.

الفرع الرابع:تغيرات الأذواق والتفضيلات لحائزي الأرصدة النقدية:

- باعتبار أن الاستثمار (في الأسهم والأوراق المالية المشروعة) بدائل قريبة من النقود، يجعل العائد عليها(دخلها)، له تأثير إيجابي على الطلب على النقود(تفضيل السيولة)، ونرمز له بـــ (r)، فارتفاع معدل العائد (r) يقلل من تفضيل السيولة، وانخفاضه يزيد من تفضيل السيولة (علاقة عكسية).

- باعتبار أن الاحتفاظ بالنقود يعرضها إلى إهتلاك بنسبة معدل الزكاة، يجعل هذا المعدل له تأثير إيجابي على الطلب على النقود(تفضيل السيولة)، فيؤخذ كمؤشر للمقارنة بين الاحتفاظ بالنقود، وعوائد بدائل الاحتفاظ بالنقود، ويعبر عنها بالعلاقة (r-Z):

حيث: r = معدل عائد مشاركة النقود في العمليات الاستثمارية.

Z:معدل الزكاة.

كلما كانت العلاقة ($r-Z > 0$) كلما قل التفضيل النقدي.

- وباعتبار أن التغير في الأسعار يجب أن يكون كبيرا ولفترة طويلة حتى يكون له تأثير على تفضيل السيولة، ونرمز له بـــ(P).

☜ وباعتبار أن معدل التضخم (n) الذي يستخدم كمؤشر للعائد المتوقع من وراء السلع والأصول المختلفة الحقيقية، والتي يرتفع سعرها مع التضخم، بما فيها النقود التي تتغير قيمتها، لذلك يكون معدل التضخم (n) له تأثير على تفضيل السيولة لدى الفرد.

من الاعتبارات السابقة يمكن صياغة دالة الطلب على النقود في اقتصاد لا ربوي زكوي.

$$M^{d/p} = f(y_p, (r-(z+\eta)), r, p)$$

حيث :

y_p : الدخل الدائم وهو مقياس الثروة، يترتب على زيادته زيادة الطلب على الأرصدة النقدية ويتميز بقلة التقلبات قصيرة الأجل (هو نفس مفهوم فريدمان للدخل (y_p).)

$r = z + n$ معدل العائد الصافي لاستثمار النقود.

r=معدل العائد الصافي لاستثمار النقود.

P=المستوى العام للأسعار.

n= معدل التضخم ويجب أن يكون كبيرا ولفترة طويلة حتى يكون له أثر إيجابي على طلب النقود.

من خلال ما تقدم، يتضح أن الطلب على النقود ينشأ أساسا من أجل الصفقات والاحتياجات الاحتياطية، والتي يحددها بدرجة كبيرة مستوى الدخل النقدي وتوزيعه، ومعدل العائد المتوقع على النقود ومقارنته بالعائد المتوقع على الأصول الأخرى، أو مقارنته بعائد المشاركة. وأما دافع المضاربة من المنظور الرأسمالي ينشأ من تقلبات سعر الفائدة، وهذا من شأنه أن يجعل هناك تغير مستمر في الأرصدة النقدية لدى الأفراد، أي عدم الاستقرار لدالة الطلب على النقود، غير أن إلغاء الفائدة، وفرض الزكاة، وربط العائد بنسبة شائعة من الربح يؤدي إلى زيادة الاستقرار في دالة الطلب على النقود من المنظور الإسلامي. و تتمثل الطريقة المثلى في الادخار في المصارف والبنوك الإسلامية اللاربوية، في شكل مساهمات و اشتراكات، يتحمل المدخرون الربح و

الخسارة على حسب نشاط البنك. و عموما يقوم بتمويل المشاريع البنوك الإسلامية و كذلك ما أصبح يعرف حديثا بصندوق الزكاة[25].

أما عنصر الأجر وهو دخل العمل، فقد اهتم به الفكر الإسلامي اهتماما لم يحظ به في الأفكار الاقتصادية التقليدية. فقد أحاط المشرع حق الأجير بضمانات متعددة، و هي الرضا، العدالة، الكفاءة و العرف. فينبغي أن يكون الأجر عادلا متمشيا مع العرف السائد، و مراعيا فيه نوع الخبرة ، و معتمدا في تقديره على الحرية و الرضا و الطواعية[26]. أما في مجال الحد الأدنى للأجور، أقر الإسلام أنه لابد أن يغطي الأجر حاجات الإنسان و متطلباته، انطلاقا من إقراره لحق الفرد في الحياة الكريمة التي لا تتحقق إلا بتوفير الضمانات الصحية و الاجتماعية للمواطن. أما حجم و كمية العمل فلا بد أن لا تتجاوز طاقة الإنسان، و ألا يتم استغلال العمال في أوقاتهم الإضافية،ولذلك فقد أقر الإسلام بمكافأة كل عامل زاد ساعات إضافية في عمله[27].

و أما الدخل الشخصي فهو مجموع دخول الفرد الواحد التي يحصل عليها من عدة مصادر، كما رأينا في التحليل الاقتصادي التقليدي، دخل الملكية، العمل، الأرباح، المساعدات الحكومية، إعادة توزيع الزكاة.....الخ.

المطلب الثالث: إعادة توزيع الدخل:

لا شك أن أهداف إعادة توزيع الدخل هو القضاء على الفقر و اللامساواة في الدخول، إلى جانب إلغاء الطبقية الاجتماعية. و في هذا الشأن يبرز دور الدولة، ودور الزكاة في علاج هذه المفارقات.

الفرع الأول: دور الزكاة:

يعتمد النظام الاقتصادي في جميع الدول على النظام الضريبي الذي أصبح مهما جدا في جباية الأموال، و توفير السيولة في خزينة الدولة. غير أن المذهب الاقتصادي الإسلامي لا نجده

---

[25] فارس مسدور "*إستراتيجية استثمار أموال الزكاة*" مجلة رسالة المسجد، عدد جويلية 2003، ص 28.

[26] محمد بن علي بن محمد الشوكاني "*نيل الأوطار*" الجزء الخامس، دار الكتب العلمية بيروت 1999 ص 295.

[27] محمد فاروق النبهان "*العدالة الاقتصادية و الاجتماعية في الإسلام*" الملتقى التاسع للفكر الإسلامي، مرجع سبق ذكره ص 1022–1023.

يعتمد عليها بشكل أساسي، بل يجعله مصدرا ثانويا. فالمشرع المالي الإسلامي لا يفرض الضريبة على المواطنين، إلا في حدود ضيقة، و أحوال قليلة، و ظروف استثنائية، مثل الحروب، الكوارث الطبيعية و مساعدة الأسرى...الخ، و هذا تحت شرط عدم كفاية الأموال الموجودة في الخزينة من جهة، و من جهة أخرى، إذا لم تكف أموال الحكام و الحاشية، و النواب، و ممثلي الشعب، و قادة الجيش، حيث يبدأ الإنفاق منها، قبل اللجوء إلى فرض الضرائب على بقية الأفراد[28].

إن أهداف فرض الزكاة متعددة أهمها تقليل التفاوت في الدخول و محاربة الفقر،هذا إلى جانب الهدف الإنساني المتمثل في انقاد ابن السبيل و هو المنقطع عن أهله، و ذو دخل ضعيف، أو لا دخل له، و كذلك يسدد بها (الزكاة) ديون المفلسين المتعذرين عن الالتزام بواجباتهم المالية تجاه الغير.

أما في المجال الاجتماعي فالزكاة تقوم بهدف نبيل، يتمثل في تحقيق العدالة الاقتصـــــادية و الاجتماعية في آن واحد، عدالة تقوم على الايخاء، و مساعدة المحتاج، و نصر المظلوم، و هي بذلك أهم الأدوات المالية في تحقيق التكافل و التضامن و التكامل الاجتماعي. فالزكاة أخذ من مال الأغنياء (دخولهم) و زيادة في دخول الفقراء، فهي إذن تحد و تقلل من فوارق الدخول بين الأغنياء و الفقراء و ذلك بإعادة توزيعها و توزيع الثروات من فئة إلى أخرى[29].

إن الزكاة و هي تؤدي وظيفتها الاجتماعية، فإنها تمس نواحي عديدة من حياة الفرد مثل الضمان الاجتماعي، التأمين الاجتماعي للمعوزين، المعوقين، كبار السن، الشيخوخة، حوادث العمل، المرضى.....الخ[30].

---

[28] غازي عناية "*الزكاة و الضريبة، دراسة مقارنة*" دار الكتب(المطبوعات الجميلة)، الجزائر، 1990 ص 15 -16.

[29] غازي عناية، مرجع سبق ذكره، ص 38 – 39.

[30] غازي عناية، مرجع سبق ذكره، ص 48، و انظر: يوسف القرضاوي "*فقه الزكاة*" الجزء الثاني، مكتبة رحاب –الجزائر، الطبعة 20، 1988، ص 887 – 888.

الفرع الثاني: دور الدولة الإسلامية:

إن الحديث عن دور الدولة الإسلامية في تدخلها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للفرد، يعني بالدرجة الأولى، تحديد الأشخاص المستفيدين من إعادة توزيع الدخل، أو تحديد الأشخاص المحرومين من حق الحياة الكريمة، ويعني تدخلها أيضا تحقيق المساواة(النسبية) في المداخيل و العدالة الاقتصادية و الاجتماعية. و لعل أهم أدوارها يتمثل في تهيئة فرص العمل المناسب لكل فرد قادر عليه، و مقاومة أسباب التعطل و البطالة[31] ، و هذا حتى لا يزداد الضغط على بيت المال (الخزينة) بتأمين حاجات العاطلين، كما أن لها دورا هاما في كفاية القاصرين و العجزة عن العمل و الشيخوخة[32]. إضافة إلى ما تقدم، فإن للدولة كل الحق في فرض الضرائب على الأغنياء في حالة فقر الخزينة، و تهديد المجتمع بأي خطر كالمجاعة و الأوبئة و الأمراض و الحروب، ونحوها من التهديدات، إذ يُتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام، و هنا يظهر التـــــضامن الفعال بين الفرد و المجتمع لتحقيق السعادة و الرفاهية[33].

و حتى يكون للدولة دور فعال و تكميلي في تقليـــــــل التفاوت بين الأفراد في الدخول و المستوى المعيشي، عليها أن تسعى إلى جمع الزكاة و توزيعها بنفسها[34]، فهي أدرى بالأشخاص الذين يستحقونها، كما أنها أدرى بنوعية المشاريع التي يعود فيها النفع لذوي الدخل الضعيف، وهو ما يبرز مسعى الدول حديثا إلى إنشاء ما يعرف بصندوق الزكاة، الذي بواسطته يمكن ضمان مصدر دخل ثابت لشريحة واسعة من المجتمع، ذات دخول محدودة أو معدومة. و هو الأمر الذي يساعد على القضاء على الفقر تدريجيا[35].

إن الدولة وهي تقوم بتوزيع الزكاة، فهي بذلك تمنع من انتشار الفساد و الجرائم و النهب و السرقات، و التي تحدث بسبب التفاوت الشديد في المداخيل. فإذا قامت الدولة بوظيفتها على أحسن ما يرام في هذا الشأن، فان ذلك سيساعد في تحقيق المساواة و إنصاف الأفراد و الأجيال،

---

[31] محمد متولي الشعراوي "*الإسلام بين الرأسمالية و الشيوعية*" دار الشهاب، باتنة –الجزائر–دون سنة طبع، ص 20.

[32] صبحي الصالح "*وسائل الملكية و علاقتها بالعدالة الاقتصادية في الشريعة الإسلامية*" الملتقى التاسع للفكر الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 977 – 978.

[33] وهبة الزحيلي، مرجع سبق ذكره، ص 5012 – 5013.

[34] محمد بن يحي "*ترشيد جمع الزكاة و توزيعها*" مجلة رسالة المسجد، عدد مارس 2004 ص 62 – 64.

[35] محمد زغداني " *دور صندوق الزكاة في محاربة الفقر و تنمية المجتمع* " رسالة المسجد، عدد مارس 2004، ص 55 – 58.

و ستمنع من حدوث الآثار المتعددة للانحرافات الاجتماعية الخطيرة[36]. كما أنه في مقام أول، ستعيد الثقة للأفراد في الحكام و المسؤولين، و ستظهر بعد ذلك قوة الدولة و سلطتها و حمايتها.

المبحث الثالث: نظرية التوزيع في الفكر الإسلامي:

المطلب الأول: دالة الاستهلاك

تأخذ دالة الاستهلاك في الفكر الاقتصادي الإسلامي شكلين؛

الأول وهو: $C = Co$ طالما أن المجتمع الإسلامي يعمل ضمن مرحلة حد الكفاية[37]، خصوصا إذا كان مجتمعا فقيرا تسعى من خلاله الدولة إلى إشباع الحاجات الضرورية.

الثاني و هو: $C = Co + by$ و هي الدالة الكينزية، عندما يتخطى المجتمع الإسلامي حد الكفافية[38].

باستخدام الزكاة يمكن التأثير على الإنفاق الاستهلاكي الكلي، و ذلك من خلال اقتطاع نسبة من دخول الأغنياء، و ضمها إلى فئة المحتاجين، أو المصارف الثمانية الذين تجب لهم.و بهذا يرتفع الميل الحدي لاستهلاك الفئة الثانية (المتضررة)، و ليكن مثلا E ، و هو أكبر من الميل الحدي لاستهلاك الأشخاص الدافعين لها و ليكن b، طالما أن الفئة المتضررة أو المحتاجة تستهلك جل دخلها (باعتبار أنه لو كان دخلها الأصلي يكفيها، ما و جبت لها الزكاة)، بينما الفئة الدافعة للزكاة فلها فرص للادخار، و بالتالي ميلها للاستهلاك يكون أقل من الميل الحدي لاستهلاك الفئة المستلمة للزكاة، و عليه يمكن كتابة:

$$Z = Ù.Y \quad ; 0 < Ù < 1 \quad ; 0 < b < E < 1$$

Z : قيمة الزكاة

---

[36] مراد خيشان " *عاشوراء و الزكاة* " مجلة رسالة المسجد، نفس العدد السابق ذكره، ص 79 – 80. و انظر كذلك: عبد المجيد قدي " *الزكاة من منظور اقتصادي* " مجلة رسالة المسجد، عدد سبتمبر 2003، ص 46 – 47.

[37] محمد شوقي الفنجرى " *المذهب الاقتصادي في الإسلام* "الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1988ص178.

[38] ضياء مجيد الموسوي " *التحليل الاقتصادي الإسلامي* " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990 ص07 – 11.

Ù: نسبة الزكاة، محصورة بين 0 و 100%.

E, b : هي الميول الحدية للاستهلاك الخاصة بفئة الدافعين و المستلمين للزكاة على التوالي. كما أن حجم الاستهلاك الكلي بعد الزكاة يكون أكبر منه قبل دفع الزكاة[39].

تعتبر الزكاة من أهم أنواع الإنفاق الخيري في الإسلام، فهي الصدقة المفروضة شرعا، المتكررة سنويا، على كل من توفرت فيه شروطها، وللزكاة دور فعال في زيادة الإنفاق الكلي، بشطريه الاستهلاكي والاستثماري، باعتبارها مدفوعات تحويلية من الأغنياء للفقراء، ومن خلال تأثيرها الموجب على الدخل[40].

واختلفت الدراسات حول أثر الزكاة على الإنفاق الاستهلاكي، خاصة إذا ما أجريت مقارنة في ذلك بين مجتمع زكوي لا ربوي، ومجتمع ربوي لا زكوي. فذهبت بعضها إلى أن أثر الزكاة موجب على كل من الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك، وهذا من شأنه أن يجعل دالة الاستهلاك في مجتمع زكوي أكبر من غيرها في مجتمع لا زكوي.ومن بين هذه الدراسات، تلك التي بنيت على ثلاثة فرضيات[41]:

---

[39] ضياء مجيد الموسوي : مرجع سبق ذكره ص 12 – 13.

[40] من الملاحظ أن الزكاة، لا تجب إلا بتوفر النصاب، فالزكاة تجب في أموال كانت ستخصص بصفة عامة في نواحي أخرى غير تغطية الحاجات الضرورية، وبالتالي فإن أداء الزكاة بالنسبة للمكلف سيفيد الاقتصاد من ناحيتين:

الأولى: من ناحية المكلف الذي سيقتطع من أمواله جزءا للزكاة، وبالتالي، تزيد المنفعة الحدية للوحدة المكونة للوعاء الزكوي، فيحاول استخدامها استخداما أكثر إنتاجية عن ذي قبل، وهو ما يقلل الفاقد والإسراف الذي لا مبرر له ، ولا فائدة منه للاقتصاد .

الثانية : من ناحية المنتفعين بالزكاة، حيث أنها توزع على الفقراء والمساكين، وهم بحكم تحديد معرفتهم، لا يستطيعون تغطية الحاجات الضرورية، فتخصص لهم من الزكاة ما يستطيعون به الحصول على السلع موضوع هذا الطلب. ولما كانت السلع في هذا الواقع موضوع نشاط المكلفين، تجارا أم زراعا أم منتجين، فإن الزيادة في الطلب عليها يؤدي إلى الزيادة في رقم أعمال هؤلاء المكلفين، فزيادة أرباحهم تكون هناك بمعدل أعلى من زيادة الطلب نظرا لضعف مرونة عرض السلع، بما يجعل الطلب عليها يترجم إلى ارتفاع في أسعارها وبالتالي زيادة في الربح. أنظر في هذا الشأن:" *بحوث مختارة: الاقتصاد الإسلامي*"، **المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي**، المملكة العربية السعودية: وزارة التعليم العالي، جامعة الملك عبد العزيز، 1980م، ص298.

[41] مختار محمد متولي " *التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد إسلامي* "، سلسلة المطبوعات بالعربية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1981 ص 4.

1/ أن الزكاة تؤخذ من ذوي الدخول المرتفعة التي يكون فيها الميل الحدي للاستهلاك منخفض وتوزع (تدفع) لذوي الدخول المنخفضة التي يكون فيها الميل الحدي للاستهلاك مرتفع.
2/ أن حصيلة الزكاة تستخدم فقط في الإنفاق الاستهلاكي.
3/ أن حصيلة الزكاة توزع بأكملها.

أما **الاتجاه الثاني** فانتقد هذه الفرضيات[42]، و اعتبر أن هذه الدراسات لم تصل إلى تأكيد قاطع حولها، بافتراض أن الفقراء قد يدخرون نسبة كبيرة من أي دخل إضافي يحصلون عليه تجنبا الاقتراض و احتياطا للمستقبل، أو يستثمرونه بتأجيل الاستهلاك.

وبالنسبة للفرضية الثانية، فليس بالضرورة أن يكون للزكاة أثر وحيد على الاستهلاك بل قد يتعدى إلى الاستثمار، وأن الزكاة لا تؤثر مباشرة في الاستهلاك، ولكن من خلال تأثيرها في الدخل على أساس أن الزكاة تجعل المنظمين والمنتجين يستمرون في الاستثمار حتى ولو حدثت لهم خسارة(تدني الأرباح)، ما دامت هذه الخسارة تقل عن نسبة الزكاة المفروضة على أصل المال المستثمر في حالة عدم توظيفها في الإنتاج، والزيادة في الاستثمار يترتب عليها زيادة في الدخل والعمالة، والزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة لاحقة في الاستهلاك.

أما الفرضية الثالثة، فهي ليست صحيحة بالضرورة لأنه لا يمكن التأكيد على ضرورة أن تؤدي الزكاة إلى زيادة في الاستهلاك الكلي، بل أن الأمر يتوقف على حجم كل من الميل الحدي للاستهلاك عند كل من مستحقي الزكاة ودافعيها.

المطلب الثاني: توزيع الدخل الكلي.

ينطلق التحليل الاقتصادي الإسلامي في معالجته لتوزيع الدخل الكلي أو إعادة توزيعه من العلاقة التالية:

$$Y = W + P$$

---

[42] أحمد فؤاد درويش، محمود صديق الزين، "*أثر الزكاة على دالة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي*"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الأول، المجلد الثاني، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية 1984 ص 52. وانظر كذلك: مجدي عبد الفتاح سليمان" *دور الزكاة في الحد من التضخم* " مجلة منار الإسلام، العدد 10، ماي 1989م، ص 93.

حيث تمثل (Y) مجموع الدخل الكلي، و هو موزع بين الأجور (W) بنوعيها، العمال الدافعين للزكاة (Wn) و المستلمين لها (Wz)، و الأرباح الكلية (P) و التي تضم أرباح العمل و الريع[43]. و بذلك يمكن إعادة كتابة العلاقة السابقة:

$$Y = Wz + Wn + P \quad ; \; W = Wz + Wn$$

يتضح من العلاقة الأخيرة، أن المجتمع الإسلامي يتكون من ثلاث فئات؛ فئة أصحاب رؤوس الأموال، و فئة العمال الدافعين للزكاة و فئة العمال المستلمين للزكاة و بجانبهم الأشخاص غير القادرين على العمل، حيث تمثل الزكاة المصدر الوحيد لدخلهم. و طالما أن الزكاة تُفرض على الأصول المالية و تدفع من الدخل، فان مقدار الزكاة أو حجم هذا الدخل المدفوع من قبل المجموعتين الأولى و الثانية يعبر عنه كالآتي[44]:

$$Zc = Ù.Ac \quad , \quad Zn = O'.An$$

حيث تمثل Zcمقدار الزكاة (حجم الدخل) الواجب إخراجه من طرف فئة أصحاب رؤوس الأموال، و هو عبارة عن نسبة (Ù)من أصولهم المالية (Ac). أما Zn فهو الدخل المتأتي من الزكاة الواجب دفعه من طرف فئة العمال الذين بلغت مصادرهم أو أصولهم المالية (An) نصاب الزكاة، بنسبة قدرها (O')[45]. مع الإشارة إلى أن هتين النسبتين Ù و O' تختلفان، نظرا لاختلاف الأصول المالية الموجودة في حوزة كل فئة ($O' \neq Ù$).

المطلب الثالث : تحقيق التوازن الاقتصادي:

يتحقق التوازن في الاقتصاد الإسلامي في سوق السلع عندما يتساوى الادخار بالاستثمار ($I = S$). و شرط التوازن هذا مبني على أساس أن الزكاة لا تشجع على الاكتناز، و أنها تحفز

[43] ضياء مجيد الموسوي: مرجع سبق ذكره ص 14 – 15.

[44] ضياء مجيد الموسوي: مرجع سبق ذكره ص 15.

[45] ضياء مجيد الموسوي: مرجع سبق ذكره ص 17.

الخاتمة

لم يكن الهدف من دراسة التوزيع في الفكر الإسلامي سرد الأحكام الشرعية الواردة في هذا المجال، ولكن الهدف هو أن الفكر الإسلامي عالج قضية التوزيع في مهدها. فاهتم بالملكية وجعلها أساس التوزيع وهيكله، وضبطها بقوانين شرعية و أخرى اجتماعية، و كان اهتمامه بمعالجة سوء توزيع الثروات والدخل- وهي المشكلة الاقتصادية في نظره- نابع من كون أن المال هو مـــال الله و الناس مستخلفون فيه، استخلاف حاجة و عطاء و تنمية. و كان لفريضة الزكاة، و هي ليست ركنا إسلاميا فحسب، بل هي أسمى معاني الإنسانية، و أرقى صور التضامن الاجتماعي، دور في تصحيح الأخطاء الناجمة عن سوء توزيع الدخل، و اللامساواة في المعيشة، و التباين الكبير في الملكيات. هذه الأخطار و الانحرافات الاجتماعية التي سببها سوء توزيع الدخل، مازالت تمارس آثارها على الحياة الاقتصادية لكثير من الأمم و الدول حديثا، نتيجة النفوذ السياسي لقلة من الأفراد يتحكمون في صنع القرارات بمختلف أنواعها.

إن الفكر الإسلامي و هو يعالج توزيع الدخول، فهو يعالج التوازن الاجتماعي من حقيقتين، إحداها كونية و هي تفاوت الأشخاص في الصفات و الخصائص النفسية و الجسدية، و الأخرى مذهبية تعتمد على العمل، الذي هو أساس الملكية و ما لها من حقوق، و هو الذي يقود إلى التوازن في المستوى المعيشة، و ليس في مستوى الدخل.

الفصل الثالث

التفاوت في المداخيل

مقـــدمة

إن دراسة التوزيع الشخصي للدخل يعطي نظرة حول تشتت المداخيل و عدم تساويـــها، و هذا الأمر من أكثر الدراسات تعقيدا.و يشكل التفاوت في المداخيل موضوع البحث و الحـــوار و الخلاف منذ أقدم العصور، و جاءت جميع الأديان لتشير إلى هذه الحقيقة، و حاولت معالجتها من أجل الوصول إلى مجتمعات أكثر مساواة، و لا توجد أي فلسفة أو فكر لم يتطرق إلى الفوارق في الدخول. ومع هذا كله، فلا تزال هذه القضية تستقطب الاهتمام و البحث، و لم تتوصل أي دراسة إلى خلاصة نهائية بشأنها.

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في ظهور هذه الفوارق، كما أن هناك العديد من الدراسات التي عنيت بهذا الموضوع و حاولت قياس الفوارق،فيمكن التعرف على طبيعة و مقدار التفاوت في الوقت الحالي و مقارنته بين مختلف الدول باستخدام العديد من المؤشرات، هذا إضافة إلى أن بعض الاقتصاديين ربط هذه الفوارق بالنمو الاقتصادي، و البعض الآخر ربطها بالآثار السلبية للعولمة.

و من أجل دراسة هذا الموضوع قسمنا هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- ✓ المساواة في الدخل.
- ✓ أسس قياس التفاوت.
- ✓ أدوات قياس التفاوت الدخلي.
- ✓ علاقة النمو الاقتصادي بتوزيع الدخل.
- ✓ علاقة الفقر بتوزيع المداخيل.

المبحث الأول: المساواة في الدخل:

لدى بعض المجتمعات تصورات مختلفة عما هو منصف، و تشكل هذه المعايير الاجتماعية و الثقافية، لب السياسات التي تأخذ بها هذه المجتمعات لتوطيد المساواة. و على الرغم من وجود اتفاق جماعي على أن التفاوت و اللامساواة في الدخل و الثروة وضع غير عادل، و على أنه ينبغي بذل الجهود لزيادة دخول أكثر الأفراد فقرا، فإنه لا يوجد سوى القليل من الإنفاق على الرغبة في تحقيق مزيد من المساواة في الدخول. و قبل التطرق إلى قياس و دراسة الفوارق، لا بأس من إبراز بعض معاني المساواة.

المطلب الأول: مفاهيم عامة

- إن الهدف المبدئي للدولة الراعية الحديثة هو إنشاء شبكة ضمان لأولئك الأشخاص الذين ليس لديهم القدرة على الحصول على دخول كافية، و هذا من أجل تعزيز المساواة، سواء بصفة مستمرة أو مؤقتة.
- تتمثل المساواة و الإنصاف لدى المجتمعات الديمقراطية في مجموعة من الحقوق السياسية، مثل حق الانتخاب، تكوين الجمعيات، التمثيل البرلماني.... و في سنوات الستينيات، أضاف اللبراليون مفهوم المساواة في الفرص أو المساواة في الإمكانيات المتاحة، منها الحصول على تعليم و تكوين عالي، فرص عمل متساوية، و بالتالي فالمميزات و الفرو قات الدخلية الناتجة عن الجنس (رجل و امرأة)، الدين، العرق لا بد أن تختفي.
- كذلك المفهوم الثالث و المهم للمساواة هو ضرورة أن يحصل كل سكان العالم على نفس الاستهلاك و نفس النتائج (Egalité des résultats)، و هذه النظرة كان يحملها "*Marx*" في عبارته (لكل حسب إمكانيته، كل حسب حاجته)[1]، بمعنى الأطباء و الممرضون لهم نفس الأجر، المحامون و الكتاب العموميين لهم نفس الأجر...الخ. و لكن الكثير من الاشتراكيين المعاصرين خالفه في هذه النظرة، الذين اعتبروا أنه لا بد من وجود اختلافات في من يحصلون على ثمرة المنتوج، حتى يكون الجهاز الاقتصادي أكثر فاعلية. و مثال ذلك لا نستطيع أن نكافئ العامل الذي

[1] سمير أمين "*ما بعد الرأسمالية*" مرجع سبق ذكره صفحة 83.

يعمل في المناجم و تشييد الطرقات كذلك الجالس في مكتبه يحرر أوراقا رسمية، و بهذا نجد أن المساواة التي ينادي بها الاقتصاديون المحدثون هي المساواة في الفرص و ليس في جني الثمار[2].

- بالنسبة للكلاسيك؛ آلية السوق هي التي تقوم بتوزيع الدخل، و هذه النتيجة هي مرتبطة بمشاركة و مساهمة الأعوان الاقتصاديين في خلق الثروة، و بالتالي فالمساواة في المداخيل هي أمر طبيعي.
- حسب *(RAWLS)* تكون عملية إعادة توزيع الدخل أحد مبادئ العدالة، و ليس الهدف منه هو توزيع متساوي للدخل، و الدولة في هذا الشأن لا بد أن تضمن عدالة الفرص[3]. فتكوين الدخول (دخل العمل، الملكية، رأس المال، النشاط الاقتصادي...) يرجع إلى طبيعة الخدمات الفردية و يرجع كذلك إلى العدالة الاجتماعية (ملكية الثروات و النفوذ السياسي)، و بالتالي فالتفاوت في المداخيل أمر منطقي يتناسب طرديا مع هذه المتغيرات.

المطلب الثاني: أهمية دراسة المساواة:

خلال فترات التوسع الاقتصادي يرى الناس دخولهم ترتفع، و مستويات معيشتهم تتحسن، غير أنه حتى في الأوقات الطيبة يمكن إهمال فئة غير محظوظة. فمنذ بداية التسعينات، زاد الإنتاج العالمي، و تباطأ التضخم (تراجع) في معظم مناطق العالم، غير أن بعض المجموعات و الأفراد حققوا نجاحات أفضل من غيرهم، و ازدادت بذلك فوارق الدخول في كثير من البلدان المتقدمة و النامية. إن النمو الاقتصادي و المساواة في الدخل لا يسيران دائما يدا بيد، و مسائل المساواة معقدة بصفة خاصة لأنها مرتبطة بصورة لا تنفصم بالقيم الاجتماعية، و لهذا يتعين على صانعي السياسات الاقتصادية أن يولوها اهتماما بالغا لعدة أسباب:

- يمكن أن تنظر بعض المجتمعات إلى المساواة في الدخل على أنه هدف جدير بالاهتمام في ذاته بسبب دلالاته الأخلاقية و ارتباطه الوثيق بالعدالة الاجتماعية.
- يمكن أن تساعد السياسات التي تعزز المساواة في الدخل بصورة مباشرة و غير مباشرة على الحد من الفقر، و عندما يتم توزيع الدخول بمزيد من العدل، يتناقص عدد الأفراد الذين يعيشون تحت

---

[2] P. Samuelson. Ibid page 253.
[3] J. LONGATTE, P. VANAOVE, Ibid page 101.

خط الفقر، و يمكن لهذه السياسات خصوصا ما تعلق بالاستثمار في العنصر البشري في الأمد الطويل، أن تدعم النمو الاقتصادي الذي يخفف بدوره، من وطأة الفقر.

- سيكون للكثير من السياسات الراهنة تأثير على رفاهية الأجيال المقبلة، مما يثير قضية الإنصاف و المساواة بين الأجيال، فمثلا يمكن أن يكون تقديم معاشات سخية للغاية للمتقاعدين الحاليين على حساب المتقاعدين في المستقبل، و هذه القضية مهمة في كثير من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال و البلدان الصناعية.

- يمكن أن تزيد السياسات التي تعزز المساواة من الترابط الاجتماعي و تحد من الصراعات السياسية، و لكي تكون فعالة، تتطلب معظم السياسات دعما سياسيا واسعا، و من المرجع تماما أن يتحقق عندما يعتبر الناس توزيع الدخل عادلا، غير أن التصحيح الاقتصادي الكلي الذي يهدف إلى إجراء إصلاحات هيكلية، يمكن أن يزيد من البطالة، و يزيد التفاوت في الأمد القصير، و في مثل هذه الظروف، فإنه من المهم بصورة حاسمة و جود شبكات أمان اجتماعي لها أهداف محددة جيدا، لحماية مستويات استهلاك الفقراء.

قبل التطرق إلى موضوع التفاوت و اللامساواة في الدخل لا بأس أن نذكر أن الدخل يمكن أن يكون أجرا أو في شكل فائدة، ربح، منح عائلية، منحة (دخل) التقاعد، إعانات البطالة، كما يمكن أن يكون في شكل طبيعي، مثل التمتع بالحدائق العمومية، الأمن... و لكنه عموما يعرف بصبغته النقدية. و ليس كل ما نحصل عليه من أموال يعتبر دخلا، فبيع المنزل أو السيارة قد لا يصنف ضمن المداخيل، و هذا تحت مفهوم الدخل الذي وضعه الاقتصادي الكلاسيكي ***Hicks*** الذي عرفه على أنه المال الذي يمكن استهلاكه دون أن نصبح فقراء أو محتاجين، و بالمقابل تبقى ممتلكاتنا ثابتة و لا تتغير[4].

[4] S.D'AGOSTINO, G. TROMBERT"*Les inégalités des Revenus, Les en jeux d'une partage*" VUIBERT, Paris, 1992, Page 07.

المبحث الثاني: أسس قياس التفاوت:

المطلب الأول: مصادر المعلومات:

يمكن التعرف على نوعية الدخل و مصدره من خلال تصريحات أصحابه مثل الأجراء، العمال المستقلون"Travailleurs indépendants"، المتقاعدون...الخ. و هذه المعلومات و البيانات تقدمها عموما الإدارة الجبائية و أرباب العمل و منظمات الحماية الاجتماعية التي تدفع مبالغ مالية للمصالح الجبائية. إلا أن جمع البيانات المتعلقة بمداخيل الناس تبقى عملية ناقصة بسبب التهرب الجبائي لكثير من الأعوان الاقتصاديين، و هذه الظاهرة نجدها خصوصا في الدولة النامية، حيث تفتقر إلى جهاز ضريبي فعال وصارم، و حتى و إن وجد هذا الجهاز فإن القائمين على تطبيقه يفتقرون إلى الإخلاص و إلى الخلق المهني.

إن بعض المداخيل يمكن معرفة قيمتها نظرا لطبيعة مصادرها مثل الأجر، الذي يمكن الإطلاع عليه و مراقبته من خلال مجموعة من الوسائل:

- الدراسات الفصلية (مؤشر الأجور أو تطور الأجر القاعدي).
- الدراسات السداسية مثل تلك التي تخص تقدير الأرباح، بمعنى القيم الشهرية و تطورها من خلال احتساب مؤشرها، و التي تقوم بها الوزارات المتخصصة (وزارة العمل و الحماية الاجتماعية).
- تصريحات الأجراء لصالح الإدارة الجبائية.

و حسب هذه الوسائل، يمكننا معرفة حجم و هيكل الدخل، سواء كان دخلا صافيا أو خام، يحتوي على المكافآت أم لا.

أما المداخيل الاجتماعية (التحويلات الاجتماعية)، فيتم قياسها من طرف الهيئات الدافعة لها (منظمات الضمان الاجتماعي).

المطلب الثاني: نوعية المداخيل التي نقيس بها التفاوت:

الفرع الأول: مدة تكون الدخل:

هناك اختلافات كثيرة فيما يخص نوعية الدخل المستخدم لقياس التفاوت، إلا أن الشائع هو الدخل السنوي، الذي يميز كل فترات النشاط الاقتصادي أو ما يسمى "دخل الدورة الاقتصادية"، والسبب في ذلك هو أن الدخل الشهري لا يمكن أن يعطي نتائج حسنة، فمثلا عند قياس مداخيل الفلاحين، فإن دخلهم يتحسن تبعا لموسم و لفترة بيع المحصول، و في باقي أيام السنة (الدورة الاقتصادية) يتراجع دخلهم، كما أنه لا يمكن استخدام الدخل المحسوب بالساعة لأن هذا الدخل يختلف من يوم لآخر، فقد يحتوي على المكافئات و العلاوات (Les primes)، في حين قد لا توجد علاوات في وقت آخر، و بالتالي تكون النتائج مختلفة حتى بين الفرد الواحد.

الفرع الثاني: حامل الدخل (الفئة الدخلية):

في هذه النقطة سوف نتعرف على مدلول"الأسرة"، فهناك من يعتبر الفرد الواحد الحامل لدخل سنوي، يعتبر محل الدراسة (دراسة الفقر وتوزيع الدخل). و في هذه الحالة يسمى هذا الفرد بالفرد النشيط (P. Active) ، و مقارنة المداخيل بين شخصين ناشطين (Actifs) هي مقارنة مضلّلة و ناقصة إذا لم نضف إليها التفاوت في مدة النشاط[5].كما أن البعض يعتبر كل شخصين يعيشان معا يكونان أسرة، والاختلافات في هذا الموضوع متعددة.

والسؤال المطروح: ما هو الدخل الذي نأخذ به عند قياس التفاوت أو عند إجراء المقارنات؟

إن مقارنة المداخيل تواجه صعوبات من حيث مفهوم الدخل الكلي للعائلات. فيمكن أن نحدد الدخل الشخصي للفرد على أنه مجموع النقود الذي يستلمها خلال سنة، و لكن حسب تعريف *J. Hicks* الذي تقدم، لا يمكن اعتبار هذه النقود دخلا ما لم تؤدي إلى زيادة فائض القيمة عند هذا الشخص، و من غير أن تدفعه إلى الحاجة[6]. فكشوف المرتبات لا تعطي نظرة كلية

[5] S.D'AGOSTINO, G. TROMBERT, Ibid, page 35.
[6] S.D'AGOSTINO, G. TROMBERT, Ibid page 38.

عن مداخيل الأفراد. هذا إضافة إلى أن الفرد يمكنه الاستفادة من مداخيل غير نقدية مثل سيارة العمل و سكن الوظيفة، و هذا ما يجعلنا نستنتج أنه إذا كانت المداخيل ليست كلها نقود فبالضرورة ليست كل النقود المستلمة تعبر عن دخل.

من جهة أخرى، يقاس التفاوت عموما بواسطة دخل العمل (الأجور)، إلا أن هذه الأجور تختلف هي الأخرى فهناك:

- الأجر الصافي الخام (Le Salaire Net- Brute): هو صافي من الاشتراكات الاجتماعية و لكنه لم يخضع بعد للضريبة.
- الأجر الصافي- الصافي (Le Salaire Net- Net): و هو ما تبقى بعد دفع الاشتراكات الاجتماعية و الضرائب على الدخل.

أما إذا أردنا قياس تفاوت مداخيل ملكية الأفراد (Les revenus du patrimoine) فنفس الصعوبات نواجهها.

إن استخدام الدخل في المقارنات الدولية لقياس التفاوت بين المداخيل تفرض إضافة بعض المتغيرات الأخرى مثل الخدمات المعنوية الشخصية (الغير سلعية) مثل التعليم، العمر المتوقع عند الولادة. و هذا المفهوم الجديد هو أكثر واقعية و دلالة[7].

المبحث الثالث: أدوات قياس التفاوت الدخلي:

بعدما بَيّنا نوعية الدخل و مشاكل المقارنات ما بين الفئات الاجتماعية أو ما بين الدول، يبقى لنا أن نوضح الأدوات و الوسائل التي تعتبر أساسية عند قياس المساواة بين المداخيل.

تنقسم مقاييس التباين إلى نوعين أساسين: **المقاييس الموضوعية** و التي تحاول دراسة ظاهرة الفوارق من خلال استخدام أدوات قياس إحصائية لظاهرة التباين في توزيع الدخل. و **المقاييس المعيارية** التي تحاول قياس التباين ضمن إطار من الرّفاه الاجتماعي، بافتراض أن وجود درجة عالية من التباين لابد أن يتطابق مع درجة أقل من الرّفاه الاجتماعي. و المجموعة الأولى من المعايير تساعد

[7] S.D'AGOSTINO, G.TROMBERT ,Ibid, page 40.

على الوصول إلى قياس دقيق لظاهرة التفاوت في توزيع الدخل، و يتم تقييمها وفق القيم الأخلاقية.أما المجموعة الثانية من المقاييس فإن مشكلة القياس تختلط مع التقييم الأخلاقي، و لا يمكن الفصل بينهما، و لهذا سنركز في دراستنا على المجموعة الأولى من المعايير[8].

المطلب الأول: (المدى)

هو أبسط المقاييس المقترحة لقياس تفاوت في توزيع الدخل، و هو يقيس الفرق بين القيم المتطرفة، أي أكبر قيمة و أصغر قيمة في الدخل، و هو يعبّر عن الفجوة بين أعلى مستوى للدخل و أقل مستوى له مقارنة مع متوسط الدخل.

$$R = (\text{Max } Yi - \text{Min } Yi) / \mu$$

حيث أنّ: Yi هو دخل الفرد i

μ: متوسط الدخل.

$i = 1, 2, 3, \ldots\ldots (n)$ هو عدد الأفراد.

إذا كان الدخل موزعا توزيعا متساويا فإن $R = 0$، و إذا كان فرد واحد يحصّل على كل الدخل فإن $R = n$، و بالتالي فإن $0 < R < n$.

المطلب الثاني: الفرق بين المداخيل المتوسطة للفئات :

هناك العديد من الجداول الإحصائية التي توضح الفوارق الدخلية بين الفئات بمعيار الدخل المتوسط الخاص بكل فئة. وفي هذا المجال تستخدم عدة تقنيات، من بينها التفاوت بين الجنسين في ما يخص الأجور، فنقوم بحساب الأجـــر المتوســـط للرجال و النـــــساء، و بهذا نشكل مجتمع سكاني مختصر (صغير الحجم)، واحد خاص بالنساء الذي يمكن مقابـــلته و مقارنته بآخر للرجال.

[8] Amartya Sen, "*On Economic Inequality*" , Radc Liffe Leteratures, 1972, 2nd ed, (Oxford :Clerendon Press, 1978),p 2.

و لأجل المقارنة نقـــوم بحســـــاب معامـــــل المضاعف (Le Coefficient de multiplicateur) و الذي يساوي إلى حاصل قسمة الأجور المتوسطة للرجال على نظيره للنساء[9].

$$\text{Coeff. M} = \frac{\text{Salaires moyennes des Hommes}}{\text{Salaires moyennes des Femmes}}$$

كما يمكن استخدام معيار آخر و هو المنطقة الجغرافية، و بالتالي نستطيع حساب فوارق الدخل من منطقة إلى أخرى لنفس البلد و باستخدام نفس المعامل، و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول(2): الدخل المتاح الخام للعائلات الفرنسية في سنة 1987 بالنسبة لبعض المناطق:

	R.D.B/ Habitant	Coefficient. M
Ile de France	79000	1.280
Province :	61700	
Aquitaine	64700	1.147
Picardie	56400	
France métropolitaine	64900	1.217

Source : S.D'AGOSTINO, G.TROMBERT .Page 42.

يتضح من الجدول أن دخل الجزر التابعة لفرنسا يفوق دخل باقي المناطق الأخرى بـــ21% و 28% على التوالي فيما يخص (Province) و باريس.

يمكن حساب الفوارق بين مداخيل الأفراد خصوصا الأجور بالأخذ في الاعتبار السن، الأقدمية، الكفاءات، نوع النشاط (فلاحي، تجاري، صناعي، خدماتي)، التأهيل، الجنسية.....الخ. و في هذا المجال يمكن ملاحظة أن الأجور المتأتية من القطاع الصناعي هي عموما مرتفعة مقارنة بالأجور المدفوعة من قبل بعض النشاطات الاقتصادية الأخرى، و تزداد هذه الأجور انخفاضا كلما اتجهنا إلى القطاع الفلاحي و المهن الحرة و الحرف.

من جهة أخرى نجد حتى الأجور المدفوعة في القطاع الصناعي تختلف فيما بينها باختلاف نوع الصناعة، فنجد أن الصناعات الثقيلة و الكيماوية تدفع أجورا عالية مقارنة بالصناعات

[9] S.D'AGOSTINO, G.TROMBERT , Ibid, page 41.

الخفيفة، و نفس الشيء يقال عن قطاع الخدمات، فالأجور التي تدفعها البنوك و شركات التأمين للموظفين هي مرتفعة مقارنة بما يدفع لموظفي الحالة المدنية. و كذلك نجد الاختلاف بين الأجور المدفوعة للعمال في الصناعة الغذائية مقارنة بالمدفوعة في الصناعة الصيدلانية، كما تختلف هذه الأجور من القطاع العام إلى الخاص. كل هذه العوامل تزيد من فوارق الدخل و بالتالي تزيد اللامساواة.

و من المداخيل من تجمع بين مختلف العوامل، فنجد المداخيل المدفوعة من قبل الصناعات الثقيلة و الموجودة في المناطق الرئيسية للبلاد (العاصمة مثلا) هي مرتفعة مقارنة بتلك المدفوعة في المدن و القرى النائية، و هذا من شأنه أيضا أن يزيد في تعميق الفجوة بين مداخيل الأفراد و بين المناطق.

غير أن أهم العوامل التي تؤثر في عملية توزيع الدخل هو ما تعلق بالعنصر البشري مثل الترقيات، الكفاءات، الجنس.....الخ. و الجدول التالي يلخص هذه العناصر بالنسبة لدولة صناعية (فرنسا).

الجدول(3): اختلاف الأجور الصافية المتوسطة السنوية (1990) الخاصة بالجنسين:

	Hommes	Femmes	Ensemble
Cadres, chef d'entrepris	2.07	1.940	2.123
Techniciens, Agent de maîtrise	1.067	1.198	1.147
Autre professions intermédiaires	1.146	1.212	1.137
Employés	0.759	0.882	0.76
Ouvriers qualifiés	0.742	0.811	0.796
Ouvriers non qualifiés	0.66	0.703	0.678
Ensemble	1	1	1

Source : S.D'AGOSTINO, G.TROMBERT .Page 34

إن أجور النساء المتحصلات على الشهادات العليا (Les cadres) يعادل 1.94 ضعف الأجر المتوسط السنوي (Le multiplicateur). وبهذه النتيجة يمكن استخلاص أنه كلما كان مستوى التعليم المتحصل عليه أعلى (ليسانس، دكتوراه...)، كلما كانت الأجور المستلمة مرتفعة.

إذن فمعيار الجنس يمكّننا من دراسة نوعين من الفوارق، الأول خاص بالإناث، و الثاني خاص بالذكور، كما يمكن تقسيم المجتمع إلى N مجموعة مثلا [أقل من 18 سنة]،]18 - 25[، [25 - 35[،]35 - 65[.....الخ. و يمكننا أن نعقد عدة مقارنات سواء بين النساء العاملات المؤهلات مع الرجال غير المؤهلين أو العكس، و ذلك تبعا لنوع و أهداف الدراسة التي نريد التوصل إليها. و أما ما يهم بحثنا هو التعرف على نمط قياس هذا الاختلاف في الدخل.

المطلب الثالث: انحراف الوسط النسبي: تم بناء هذا المؤشر على أساس قياس الفرق بين توزيع معين و توزيع مثالي متساوي. بمعنى مقارنة مستوى الدخل لكل فرد مع متوسط الدخل، ثم أخذ مجموع القيم المطلقة لهذه الفروق و مقارنتها مع الدخل الإجمالي:

$$M = (\sum |\mu - Yi|) / n\mu$$

في حالة التوزيع المتساوي للدخل فإنّ $M = 0$، و إذا كان فرد واحد يحصل على كل الدخل فإن $M = 2(2 - 1)n$ و المشكلة الأساسية لهذا المقياس أنه غير حساس للتحويل من شخص فقير لشخص غني إذا كان كلاهما يقع على جهة ذاتها من متوسط الدخل[10].

المطلب الرابع: التباين و معامل التباين(CV): يعتبر هذا المقياس أكثر المقاييس استخداما في الدراسات الإحصائية المهتمّة بقياس التشتت أو التباين و هو يشبه المقياس السابق إلا أنه يختلف عنه من حيث تربيع الفروق بين كل فئة من فئات الدخل و الوسط:

$$V = (\sum |\mu - Yi|)^2 / n$$

إن التباين يعتمد على متوسط الدخل، وقد يظهر أحد التوزيعات تباينا نسبيا أعظم من الآخر، و بالتالي فهو يعتمد على مستوى و قيمة المتوسط التي تختلف من توزيع إلى آخر. و لأجل التغلب على هذه المشكلة يمكن حساب معامل التباين الذي يساوي إلى الجذر التربيعي للتباين مقسوما على الدخل[11].

---

[10] عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، صفحة 101.

[11] Jenkins "*The Measurement of Income Inequality*", in Lars Osberg, ed, Economic Inequality and poverty: International Perspectives (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1991), page 15.

المطلب الخامس: تشتت الدخل :

إن هذا المعيار يسمح لنا بقياس فوارق الدخل داخل نفس المجموعة الدخلية، مثلا داخل مجموعة النساء العاملات، أو داخل مجموع الأجور.... و إذا كان كل أفراد المجموعة يحصلون على دخل متساوي، فهذا يعني أن الفرق معدوم.

نفرض مثلا مؤسستين تتكون كل واحدة على 5 عمال، أجورهم معطاة لكل ساعة عمل و تقدم نفس الخدمة:

المؤسسة أ: 50 60 75 80 85.

المؤسسة ب: 60 70 75 95 110.

لقياس التفاوت نقوم بالخطوات التالية:

1. نحدد وسيط كل مجموعة و هو في هذه الحالة 75 دج، و هو القيمة التي تتوسط المجموعة، فيظهر لنا هذا الوسيط أنه لا توجد فوارق دخلية بين المجموعتين.

2. نحسب المدى وهو يساوي أعلى قيمة – أدنى قيمة.

أ : المدى هو: 85 – 50 = 35.

ب: المدى هو: 110 – 60 = 50.

هذا المدى هو شاسع بالنسبة لـــ ب (50) عنه في أ (35).

و من أجل حساب مؤشر التشتت، نقوم بتقسيم مجموع المتحصلين على الدخل إلى أجزاء تسمى: الرباعيات (Quartiles) و هي 4 فئات و 5 حدود، أو الخماسيات (Quantiles) و هي 6 حدود و 5 فئات، أو العشيرات (Déciles) و هي 11 حدا، و 10 فئات[12].

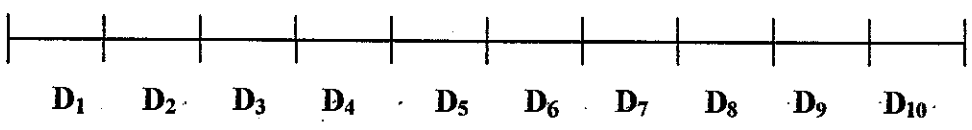

[12] S.D'AGOSTINO, G.TROMBERT. Ibid, page 45.

D_1 : هي الفئة الأولى و تمثل أفقر 10% من السكان.

D_2 : هي الفئة الثانية و تمثل أفقر 20% من السكان أو 20% من الدخل الأفقر ولكنها أكبر من D_1.

D_9 : هي الفئة التاسعة و تمثل 20%من الدخل الأغنى.

D_5 : هي الفئة الخامسة و تمثل 50% من الدخل (قيمة وسيطة).

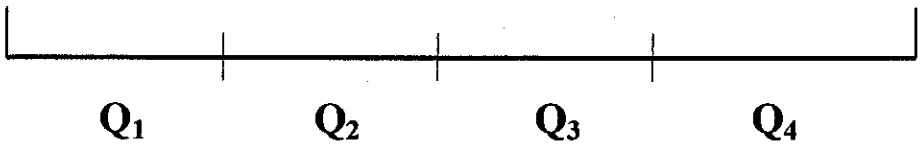

Q_1 : هي الرباعية الأولى و تمثل 25% من الدخل الأفقر.

Q_2 : هي الرباعية الثانية و تمثل 50% من الدخل الأفقر (يساوي إلى D_5).

Q_3 : هي الرباعية الثالثة و تمثل ثاني 25% من الدخل الأغنى.

Q_4 : هي الرباعية الرابعة وتمثل أغنى 25% من الدخل الأغنى.

انطلاقا من هذا التقسيم يمكن أن نحسب تشتت الدخل من فئة إلى أخرى، مثلا $D_1 - D_9$ أو $Q_3 - Q_1$ ، كما يمكن حساب النسبة بين مختلف الفئات مثل D_9/D_1 أو Q_3/Q_1 أو Q_4/Q_1 ، كما يمكن حساب معامل التشتت الذي قلنا أنه حاصل قسمة أكبر قيمة – أصغر قيمة على الوسيط، أو يمكن كتابته كالتالي:

$$\text{Coeff.} = \frac{D_9 - D_1}{D_5}$$

و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول(4): توزيع الأجور حسب العشيرات بالنسبة للجنسين في سنة 1989 الخاصة بالقطاع الخاص (الفرنك الفرنسي).

العشيرات	الرجال	النساء	المجموع	
D_1	59100	51400	55600	
D_2	67300	58300	63300	
D_3	75000	64000	70600	
D_4	81000	70100	77400	
D_5	90200	76500	84900	← الوسيط
D_6	100200	84200	94200	
D_7	114800	94000	105800	
D_8	138700	105800	126000	
D_9	191800	129300	168400	
D_9/D_1	3.25	2.52	3.03	← الفرق بين العشيرات
الأجر المتوسط	114800	86500	104700	(Ecart inter déciles)

S.D'AGOSTINO, G.TROMBERT. Ibid, page 47.

يتضح من الجدول أن أجور النساء هي أقل تشتتا من أجور الرجال (2.52 مقارنة بـ 3.25)، و أما معامل التشتت فهو:

$$\mu = \frac{D_9 - D_1}{D_5} = \frac{168400 - 55600}{84900} = 1.33$$

هناك العديد من التمثيلات البيانية التي توضح تشتت الدخل و أبسطها هو ذلك الذي يحتوي في محور الفواصل على شرائح الدخل، أما محور التراتب فيحتوي على مجموع السكان الحاملين لهذه المداخيل، و هو ما يوضحه الشكل(3):

الشكل(3): تشتت الدخل:

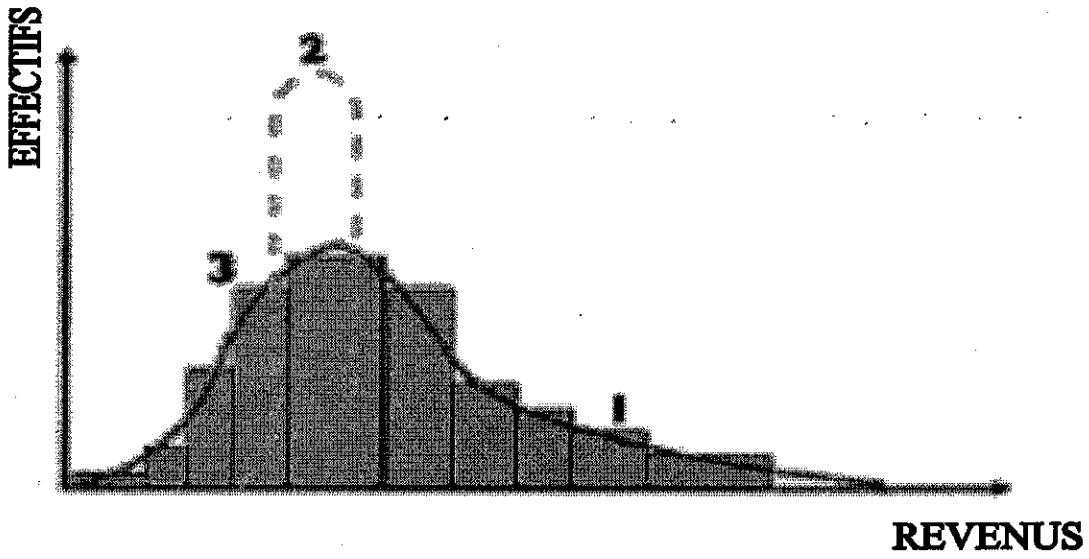

Source : Morrisson Christian, "*La répartition des revenus*", Paris, Thémis, (1996), p. 85

المطلب السادس: تمركز المداخيل (La concentration des revenus):

لعل أهم الأسئلة المثارة في هذا الموضوع هو: ما هي نسبة المداخيل التي يمتلكها عدد معين من السكان (N) ؟ مثلا 10% من السكان الأفقر يمتلكون N% من الدخل الكلي، أو 10% الأغنى يستحوذون على N% من الدخل الكلي. و قد أكدت دراسة أجراها الدكتور "حمدي عبد العظيم" رئيس أكاديمية السادات أن أغنى 20% من السكان يحصلون على 43.6% من الدخل القومي بينما أفقر 20% لا يحصلون سوى على 8.6% من الدخل القومي بما يعكس سوء توزيع الدخل و تمركز الثروات و المداخيل لدى فئة معينة[13].

الفرع الأول: منحنى لورنز (Lorenz): هو منحنى يمثل العلاقة الكمية الحقيقية بين نسبة أصحاب الدخل و نسبة الدخل الإجمالي التي يحصلون عليها خلال فترة من الزمن[14]. و يعتبر أحد أهم التمثيلات البيانية الشائعة و المستخدمة في قياس تفاوت الدخول بين السكان. و إنشاء هذا المنحنى

[13] حمدي عبد العظيم: جريدة نهضة مصر، التاريخ 31/ 12/ 2003.

[14] Subrata Ghatak" *Introduction to Development Economics*", Third edition, 1998, ROUTLEDGE, London and New York, p 40.

يتم بنفس الطريقة التي يرسم بها الشكل(3)، غير أنه عوض أن نستخدم الدخل فإننا نستخدم النسب المئوية لتراكم الدخل الكلي[15] وهو ما يوضحه الشكل(4).

الشكل (4): منحنى لورنز

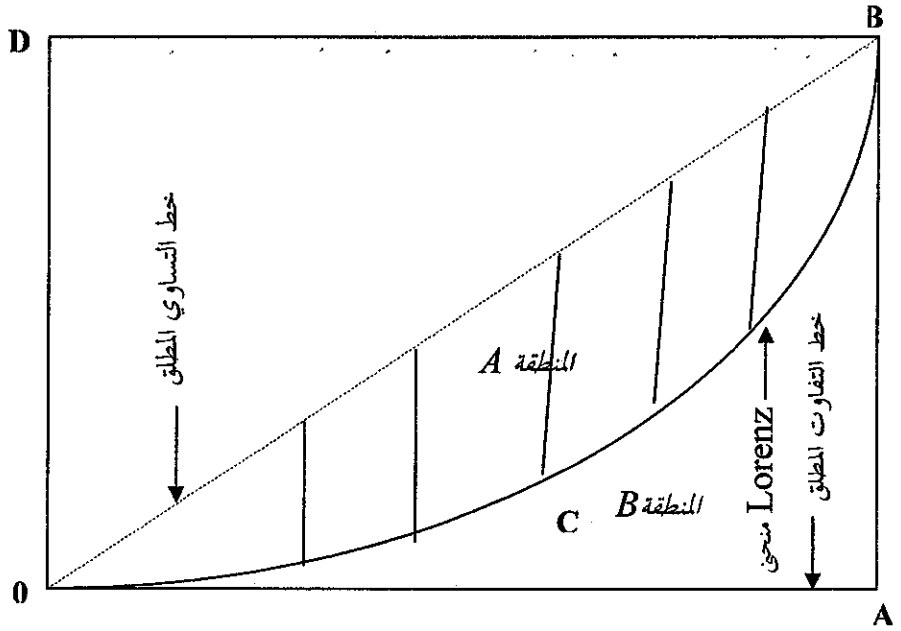

Source: Subramanian.S,"*Measurement of Inequality and Poverty*", Delhi Oxford University Press, 1997.P 79.

يمثل المستقيم OB خط المساواة التامة بين مداخيل الأفراد، أما المستقيم OA فيمثل التفاوت المطلق بين الأفراد، بمعنى أن فرد واحد يحصل على كل الدخل القومي. أما منحنى لورنز الممثل بـــ OCB فهو يبين مقدار تمركز المداخيل، و يقيس اللامساواة، فكلما ابتعد المنحنى عن الخط OB كلما كان التفاوت شديدا، و كلما اقترب منه كلما كانت اللامساواة بسيطة. و هو ما يمثله الشكلين (5) و (6):

[15] Thoris Gérard "*Méthodes et exercices en sciences sociales* "Paris, Colin, (1989), Page 82-83.

الشكل(5): عدم تمركز المداخيل

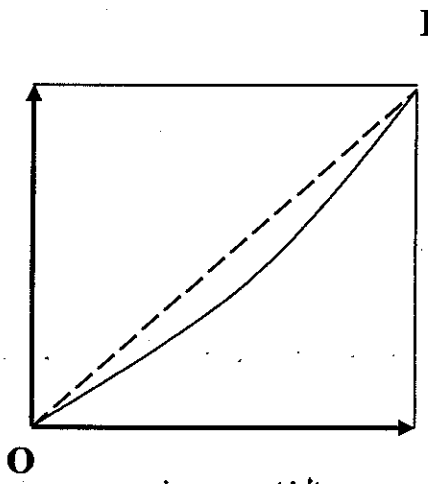

التفاوت ضعيف

الشكل (6): شدة تمركز المداخيل

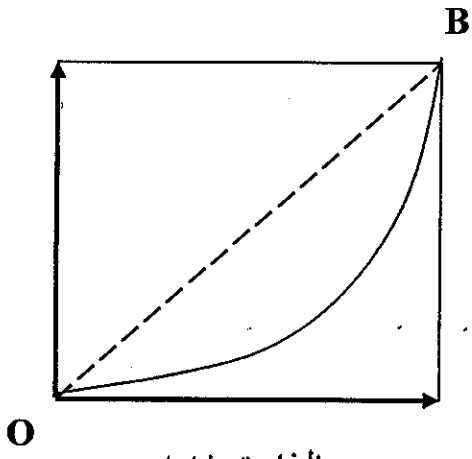

التفاوت شديد

الفرع الثاني: معامل GINI:

معامل GINIمأخوذ من منحنى لورنز، إذ نجد أنهما مرتبطان جدا، فيدل هذا المعامل إلى أي مدى توزيع الدخل بين الأفراد أو العائلات في بلد ما يبتعد عن المساواة المطلقة (خط OB). و هو يقيس المنطقة الواقعة بين منحنى لورنز و الخط الافتراضي OB و الشكل(4) يبين ذلك. و يمكن حسابه كالتالي:

بيانيا:

$$G = \frac{OCB}{OAB} = \frac{\text{المنطقة A}}{\text{المنطقة A+B}}$$

معامل GINI يتغير وفقا للتعريف السابق بين 0 و 1، فهو إذن مشتق من منحنى لورنز[16].

معامل GINI يمثل المتوسط الجبري للفرق بين مختلف مداخيل الأفراد و الدخل المتوسط للمجتمع ككل.

رياضيا:

$$G = \frac{1}{2n^2\mu}\sum_{i=1}^{n}\sum_{j=1}^{n}|y_i - y_j|$$

[16] Morrisson Christian, Ibid, page 89 – 90.

حيث μ: يمثل الدخل المتوسط للفقراء.

n: العدد الكلي للأفراد (i).

y_i و y_j: هي مداخيل الأفراد i ،j على التوالي.

في الواقع إذا نظرنا إلى المعامل G بالنسبة للدول ذات التباين الكبير في توزيع الدخل فسنجد نسبته تتراوح بين 0.5 و 0.7 و هو على خلاف الدول ذات المساواة النسبية في توزيع الدخل، فنجده محصورا بين 0.2 و 0.35.

حسب *Badeau*[17] معامل GINI بالنسبة للأجور (مداخيل العمل) هو بين 0.3 و 0.4، أما بالنسبة لمداخيل الملكية فهو بين 0.6 و 0.7، و بهذا نجد أن تمركز المداخيل يظهر جليا بالنسبة للملكيات. ففي سنة 1979 هناك 08% من العائلات التي صرحت بالمداخيل الملكية تستحوذ على 90% من الحجم الكلي للمداخيل العقارية و المالية، و نفس التمركز نجده عند دراسة المداخيل الأخرى من غير الأجور. و بصفة عامة كلما كان هناك تشتت كبير لبيانات الدخل كلما كان تركز المداخيل في أيدي قلة قليلة كبيرا، و كلما ارتفع الدخل المتوسط كلما استدعى ذلك مزيدا من التشتت و تمركز المداخيل، و هذه الحالة تشهدها الأجور التي يحصل عليها الرجال مقابل النساء[18].

الفرع الثالث: مؤشر Theil (T)[19]:

في سنة 1976 قام **Theil** بقياس التفاوت بين المداخيل بالعلاقة التالية:

$$T(P) = Ln(n) - \sum_{i=1}^{n} P_i Ln\left(\frac{1}{P_i}\right)$$

حيث: n هو عدد الأفراد أو العائلات.

---

[17] A.Badeau "*Le patrimoine des Français*", La Découverte, « Repères » 1989 page 05.

[18] Corinne Benveniste et Stefan Lollivie *"les écarts de salaire entre les hommes et les femmes continuent à se réduire"* Economie et Statistique, N°210, mai 1988, page 06.

[19] Morrisson Christian, Ibid, page19. Voir aussi : PIKETTY Thomas," *L'économie des inégalités*", Paris, La Découverte, 1997, p. 65

P_i: هو الدخل للمجموعة (i) من الأفراد.

إنّ الميزة الأساسية لهذا المؤشر تكمن في قدرته التفسيرية، والذي يناسب تقدير المساهمة التي تقدمها المجموعات المختلفة للتفاوت الكلي: السن، الجنس، المستوي التعليمي.... و جاء هذا المؤشر كون أن الوقائع التي تحصل هي مخالفة للتوقعات بدرجة كبيرة، و هو عبارة عن المعلومات المتوقعة للنتيجة التي تقوم بتحويل حصة السكان إلى حصة الدخل.

الفرع الرابع: مؤشر Atkinson (A):

تكتب معادلة هذا المؤشر على الشكل التالي[20]:

$$A = 1 - \left[\frac{1}{n} \sum_{i=1}^{n} \left(\frac{y_i}{\mu} \right)^{1-\varepsilon} \right]^{\frac{1}{1-\varepsilon}} = 1 - \frac{y_e}{\mu}$$

y_e تمثل ما يعادل من الدخل الموزع بالتساوي.

ε :متوسط المنفعة العددية للدخل.

μ :متوسط المداخيل والإنفاق.

هذا المؤشر يدل على أن مستوى الرفاهية الاجتماعية المصاحبة لعملية توزيع الدخل بين الأفراد يكون مكافئ لتوزيع الدخل.

ε يمكن أن يأخذ النقاط التالية:

- إذا كان $\varepsilon = 0$ فإن دالة المنفعة تأخذ شكل خطي، وكنتيجة لذلك فان صيرورة الرفاه الاجتماعي لا تأخذ بالحسبان التفاوت.

[20] Anthony.B.Atkinson,"*On the Measurement of Inequality*", Journal of Economic Theory.2, 1970.

- إذا كان $\varepsilon = 1$ فان المؤشر يصبح: $A = 1 - \frac{y_e}{\mu}$ ؛ $Y_g = \left[\prod_{i=1}^{n} y_i\right]^{\frac{1}{n}}$
- إذا كان ε يؤول إلى ∞ :الرفاهية الاجتماعية تتعلق فقط بالأفراد الأكثر فقرا في المجتمع،في هذه الحالة يجب التخلي عن العمل بالدخل المتاح لأجل تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع[21].

المبحث الرابع: علاقة النمو الاقتصادي بتوزيع الدخل:

إن العلاقة بين النمو الاقتصادي و توزيع الدخل يمكن دراستها إما على المستوى الوظيفي أو الشخصي.و قد تقدم أن التوزيع الوظيفي يتعلق بمكافآت عوامل الإنتاج (العمل و رأس المال). و في هذه النقطة ندرس تطور مداخيل الأجور مقارنة بالناتج الداخلي الخام (PIB). أما التوزيع الشخصي للدخل فيسمح لنا بدراسة الفوارق، و كذلك العوامل التي تساهم في تقليص الفجوة بين الأغنياء و الفقراء باستخدام المؤشرات المعروفة. و السؤال المطروح في هذا المجال هو: كيف يؤثر النمو الاقتصادي على عملية التوزيع ؟ و ما هي أبعاد نمو التجارة الخارجية و الدولية على عملية توزيع الدخل المحلية و الدولية ؟.

على المستوى الكلي، أثبت النموذج النيوكلاسيكي التقليدي ثبات و استقرار الأنصبة النسبية لرأس المال و العمل عندما يرتفع الإنتاج باستخدام كميات كبيرة من هذه العوامل.
أما من وجهة نظر التوزيع الشخصي فيمكن ملاحظة أن نتائج النمو الاقتصادي على توزيع الدخل تتمثل في التفاوت بين الأفراد، التي يمكنها أن تتقلص أو تزيد تبعا للتطور النسبي للإنتاجية الحدية للأفراد. فمثلا إذا زادت الإنتاجية الحدية للعمال غير المهرة مقارنة بالعمال المهرة عندما يرتفع الإنتاج، فإن التفاوت بين أجورهم يتقلص[22].

---

[21] Morrisson Christian in Atkinson Anthony B. et Bourguignon.F"*Historical Perspectives on Income Distribution : the Case of Europe, Handbook of Income Distribution*" Amsterdan, North-Holland, 2000,p. 249-251
[22] S.D'AGOSTINO, Ibid, page 90.

أما التأثير العكسي للتوزيع على النمو فيمكن تحليله بدراسة الفكر الليبرالي، حيث اعتبروا أن إحداث تعديل في تقسيم و توزيع الدخل الوطني على حساب الأرباح، هي خسارة للنمو الاقتصادي (من وجهة نظر التوزيع الوظيفي)، و له نفس النتيجة في تقليص التفاوت بين المداخيل المتاحة للأفراد بعد سياسة إعادة التوزيع (من وجهة نظر التوزيع الشخصي)، فانخفاض مستويات الأرباح (وحصتها من الناتج الداخلي الخام) و كذلك تقلص الفجوة الرقمية بين المداخيل المتاحة للأفراد تضّر بالنمو الاقتصادي لأنها لا تشجع الاستثمار.

المطلب الأول: التأثير المباشر للنمو الاقتصادي على عملية التوزيع:

يمكن للنمو الاقتصادي أن يغيّر من المردودية في المدى القصير، فحدوث نمو اقتصادي عالي الوتيرة من شأنه أن يرفع من إنتاجية العمل من خلال زيادة توظيف عمال جدد، و بالتالي فارتفاع الإنتاج الوطني (الدخل الوطني) الذي يكون سببه المباشر هو الاستخدام المكثف لليد العاملة، و هذا ما يجعل أرباح الشركات أو المؤسسات ترتفع نتيجة ارتفاع إنتاجية رأس المال (VA/K) و بالتالي زيادة الاستثمار الذي يكون له أثر مباشر على نمو الدخل الوطني (نظرية المضاعف) أو الدخل الفردي.

إلا أن هذه الوضعية قد لا تخلوا من ارتفاع الأسعار (تضاعف أرباح المؤسسات على حساب العمال). و بهذا يمكن القول بأن تراجع معدلات النمو قد تدفع بعملية توزيع الدخل (الناتج) إلى أن تصبح أكثر عدالة و مقبولة في المدى القصير، و بما أن رأس المال و العمل دائما في صراع حول اقتسام ثمرات الإنتاج، فإن عنصر العمل لا يستفيد من هذا النمو بالقدر الذي يستفيد منه رأس المال[23].

و حسب تقرير البنك العالمي لسنة 1990 فإن معدلات النمو المرتفعة في المدى البعيد لا تقضي على اللامساواة و لكنها تخفف من حدة هذا التفاوت.

---

[23] S. Kuznets, "*La croissance économique moderne*" les Editions Internationales, Paris 1971, page 120 – 124.

المطلب الثاني: التأثير المباشر لتوزيع الدخل على النمو الاقتصادي:

بعدما رأينا التأثير المباشر للنمو على عملية التوزيع يبقى لنا أن نعرف هل السبب الفعلي لعدم المساواة هو النمو الاقتصادي ؟

هناك العديد من الدراسات التي بيّنت أن زيادة التفاوت الدخلي (نمو الفجوة بين المداخيل) ليست شرطا أساسيا لزيادة النمو، و أحد هذه الدراسات، تلك التي قام بها "*Jacques Lecaillon*" و "*Pimitri Germidis*" في سنوات 1970 على بعض الدول ذات مستويات تنموية مختلفة و التي أظهرت النتائج الملخصة في الشكل التالي:

الشكل(7): التفاوت بين المداخيل، و مستويات التنمية الاقتصادية:

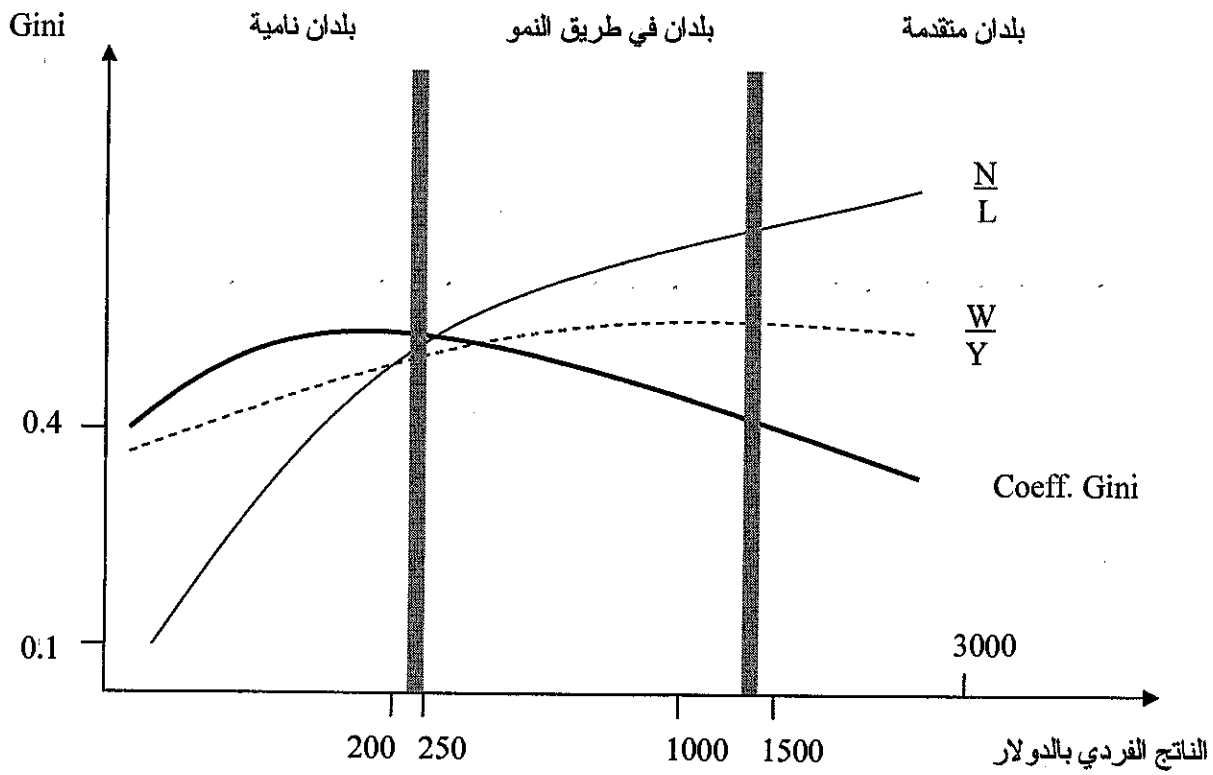

إن حجم الأجور بالنسبة للدخل الوطني و الذي تمثله W/Y يرتفع بالموازاة مع ارتفاع معدل الأجور(N/Y) و لكن بنسبة أقل منه. و أما اللامساواة في الدخل فتم قياسها بواسطة معامل GINI و الذي ارتفع في المرحلة الأولى من مراحل النمو و لكنه ينخفض خلال باقي الفترات، بمعنى أن النمو الاقتصادي مع مرور الوقت سينصف الفئات الأقل دخلا، و هذه الحالة تخص البلدان المتقدمة، و أما البلدان النامية، فالنتائج لا تستقر على قاعدة واحدة، فهي تختلف من بلد لآخر (البلدان النامية) نظرا لوجود أسباب و عوامل أخرى، و بالتالي لا يمكن الحكم على أن ارتفاع معدلات GINI (التفاوت الدخلي) هي نتيجة لارتفاع النمو الاقتصادي. و الجدول التالي يبن ذلك:

الجدول(5): التفاوت في المداخيل و النمو الاقتصادي لبعض البلدان

البلدان	معدل نمو PIBالسنوي المتوسط (%)	تفاوت المداخيل
اليابان	4.1	4.3
النرويج	6.4	4.1
إرلندا	3.3	5.5
كندا	3.3	7.5
استراليا	2.9	8.7
الو. م. أ	2.7	7.7
فرلندة	2.7	06
ايطاليا	2.6	7.1
دانمارك	2.4	7.2
فرنسا	2.1	7.5
ألمانيا الغربية	1.9	05
بريطانيا	1.8	5.7
السويد	1.8	5.6
هولندا	1.7	4.4
بلجيكا	1.6	4.6
اسبانيا	1.6	5.8
سويسرا	0.9	5.8
زلندة الجديدة	0.9	8.8

Source : OCDE- 1968- 1988 et ONU : Le rapport mondial sur le développement humain, 1990.

إن تفاوت الدخل محسوب على أساس العلاقة بين 20% الأكثر غنى و 20% الأكثر فقرا.

و كما يظهره الجدول، لا يمكن إعطاء قاعدة نهائية تربط بين النمو الاقتصادي و التفاوت بين المداخيل، ففي اليابان و هولندا حيث بها أضعف معدلات اللامساواة، تتميز بمعدلات نمو مختلفة، زلندة الجديدة عرفت تفاوتا فادحا في توزيع الدخل (و هي النسبة الأعلى ضمن هذه الدراسة) لم تعرف نموا اقتصاديا مرتفعا، بل أضعف نمو اقتصادي[24].

يمكن قياس أثر النمو على عملية توزيع الدخل و بالتالي اللامساواة، من خلال معرفة مقدار الأنصبة النسبية لدخول عوامل الإنتاج من الناتج الكلي (العمل و رأس المال). و يكون الأثر إيجابيا، إذا تبعه تغير مزدوج و في نفس الاتجاه لحصة الأجور و الأرباح من الدخل الكلي[25].

❖ فرضية *Kuznets*.....

لقد حاول (*Kuznets*) إيجاد العلاقة بين التباين في توزيع الدخل، و المستوى المحقق من التنمية الاقتصادية، و التي أطلق عليها فرضية المنحنى المنقلب (Inverse-U)، ولاحظ في دراسة أجراها على عدد من البلدان النامية و المتقدمة أن درجة التفاوت في توزيع الدخل تزداد في حالة الأقطار النامية، و بناء على ذلك اقترح وجود منحنى له شكل (U) و اعتبر فيه أن التباين في توزيع الدخل يزداد في المراحل الأولى من التنمية، ثم يصل إلى أقصى درجاته (قاع المنحنى)، ليعاود الارتفاع مرة أخرى حيث تبدأ درجة التفاوت في الانخفاض مع التقدم في التنمية.

لقد ربط (*Kuznets*) فرضيته بجملة من العوامل، أهمها هو تحول السكان من القطاع التقليدي إلى القطاع التصنيعي المتقدم، و هي الأنشطة التي تتم في المناطق الحضرية. و فرضيته هذه تقوم على أساس أن توزيع الدخل القومي يتم بين فئتين: تلك التي تسكن في المناطق الريفية و الأخرى التي تسكن في المناطق الحضرية. و بالرغم من المعرفة غير الدقيقة لهذا التوزيع، إلا أنه توصل إلى نتيجة عامة و هي أن متوسط نصيب الفرد من الدخل في المناطق الريفية هو أقل من مثيله

---

[24] S.D'AGOSTINO, G.TROMBERT. Ibid, page 102.

[25] Geneviève GRANGERS "*Croissance, cycle longs et répartition*" Economica. Paris 1991 page 14 – 15.

في المناطق الحضرية من جهة، و أنّ التفاوت و التباين في توزيع الدخل في المناطق الريفية أيضا هو أقل حدة من التباين السائد في المناطق الحضرية من جهة ثانية.

من خلال هذه الفرضية يمكن للمرء أن يستنتج أنّ زيادة عدد السكان في المناطق الحضرية (اكتظاظ المدن) ستؤدّي إلى زيادة حجم التباين في توزيع الدخل في المجتمع، و أنّ الفرق النسبي في متوسط نصيب الفرد من الدخل بين المناطق الريفية و الحضرية يتجه عموما إلى التزايد، و ذلك نظرا لأنّ الإنتاجية في المنطقة الحضرية تزداد بمعدّلات أكبر من مثيلاتها في الأنشطة التقليدية المنتشرة و المتمركزة في المناطق الريفية[26].

المطلب الثالث: أثر العولمة على توزيع الدخل و المساواة:

يرى الكثير بأن العولمة تشكل تهديدا لرفاهية العمال الأقل مهارة في البلدان الصناعية و أن السياسات المحلية عاجزة عن مواجهة هذا التهديد، إلا أن البعض الآخر يرى أن ما يفسر التفاوت المتزايد بين أجور العمال المهرة و غير المهرة في البلدان المتقدمة و النامية لا يتمثل في التجارة المتزايدة بقدر ما يتمثل في التطورات التكنولوجية و المعايير الاجتماعية المتغيرة. فالتكنولوجيات الجديدة لم تدعم المهارات فقط و لكنها اتجهت إلى قوى السوق لتجعل من تقاضي الأجور يتم على أساس الإنتاج مثل البائعين في المتجر. إن عولمة الاقتصاد العالمي لا تفسر تزايد عدم المساواة في الدخل في داخل كل بلد على حدة، كما أنها لم تقلل من قدرة الحكومات على تعزيز المساواة، و أنها لم تفرض هذه التغيرات باعتبار أن القيود المفروضة على الحكومات هي قيود سياسية أكثر منها اقتصادية و السؤال المطروح هو: هل العولمة هي سبب الفوارق الدخلية ؟ أو هل تؤدي إلى تقلص الفجوة بين الأغنياء و الفقراء[27].

إن تفاعل العولمة مع التغيرات التكنولوجية قد يكون لها تأثير كبير. فقد ربطت العولمة العمل و الإنتاج و أسواق رأس المال، و أدت إلى التخصص في العمل و الإنتاج. و تتميز الاقتصاديات النامية بوفرة اليد العاملة غير الماهرة، و هي ميزة نسبية بالمقارنة مع الدول المتقدمة في إنتاج السلع و

---

[26] عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، صفحة 104 – 105.

[27] David Dollar and Aart Crasy "*Trade, Growth, and Poverty*" World Bank Poliay Research Departtment Working Paper N°2615 (Washington).in (www.worldbank.org /research/growth), page consulté le 04/01/2004.

الخدمات التي تتطلب كثافة عمالية، و نتيجة لذلك فإن إنتاج هذه السلع في الدول المتقدمة يتعرض لمزيد من الضغط التنافسي. و تقول النظرية الاقتصادية إن هذا يتضمن ضغطا هبوطيا عن التعويض النسبي للعمال غير المهرة في البلدان المتقدمة، و ضغطا صعوديا عن تعويض نظرائهم في الدول النامية.

و استنادا إلى هذه النظرية يرى البعض أن العولمة هي المسؤولة عن التفاوت المتزايد في الدخول، و يرى آخرون أن الفجوة المتزايدة الاتساع بين أجور العمال المهرة و غير المهرة في البلدان المتقدمة ترجع إلى تطور و انتشار التكنولوجيات الكثيفة المهارة، و ليس إلى انتعاش التجارة. و يعكس الجدال حول تأثير العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية نفس الجدل القائم في البلدان المتقدمة. فعموما يمكن أن يؤدي المزيد من الانفتاح إلى زيادة الأجور النسبية للعمال غير المهرة في البلدان النامية، و يبدو أن تأثير العولمة على توزيع الدخل يتحدد إلى درجة ما بمستوى تطور البلد و التكنولوجيات المتاحة له. و بصورة مماثلة يمكن أن يسبب التعرض للمنافسة العالمية تغيرا في المؤسسات، فيتأثر بذلك توزيع الدخل، و يؤكد بعض المراقبين أنه و بسبب حركية رأس المال، فإن العولمة تحد من قدرة العمال النقابيين على الحصول على "علاوة" الأجور النقابية، و من ثم تقلل من القوة التفاوضية للعمال إزاء رأس المال. و بالإضافة إلى ذلك فإن العولمة يمكن أن تؤدي إلى حدوث تغيرات حادة قصيرة الأمد في توزيع الدخل، حيث تخفف من القيود على التجارة، و يعاد تخصيص توزيع الإنتاج على القطاعات[28].

يشير تقرير منظمة العمل الدولية إلى أن تكنولوجيا المعلومات و الاتصال تؤثر ايجابيا في تقليص الفجوة الرقمية بين مداخيل الأفراد أو بين مداخيل الدول إذا تم استغلاله من طرف كل شرائح الدخل. إلا أن الحقيقة غير ذلك، حيث أن أكثر بقليل من 05% من سكان العالم يستخدمون الإنترنيت، منهم 88% يعيشون في البلدان الصناعية و تضم الو.م.أ و كندا وحدهما 57%، بينما 01% فقط لمنطقتي إفريقيا و الشرق الأوسط مجتمعتين. كما أن درجات استخدام

[28] Emanuele Baldacci, Luiz de Mllo, and Gabriela Inchauste "*les crises financières, pauvreté et répartition de revenu*" www.imf.org/external/np/prgf /2000.

المعلوماتية تتفاوت من شخص إلى آخر و من فئة إلى أخرى، فالرجال هم أكثر استخداما من النساء و الشباب أكثر من الشيوخ.

المبحث الخامس: علاقة الفقر بتفاوت المداخيل

لقد حلّل المذهب الكينزي الفقر على أساس أنه مظهر من مظاهر البطالة، ففي فترات الانكماش ترتفع نسب الفقر، و في الفترات التوسعية تنخفض شدته، و لذلك اقترح كينز لمحاربة البطالة تدخل الدولة لتعديل التوزيع النهائي للدخل. و قد ظهرت الكثير من التحاليل التي رأت في توزيع الدخل و حجم العمالة متغيرات أساسية تشرح التفاوت الدخلي و حدود الفقر، و هذا في إطار تحليل اقتصادي مبني على أساس نقد التوجه الليبرالي الرأسمالي، فحسب *Schumpeter* يتحقق النمو الاقتصادي وفق تغيرات هيكلية تكون مصحوبة بانطلاق و تطور نشاطات معينة و اضمحلال نشاطات أخرى، مما يؤدي في النهاية إلى إقصاء بعض الأفراد من النشاط الاقتصادي، مكوّنين بذلك فئة الفقراء، و هذا ما يعني حسبه أن الفقر ما هو إلا نتاج ظرفي للنمو الاقتصادي. فتحقيق نمو مرتفع لا يعي بالضرورة القضاء على ظاهرة الفقر ما لم يصحب ذلك سياسة توزيعية عادلة للدخل[29].

تعتبر دراسة (*Rowntree*) (1901) من أولى الدراسات التي دمجت بين سوء توزيع الدخل من جهة و الفقر من جهة أخرى، حيث اهتم كثيرا بالفقر النقدي أو فقر الدخل، و هذا انطلاقا من أن الفرد يجب أن تتوفر لديه قيمة من الدخل تساعده على اقتناء حاجاته الأساسية.

يمكن ربط مستويات الدخل بالفقر من جهتين:

1. الفقر النسبي: هو ربط خط الفقر بمعدل توزيع الدخل بين السكان، و عادة يتم ذلك بتعريف الأفراد الذين يشكلون أفقر 20% أو 25% من السكان. و هذا الفقر النسبي يتغير تبعا لنوع الدخل و مستواه[30].

---

[29] Quentin Wodon"*Marketing contre pauvreté*", Les éditions de L'Atelier, Paris1993, p 17.

[30] Townsend. P " *The Meaning of Poverty* "British Journal of Sociology, Vol13, 1962, p 200-205.

2. الفقر المطلق: هو نسبة السكان التي تعيش تحت الحد الأدنى لمستوى الكفاف، أي ذلك القدر من الدخل الذي لا يسمح لصاحبه الحصول على الاستهلاك الضروري[31].

إن الدول النامية تستخدم عموما الفقر المطلق، فهي تتميز بظاهرة التفاوت الدخلي أو عدم التساوي في توزيع الدخل[32]، أمّا الدول المتقدمة فتستخدم الفقر النسبي نظرا لأن الأمن الغذائي فيها يكون شبه مضمون و محقّق، بسبب وجود شبكات الضمان الاجتماعي القادرة على توفير الحد الأدنى المعيشي اللازم. كما أن استخدام الفقر المطلق يكون مفيدا في فترات الأزمة الاقتصادية، لأنه يسمح بمتابعة عدد الأشخاص الذين يتأثرون بهذه الأزمة، و كيف آلة إليه وضعيتهم، في حين أن قياس الفقر النسبي يكون مفيدا في فترات النمو.

يقاس الفقر ومن ثمّ تفاوت الدخول باستخدام المقاربة النقدية التي تحدد مستوى الدخل اللازم لتغطية الحاجات الأساسية، و هي الطريقة المباشرة و الطبيعية التي تربط الفقر بمستوى الدخل، حيث يعتبر كوسيلة لقياس خط الفقر أو الخط الفاصل بين الأغنياء و الفقراء. إلا أن المشكلة التي تثار في هذا المجال هو ما نوعية الدخل الواجب استخدامه ؟ فالبعض يستخدم الدخل النقدي السنوي للعائلة كما سبق ذكره، أما البعض الآخر فيستخدم الدخل الجاري و ليس الدخل الدائم (طول العمر)، و الدخل الفعلي و ليس المحتمل[33].

تستخدم هذه المقاربة في مجتمع تكون كل السلع و الخدمات محل التبادل، و بالتالي يكون الدخل هو المؤشر الوحيد و المعيار الكلي و الإجمالي الذي يعبر عن قدرة الأفراد على اكتساب السلع و الخدمات و تنتشر هذه الطريقة بكثرة لدى العديد من الدول نظرا لوجود كم هائل من المعلومات الخاصة بتوزيع الدخل. من جهة أخرى فهي تعتمد على قياس الاستهلاك بالاعتماد على ميزانية الأسرى من حيث الإنفاق، و هي الطريقة التي نجدها منتشرة في الدول الصناعية، حيث

---

[31] Sarah Marinesse "*Notes sur les différents approches de la pauvreté* ", AFD, octobre 1999, p 01.

[32] Montaud, Jean Marc "*Ajustement structurel et inégalité des revenus en Afrique : une Analyse de décomposition au Burkina Faso*", CED, université Montesquieu- Bordeaux 4, D,T N°75, 2003.

[33] Hegenaars.A.J.M."*The Perception of poverty*" North Holland, AMSTERDAM, 1986, P 134 – 135.

تحدد سلة الاستهلاك مجموع الحاجات الأساسية مثل الطعام، اللباس و المواصلات و هي ما تسمى بعتبة الفقر[34]، و بالتالي فهذه السلة ما هي إلا مستوى معين من الدخل الواجب توفره لدى الفرد.

إن الاعتماد على مستوى الدخل يظهر نتائج جيدة نظرا لأنه معيار مادي (ملموس)، و ليس معنوي[35]، و لذلك فإن قياس الفقر (الدول النامية) هو صورة طبق الأصل لقياس التفاوت بين الأفراد. و قد طورت الكثير من المؤشرات التي تربط بين عتبة الفقر و مستوى الدخل و أهمها:

المطلب الأول: مؤشر عدد الرؤوس

يسمى في بعض المؤلفات المؤشر الرقمي للفقر، و هو يعبر عن عدد الأفراد أو الأسر (q) التي دخلها (Yi) أقل من عتبة الفقر (Z) المحدد حسب هذا المجتمع المكون من (N) فردا. و يتم من خلال هذا المؤشر ترتيب مداخيل الأفراد ترتيبا تصاعديا حيث أن خط الفقر (مستوى معين من الدخل) هو الذي يفصل بينهم[36].

$$y_1 \leq y_2 \leq y_3 \leq \ldots \leq y_q \langle Z \langle y_{q+1} \leq y_N \ldots\ldots$$

يعبر عن هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$H = \frac{q}{N}$$

حيث H :مؤشر عدد الرؤوس.

q : عدد الأفراد الفقراء.

N: المجموع الكلي للسكان.

ومن السهولة استنتاج نسبة الفقراء في المجتمع، فمثلا إذا كان H=0.2 هذا يعني أن 20% من المجتمع هم فقراء.

---

[34] Dandekar.V.M. "*On Measurement of Poverty*"in Krishnaswamy, ed, Poverty and Income Distribution (Bonbay; Published for sameeksha trvs, Oxford University Press, 1990), P.66.

[35] عبد الرزاق الفارس، "*الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي*"،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت-لبنان،2001،ص 3.

[36] Sen, A.K., «*Poor Relatively Speaking*», Oxford Economic Papers, Vol. 35, No. 2, 1983, P 153-159.

حسب دراسة أعدها البنك العالمي (1998) و حسب (ONS) فإن الفقر النقدي (المقاس على أساس الدخل) و حيث عتبة الفقر هي 1 دولار يوميا (و باعتبار سنة 1995 هي سنة الأساس) فإن 1.8% من الجزائريين يعيشون تحت عتبة الفقر، و أن 15.1% يعيشون على أقل من 2 دولار يوميا. ففي سنة 1995 كان هناك حوالي (H=22.6%) من السكان هم فقراء قياسا بمستوى الفقر الوطني، ومن ضمن هذه النسبة نجد 30.4% في الريف و 14.7% في المدن، و قد كانت هذه النسبة لا تتجاوز نصف هذا العدد في سنة 1985[37] .

المطلب الثاني فجوة الفقر (Poverty Gap):

هذا المؤشر هو مكمل للمؤشر السابق و هو يقيس التفاوت داخل مجموعة الفقراء (الأقل دخلا)، بمعنى الفجوة بين خط الفقر و الدخل الأفقر[38]، و المبدأ الذي يقوم عليه هو ترتيب الاستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي، فالفئة الأفقر لديها Y_1 و هي الأولى، و الأقل منها فقرا لديها Y_2 ..... و هكذا حتى نصل إلى الفئة القريبة من خط الفقر و التي لديها Yq (دخلها ليس أكبر من دخل عتبة الفقر).

حيث:

$$PG = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}\left[\frac{Z - Y_I}{Z}\right] = I.H$$

و: $I = \dfrac{Z - Y_q}{Z}$ $\qquad$ $Y_q = \dfrac{1}{q}\sum_{i=1}^{q} y_i$

[37] Saïda HENNI "*Pauvreté de Capacité et Develeppement Durable en Algérie*" ,The 4 th Internationnal conference on the capability Approach, "Enhanaaing Human Security" University of Pavia, Italy, Septembre 2004.

[38] Wetta .Claude & al, " *le profil d'inégalité et de pauvreté au Burkina Faso*", Cahier de Recherche n°00-02, Université de Laval, CREFA, décembre 1999, P.16-17.

I: معدل الفارق بين دخل الفقراء وخط الفقر **Z**

Yq: الدخل المتوسط للفقراء مع **q**: تمثل عدد الفقراء تحت خط الفقر.

Z: خط الفقر

يعبر هذا المؤشر عن درجة فقر الفقراء، و يعكس الفجوة الدخلية التي تفصل بينهم وبين خط الفقر.

المطلب الثالث: مؤشر FGT (Foster, Gréer, Thorbecke):

يكتب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$P_\alpha = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\left[\frac{Z - Y_i}{Z}\right]^\alpha \qquad \text{مع:} \qquad \alpha \geq 0$$

α: تعبر عن درجة القلق والانشغال والاشمئزاز الناتج عن الفوارق النسبية التي تحول دون الوصول إلى خط الفقر Z.

يتميز مؤشر FGT بثلاث قياسات[39]:

$\alpha = 0$: فإن المؤشر يساوي H.

$\alpha = 1$: فإن المؤشر يعبر عن قيمة المداخيل الواجب تحويلها لصالح الفقراء لبلوغ درجة الفقر.

$\alpha = 2$ أو أكبر من الواحد: هي القيمة التي كثيرا ما يستعملها الاقتصاديون و هي التي تسمح بقياس توزيع المداخيل بين الفقراء[40].

n: العدد الكلي للأفراد أو العائلات.

q: عدد الأفراد أو العائلات الواقعة تحت عتبة الفقر.

Z: خط الفقر.

Yi : دخل أو إنفاق من i من العائلات أو الأفراد الفقراء.

---

[39] Taladidia.Thiombiano., *"la loi de Pareto:Une loi sur l'inégalité ou sur la pauvreté? Réponses théoriques et empiriques"*, ISBN 1385-9218, décembre 1999.

[40] Lachaud.J.P., *"La pauvreté en Mauritanie:une approche multidimensionnelle"*, Document de travail n°22,centre d'économie du développement,Université Montesquieu -Bordeaux,France,1997,P.03.

المطلب الرابع: مؤشر SEN (1976)

يكتب مؤشر *SEN* على الشكل التالي:

$$P = H\left[I + (1 - I)G\right]$$

G: معامل جيني.

I : معدل فارق الدخل.

يعتبر مؤشر للفقر و في نفس الوقت مؤشر للتفاوت في الدخل، ذلك لاعتماده على معامل جيني الذي بدوره يهتم بقياس التفاوت (سيأتي تفصيل معامل جيني في موضع آخر).

من مميزات هذا المؤشر أنه يعكس تفاوت توزيع الدخل داخل فئة (مجتمع) الفقراء.

المطلب الخامس: مؤشر SST (Sen, Shorrocks, Thom):

لقد أدخل *Shorrocks* عنصرا مهما في قياس التفاوت الدخلي للفقر و يتمثل في مسلمة التحويلية، حيث يزيد الفقر كلما تم تحويل الدخل من شخص تحت عتبة الفقر إلى شخص فوق عتبة الفقر (أحسن دخل)[41]، وتكتب معادلة ***SST*** على النحو التالي:

$$Ln\left[P(y,z)\right] = Ln(H) + Ln(PG) + Ln\left[1 + G(x)\right]$$

P(y,z): تمثل مؤشر **SST** لـــ **n** شخص .

y : تمثل الدخل المتوسط.

Z : خط الفقر.

G(x): معامل جيني.

PG: فجوة الفقر.

---

[41] Lars. Obserg, Kuan Xu, *"Poverty Intensity: How Well do Canadian Provinces Compare?"*, Canadian Public Policy-Analyse de Politique,vol.25.n°2.1999.

خاتمة

يشكل التفاوت في المداخيل موضوع البحث و الحوار و الخلاف منذ أقدم العصور، و جاءت جميع الأديان لتشير إلى هذه الحقيقة، و حاولت معالجتها من أجل الوصول إلى مجتمعات أكثر مساواة و لا توجد أي فلسفة أو فكر لم يتطرق إلى الفوارق في الدخول. و مع هذا كله، فلا تزال هذه القضية تستقطب الاهتمام و البحث، و لم تتوصل أي دراسة إلى خلاصة نهائية بشأنها، فمدلول التوزيع العادل للدخل يختلف من فرد إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، و كل واحد يقدم الحلول التي يراها مناسبة للتصدي لهذه المعضلة. و هذا التباين الفكري حول ما يعنيه التوزيع العادل للدخل و السياسات المناسبة لتحقيق ذلك، يرجع بالدرجة الأولى إلى المنزلة التي يحتلها الفرد في السلم الاجتماعي، فالعمال يعتقدون أن مداخيل أرباب العمل هي مرتفعة، و هي تفوق بكثير ما يستحقونه فعلا، و هذا الاعتقاد راجع إلى اعتبار أن أجورهم هي متدنية مقارنة مع هوامش الربح المرتفعة التي تفرض على السلع التي ينتجونها. أما أصحاب الأعمال فيعتقدون أن مطالبة العمال مستمرة بزيادة الأجور، تؤدي إلى التضخم، و من ثم تكون سياسة إعادة توزيع الدخل في المجتمع غير فعالة، حيث تنصرف هذه المداخيل إلى غير مستحقيها.

و قد ظهرت بعض النظريات التي تفسر تخلف التوزيع العادل للدخل عن مسار التنمية و النمو الاقتصادي المحقق، كما أن البعض الآخر اهتم بدراسة الآثار الناتجة عن العولمة خصوصا في الدول النامية، حيث وجود عمال غير مهرة و عدم توفر فرص عمل متساوية، خصوصا بين الجنسين. و قد لا يقتصر التفاوت في المداخيل على الجانب المادي منه، بل له أيضا نظرة أخلاقية، و هذه الأخيرة هي التي تجعل منه إما تفاوتا بسيطا يمكن التخفيف منه، أو شديدا لا تنفع معه أيّ سياسة.

الفصل الرابع

التوزيع الثانوي للدخل

مقدمة

إن توزيع الدخل داخل أي مجتمع لا يتم بصورة آلية، بل هو وليد عملية معقدة تعكس التطور التاريخي و الاجتماعي في عمليات الإنتاج، كما أنها تعكس العلاقات القائمة بين مختلف قوى المجتمع، و التغيرات و التحولات التي تطرأ عليه،و لذلك لا توجد هيئة معينة هي التي تقوم بتقسيم ثمرات الإنتاج، وعليه لا يمكن اتهام طرف معيّن بالضلوع وراء معضلة الفوارق، ولكن هذا لا يعني بأيّ حال من الأحوال أنّ الهيئات المركزية والحكومات لا تأثير لها في توزيع الدخل،فهي تستطيع من خلال سياسات الضرائب و الاقتطاعات والإعانات و الدعم والإنفاق العام التأثير بشكل هائل في توزيع الدخل، وذلك من خلال سياسة إعادة توزيع الدخول في المجتمع، والتي لها أهداف بالغة الأهميّة في الوقت الراهن، خصوصا في المجتمعات التي ينتشر فيها الفقر بصفة خطيرة.

ولأجل دراسة هذا الموضوع، فقد تمّ تقسيمه إلى العناصر التالية:

- ✓ دور الدولة في الحياة الاقتصادية.
- ✓ سياسة إعادة توزيع الدخل.

المبحث الأول: دور الدولة في الحياة الاقتصادية:

إن تطور دور الدولة في مراقبة النشاط الاقتصادي كان محل جدل سياسي، فإلى يومنا هذا و في الدول الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ما وال الليبراليون ينادون بتدخل الدولة لتصحيح اختلالات نظام السوق و تقليل المشاكل الاجتماعية التي يعيشها الفقراء و المحرومون. و أما المحافظون فلا يريدون أن يكون تدخل الدولة على حساب الحرية الاقتصادية.

لقد أحدث الدور المتنامي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي استحالة انسحاب الدولة منه، بمعنى أنه في الوقت الحالي لا يمكن تصور اقتصاد بلد دون المشاركة الفعلية للجهاز الحكومي في النشاط الاقتصادي. ولكنّ هذا لا يعني أن الوضع في الأخير سيعود إلى مرحلة الانطلاق،حيث الاقتصاديات القومية كلها ستصبح اشتراكية كما زعم بذلك ماركس، و لكن الحياة الاجتماعية للناس لا يمكنها أن تستغني عن مراقبة الدولة للنشاط الاقتصادي. و الدولة بهذا تستخدم السياسة الاقتصادية لتحقيق أولا الفعالية الاقتصادية، و ثانيا تحقيق أكبر عدالة ممكنة.

المطلب الأول: أدوات السياسة الاقتصادية:

في الاقتصاديات المعاصرة لا يوجد مجال للحياة الاقتصادية خالي من المشاركة الحكومية في النشاط الاقتصادي، و هي تستخدم ثلاث أدوات عامة للتأثير على النشاط الاقتصادي.

1. ***الضرائب على الدخل و على السلع و الخدمات***: و هي تجعل الدخل الخاص ينخفض، و بهذه الآلية ينخفض الإنفاق الخاص، و من جهة أخرى تحدث زيادة في موارد الدولة الخاصة و المتعلقة بنفقاتها المختلفة مثل نفقات التمدرس و الوجبات الغذائة المدرسية. هذا إضافة إلى أن النظام الجبائي يمكنه أن يثبّت بعض النشاطات، عن طريق رفع معدل ضريبها، مثلما هو الحال بالنسبة للضرائب المفروضة غلى السجائر في أوربا و أمريكا. و على العكس يمكنه أن يشجع النشاط الاقتصادي خصوصا إذا قدم تسهيلات و تخفيضات محفزة، مثلما هو الشأن بالنسبة للضرائب العقارية، أو فرض ضرائب تسهيلية لفائدة قطاع السكن و غيره، وسيأتي تفصيل دور الضرائب في ذلك.

2.*نظام التحويلات الاجتماعية*: مثل الضمان الاجتماعي و التي من شأنها أن تحسن من الدخل النهائي للأفراد و بالتالي تعمل على رفع المستوى المعيشي.

3.*مجموعة القوانين التنظيمية* التي توجه الأشخاص بطريقة تحدّد لهم النشاط الاقتصادي، أو تحررهم من كل القيود، و نذكر على سبيل المثال القوانين المحدّدة لمستوى التلوث البيئي كصناعة المواد الصيدلانية أو استخدام المواد الكيماوية....الخ.

المطلب الثاني: الوظائف المحورية للدولة

إن أحد أكبر وظائف الدولة في الاقتصاد المختلط المعاصر هي:

الفرع الأول: تحسين الفعالية الاقتصادية:

و هي كل ما تعلق بجوانب الاقتصاد الجزئي، و هي تركز على التساؤلين التقليديين المعروفين و هما؛ ماذا، وكيف تكون الحياة الاقتصادية ؟ فسياسة الاقتصاد الجزئي تختلف من بلد إلى آخر، فبعض الدول تأخذ القرارات المتعلقة بالحياة الاقتصادية على مستوى السوق بمعنى "**دعه يعمل دعه يمر**"، و البعض الآخر ترجع فيه القرارات إلى الجهاز التخطيطي. و قد كان الاقتصاد الكلاسيكي يؤمن بوجود آلية تسمى اليد الخفية (La main invisible)، هي التي تقود الى تحقيق الفعالية الاقتصادية[1].

و لكن هذه الآلية تعمل في ظلّ شروط محددة من بينها؛ أن تكون كل السلع مصنوعة بشكل فعّال من طرف المؤسسات و في ظل المنافسة التامة، و لا بد أن تكون هذه السلع قابلة للمقارنة، و لا تكون لها آثار سلبية فيما يخص التلوث، و أخيرا أن يعرف المستهلكون و المنتجون بكل خاصيات هذا المنتوج و سعره الذي يتعاملون به بينهم[2].فإذا تحققت هذه الشروط – الخيالية – يمكن لليد الخفية أن تحقق مستوى معين من الانتاج (فعالية إنتاجية)، و يكون توزيع الناتج الوطني كلّيا فعّالا (عدالة توزيع الدخل)،و عندها لا يصبح النشاط الاقتصادي بحاجة إلى تدخلات الدولة من أجل تحقيق هذه الفعالية الاقتصادية.

---

[1] Serge Milano, " *la pauvreté dans les pays riches*" ، Nathan, Paris, 1992, P.111.

[2] P. Samuelson. Ibid page 285.

غير أنه حتى و في هذه الحالة حيث أن جهاز الثمن يؤدي دوره، إلا أنه يوجد دور آخر للدولة مهمّ جدّا يتمثل في أمن الأفراد و حلّ المنازعات التي تقع بينهم، و كل أنواع المشاكل الاجتماعية الأخرى. هذا إضافة إلى أن معظم الإنتاج يحدث في مؤسسات ضخمة و في ظل منافسة متقلبة، كما أنه تظهر الكثير من المشاكل بفعل التقدم التقني و الحضاري، مثل الأمراض المزمنة التلوث البيئي، الاحتكار...الخ، فيكون تدخل الدولة في هذا المستوى من أجل تصحيح أخطر الاختلالات السوقية و منها:

1.**غياب المنافسة التامة:** عندما تمارس بعض المؤسسات احتكار السوق من أجل دفع مؤسسات أخرى نحو الإفلاس، فالدولة يمكنها أن تقوم بتسوية الوضع، نظرا لامتلاكها السلطة القانونية، و قد رأينا في موضوع سابق آثار الاحتكار على عملية توزيع الدخل الوطني.

2.**توفير السلع العمومية:** بمعنى على الدولة أن تضمن حصول مواطنيها على سلع في شكل خدمات مثل الصحة و التعليم، وهي عبارة عن مداخيل خدماتية (ليست نقدية)، فيمكنها أن تراقب الانتاج الوطني و مختلف الفئات التي تستفيد منه، مراقبة المواد الأولية، المواد الغذائية و الصيدلانية و مواد التنظيف...الخ، و التي قد تضر بالمستهلك.

3.**على الدولة أن تسعى قبل الاستخدام النهائي لأي منتوج** أن يكون قد سبق طرحه في السوق، و توفر المعلومات الكافية عنه حتى يستحسن استخدامه، و بالتالي فهي توجه استخدام و توزيع الدخل الشخصي.

الفرع الثاني: العمل على استقرار الاقتصاد الوطني بواسطة سياسات الاقتصاد الكلي

تقوم الدولة في الوقت الحاضر بمسؤوليات كبرى، خاصة إذا حدث انهيار للاقتصاد الوطني، و عليه نجدها هي المسؤولة عن المبادرة في وضع سياسات تحافظ على الاستقرار، و تعمل على كبح التغيرات التي تحدث من حين لآخر، و ذلك باستخدامها للسياسة النقدية و الميزانية، و كذلك من خلال سنّها لمجموعة من القواعد و القوانين التنظيمية المتعلقة بالنظام المالي. هذا إلى جانب أن الحكومة تعمل على عدم ظهور بعض المشاكل في الدورة الاقتصادية مثل ارتفاع عدد البطّالين

نتيجة انخفاض النشاط الاقتصادي، أو الارتفاع السريع للأسعار مثلما حدث خلال فترة الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929.

الفرع الثالث: التحكم في السياسة الاقتصادية الخارجية

أصبحت التجارة الدولية و المالية الدولية مهمّة جدّا في السنوات الأخيرة، و الدولة تلعب دورا مركزيا في توضيح أهدافها في المجال الدولي، و كذلك المفاوضات التي تقوم بها مع الدول من أجل الظفر باتفاقات الشراكة أو التبادل التجاري، و تحسين شروط الهجرة لتحسين ظروف العمال المهاجرين و المغتربين. و تنحصر السياسة الاقتصادية الخارجية للدولة في أربعة مبادئ أهمّها ما تعلق بتحقيق تكامل اقتصادي كلي من أجل مقاومة البطالة، التضخم و الفقر. و يعتبر تحقيق استقرار في سعر الصرف هو ضرورة لتحقيق فعالية في التجارة الخارجية، و ما لها من آثار على عملية توزيع الدخل و إعادة توزيعه من خلال التحويلات الخارجية (تحويلات العملة الصعبة).

الفرع الرابع: تحسين توزيع الدخل

مهما كانت اليد الخفية الفعّالة -التي كان يعتقدها الكلاسيك- في تحقيق مستوى اقتصادي ناجع، إلّا أنّها يمكن أن تقود إلى توزيع غير عادل للدخل. و تحت قانون "دعه يعمل"، يمكن لأيّ فرد أن يؤول مصيره إلى الغنى أو الفقر، و هذا حسب الثروات التي يمتلكها، و كذلك إمكانياته، حظوظه في اكتشاف آبار بترول، أو امتلاكه لرقعة أرض في موقع ممتاز، نوعية جنسه، كما للون البشرة (العرق) دور في ذلك. ففي المجتمعات الفقيرة هناك فائض قيمة قليل يؤخذ من الأفراد أحسن الأحوال لإعادة توزيعه على فئات قليلة الحظ أو المعدومة. أمّا المجتمعات الغنية و المتطورة، فهي توظف أحسن الأدوات من أجل تقديم الخدمات للأفراد (الفقراء)، و هذا النشاط يسمى إعادة توزيع الدخل، و هو المبدأ الثاني من مبادئ الدولة، حيث أنه في أمريكا الشمالية و أوربا، تخصّص الدولة جزءا بالغ الأهمية من مواردها من أجل الحفاظ على مستوى معين من الصحة و التغذية و الدخل، و تكون هذه السياسة فعالة بمساعدة الجهاز الضريبي و السياسة الميزانية، إضافة إلى وجود قوانين تنظيمية تساعد في كثير من الأحيان على تحقيق هذه الفعالية.

و في هذا الشأن تبنت الدول سالفة الذكر (شمال أمريكا و أوربا الغربية) الحلول التالية: الأطفال لا يعرفون الجوع بسبب سوء الوضعية الاقتصادية لآبائهم، الفقراء لا يموتون بالأمراض بسبب قلة الأموال من أجل دفع مصارف العلاج، الشباب لا بد أن يحصلوا على تعليم ممتاز و مجاني، و أما الشيوخ فلا بد أن يعيشوا ما تبقى من حياتهم بكرامة و لو بحد أدنى من الدخل.

هذه النشاطات استخدمت في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة برامج التحويلات، التغذية العامة (لكل فرد)، المساعدات الطبية و الحماية الاجتماعية. و لكن مع ارتفاع العجز الميزاني للدول بسبب ارتفاع تكاليف برامج تدعيم الدخل، أصبح المكلفون بالضرائب يعترضون على هذه البرامج خصوصا الضريبة التصاعدية. و تمثل الضرائب في السويد حوالي سبعين بالمئة (70 %) من الدخل الوطني، و حكومتها تواجه صعوبات كبيرة في التقليل من النفقات و الحفاظ على برامج إعادة التوزيع الأكثر أهمية[3].

المطلب الثالث: التدخل على مستوى التوزيع الوظيفي

تتبع الدولة في سبيل ذلك ثلاث طرق أو سياسات و هي: سياسة مراقبة الأجور، سياسة دعم أسعار المنتوجات الزراعية، و أخيرا سياسة مراقبة الدخول الرأسمالية.

الفرع الأول: سياسة مراقبة الأجور: تقوم الدولة بفرض حماية على الأجور المنخفضة فتحدد الأجر الأدنى الذي لا يمكن النزول عنه (Salaire minimum)، و ظهر لأول مرة في زلندة الجديدة في 1894، ثم في فرنسا 1899، و شيئا فشيئا فرض الحد الأدنى للأجور على بعض الأصناف المهنية، ثم على بعض المناطق، ثم على الإقتصاد ككل[4]، و هناك عدة أنواع من تدخلات الدولة في تحديده مثل:

أ. **الأجر الأدنى المضمون SMIG** (Salaire Minimum Interprofessionnelle Garanti):

هو ضمان الحد الأدنى للدخل المعيشي، و كان الهدف من إنشائه هو ضمان القدرة الشرائية للأجراء (ذوي الدخل الضعيف)، بمعنى ضمان كمية من السلع و الخدمات الأساسية التي يستطيع

[3] P. Samuelson. Ibid page 486.
[4] S.D'AGOSTINO, G. TROMBERT. Ibid page 155.

أن يغطيها هذا الدخل الأدنى، و هو مرتبط بالتضخم، حيث أنه دخل يتماشى مع المستوى العام للأسعار، فأي زيادة في السعر لا بد أن تتبعها زيادة في الأجر، و هذا حتى يتم ضمان الاستهلاك[5].

ب. الأجر الأدنى المرتبط بالنمو SMIC (Salaire Minimum Interprofessionnelle de Croissance):

إن الهدف من إنشائه ليس فقط تأمين القدرة الشرائية للأجراء، و لكن أيضا مشاركتهم في ثمرات النمو الإقتصادي الذي يحققه البلد. و هذا الدخل يتم مراجعته في كل سنة بشكل يضمن أن القدرة الشرائية له ليست أقل من نصف القدرة الشرائية للفئات الأخرى، و يمكن للدولة أن تمنح مساعدة احتيالية (Coup de pouce) لزيادته و رفعه و هذا عن طريق سياستها الاقتصادية الاجتماعية.

و قد تمّ العمل بالأجر الأدنى الوطني القانوني (SMLN) في عدّة دول أوربية، مثلا في هولندا بدءا من سنة 1969، فرنسا 1970، لوكسمبورغ 1973، البرتغال 1974، بلجيكا 1975، إسبانيا 1980، اليونان 1991، و بريطانيا 1999. و تجدر الإشارة أن الشباب الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، المهنيون و كذلك المعوقون يحصلون على SMIC (SMLN) منخفض مقارنة بحدّه القانوني[6].

ج. الدخل الأدنى المدمج RMI (Revenu Minimum d'Insertion):

إن الهدف من إنشاء هذا الدخل هو تقليص الفجوة الموجودة بين مداخيل الأفراد و مستوى دخلي معيّن. و قد بلغ هذا الدّخل في 1989 في فرنسا 2025 فرنك للفرد الواحد، و 3037 فرنك للأسرة بدون أطفال، هذا إضافة إلى أن الأشخاص المستفيدين منه لهم الحق في الحماية الاجتماعية، و هم ملزمون بإمضاء عقد الإدماج بعد ثلاثة أشهر من تحصيلهم على هذا الدخل[7].

الفرع الثاني: سياسة دعم المنتجات الزراعية

استخدمت هذه السياسة في 1930 حينما انخفضت الأسعار إلى مستوى أقل من المتوسّط، بسبب فيض الإنتاج الذي كان أكبر من الطّلب عليه، فانخفض دخل المزارعين و متوسط الدخل الفلاحي، فعملت بعض الحكومات مثل الولايات المتحدة الأمريكية على تخفيض الإنتاج الزراعي

---

[5] René Sandretto, Ibid page 63.
[6] J.Longatte, P.Vanhove, Ibid, p 99.
[7] Y.Grozet, S.Penasa, A. Tiran, Ibid, p 52.

قصد زيادة أسعارها، و من ثمّ زيادة الدخل الفلاحي إلى مستوى معين يتناسب مع المداخيل غير الفلاحية[8].

كما أن هناك وسيلة أخرى تتبعها الدول المتقدمة لحماية مداخيل بعض الأفراد و تتمثّل في سياسة الإغراق (Dumping)، حيث تلجأ إلى حماية المنتجات النسجية و الزراعية على وجه التحديد، و هو الأمر الذي ما زال محلّ جدال قائم بين الدّول الأعضاء في منظّمة التجارة العالمية، حيث أن أكبر الخاسرين هي الدول النامية.

الفرع الثالث: مراقبة الدخول الرأسمالية

إن مراقبة الدخول الرأسمالية هي تعبير عن وجود إرادة فعالة حقيقية من قبل الدولة لإعادة توزيع الدخل على حساب فئة معينة في المجتمع و هي الطبقة الرأسمالية. يمكن أن نوضح هذا العنصر بإدراج الاقتصاد البريطاني كنموذج على ذلك، خلال سنتي 1938 (سنة الأساس) و سنة 1950.

الجدول(6): هيكل توزيع الدخل الوطني في بريطانيا في سنوات 38- 47 – 50

	1938		1947		1950	
Revenu de Capitale	1.111	22.6%	0.844	15.8%	0.778	14.0%
Revenus Mixtes :						
• Revenus commerciaux	0.440	-	0.465	-	0.434	-
• Revenus agricoles	0.064	-	0.117	-	0.156	-
•Revenus non commerciaux	0.084	-	0.085	-	0.094	-
Total	0.588	12%	0.667	12.5%	0.684	12.3%
Revenus du Travail						
• Traitements	1.110	22.7%	1.127	21.1%	1.284	23.1%
• Salaires	1.735	35.4%	2.072	38.8%	2.297	41.4%
• Soldes Militaires	0.078	-	0.203	-	0.128	-
Total	2.923	59.7%	3.402	63.7%	3.709	66.7%
Revenus Sociaux	0.278	5.7%	0.427	8.0%	0.389	7.0%
Revenus Totaux	4.9	100%	5.34	100%	5.56	100

Source : Raymond Barre, Ibid page 273.

[8] Raymond Barre, Ibid, p272.

يوضح الجدول ارتفاع المداخيل الاجتماعية و التي جاءت على حساب المداخيل الرأسمالية التي انخفضت بسبب تجميد عملية الكراء (Blocage des Loyers)، و كذلك تحديد توزيع الأرباح.

كذلك يتضح منه أن حصة المداخيل الرأسمالية و التي كانت تمثل حوالي ربع الدخل الوطني الكلي (22.67) قد انخفضت بنسبة 43.48% لتصبح 15.8% في سنة 1947، و زادت في الانخفاض حيث أصبحت لا تمثل سوى 14% من الدخل الكلي، أي بانخفاض قدره 61.92% في سنة 1950 مقارنة بنسبة 1938. هذا الانخفاض كان لصالح الدخول الاجتماعية التي تطورت من5.7% إلى 8% إلى 7% أي بنسب قدرها 40.35% و 22.80% على التوالي. و في مقابل هذا كله نجد أن الدخول المتأتية من الأجور عرفت ارتفاعا مستمرا، فبعدما كانت تمثل 59.7% من الدخل الوطني الكلي ارتفعت إلى 63.7% أي زيادة قدرها 6.7% سنة 1947 و أصبحت 66.7% من الدخل الكلي في 1950 أي بزيادة قدرها 11.72% مقارنة مع سنة 1938.

و الملاحظ على حجم الدخول المختلطة (Revenus Mixtes) أنها تغيرت بصفة عرضية. و التغير هذا في مجمل الدخل الكلي و مكوناته خصوصا الدخول الرأسمالية و الاجتماعية، إنما هو دليل على أن أحد مكونات الثانية هو متأتي من الأول، و ذلك إذا استخدمت الدولة أحد سياساتها المتمثلة في مراقبة هيكل توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية الأخرى، كما هو الشأن في نموذجنا هذا بتطبيق سياسة تجميد الكراء، و تحديد الجهات التي توزع إليها الأرباح و مدها القانونية.

المطلب الرابع: التدخل على مستوى التوزيع الشخصي:

إن تدخل الدولة على هذا المستوى يتمثّل خصوصا في سياسة إعادة توزيع الدخل، والتي سيأتي تفصيلها في المبحث الموالي، غير أننا سنتطرّق و لو بصفة مختصرة عن دور الدولة في هذا المستوى بواسطة السياسة المالية و السياسة الاجتماعية.

الفرع الأول: السياسة المالية

يمكن للدولة أن تتحكم في عملية توزيع الدخل بواسطة الضرائب و النفقات العمومية:

أ. *السياسة الجبائية*: تتمثل في فرض الضرائب المباشرة و غير المباشرة، فتقتطع الدولة جزءا من مداخيل الأسر ثم تقوم بإعادة توزيعها في شكل إعانات.

إن الدولة عندما تسعى إلى تعديل هيكل توزيع المداخيل إمّا بزيادتها أوتخفيضها (رفع الاقتطاعات الضريبية على بعض الأشخاص)، فإنها بذلك تسعى لتعديل التوزيع الشخصي للدخل، و هي تستخدم عدة طرق و تقنيات[9].

1) نظام التصاعدية: (Le system de la progressivité): هو نظام الدخل التصاعدي، الذي كل حصة يبلغها هذا الدخل له معدل ضريبة خاص به، مثل الضريبة على الدخل الإجمـــالي (IRG) ، و يتمثل هذا الإجراء بتغيير معدل الضريبة حسب مستويات الدخل. و من أمثلة ضرائب الدخل التصاعدية نذكر:

- ✓ الضريبة التضامنية على الثروات(ISF): Impôt de la Solidarité sur la Fortune.
- ✓ المشاركة الاجتماعية العامة(CSG): La Contribution Sociale Généralisé.

2) نظام الحسومات و التخفيضات(Le Sys des déductions et des abattement): إن الحسومات و التخفيضات التي تمنحها الإدارة الجبائية تحفز الأعوان الاقتصاديين باختلافهم على الحصول على دخول مرتفعة. ذلك لأن بعض هذه المساعدات الجبائية لها آثار إيجابية على عملية توزيع الدخل، و بالمقابل إن ارتفاع الضرائب إلى مستوى معين يعرقل الاقتصاد، كأن تبلغ الضرائب 85% من الدخل الفردي.

3) نظام التمييز الجبائي: (Le Sys de la discrimination fiscale): يعتمد هذا النظام على تغيير معدل الضريبة وفقا لطبيعة الدخل، مستوياته و مصدره. كاختلاف الضريبة المفروضة على الوارثين ذكورا و إناثا و آباء. مثلا تحدد ضريبة قدرها 35% على الورثة (ذكورا و إناثا) عندما لا تتجاوز حدا معينا، و تزيد هذه النسبة إلى 45% مثلا إذا فاقت التركة هذا الحد[10] ، ففي بريطانيا تقدّر الضريبة على الميراث بـــ 34% عندما تصل إلى 200.000 جنيه إسترليني و تصل إلى 80% عندما تتجاوز 2 مليون جنيه (سنة 1930)[11].

4) الرسم على القيمة المضافة (TVA): هي ضريبة غير مباشرة يدفعها المستهلك النهائي، و هي تؤثر في الأسر كثيرة العدد أو ضعيفة الدخل. و تختلف أهمية الضرائب المباشرة و الغير المباشرة من

---

9 Jean Pierre Lorriaux. "*Economie Politique contemporain*", Economica, Paris 1994, page 104.
10 Jean Pierre Lorriaux, Ibid page 105.
11 Raymond Barre, Ibid page 274.

دولة إلى أخرى، ففي السويد و بريطانيا تعتبر الأولى أكثر أهمية، بينما نجد أن الثانية في كل من فرنسا و إيطاليا هي الأحسن من حيث التحصيل.

وقد انتشر في الوقت الحالي استخدام الرسم على القيمة المضافة لأنها سهلة التطبيق، و لأنها تفرض على السلع و الخدمات المستهلكة و المستعملة في الحياة اليومية، و بالتالي و بطريقة غير مباشرة فهي تفرض على الدخل المستهلك، و تدفعها المؤسسات، لأنها تفرض على القيمة المضافة في كل مستوى من مستويات الإنتاج، إلا أنها تسترجعها فيما بعد.

ب. *النفقات العمومية*: تتمثل أوجه الإنفاق العمومي في:

أولا: تقديم سلع و خدمات نقدية مثل دفع أجور موظّفيها، أو معنوية ذات الاحتياج الجماعي (التعليم و الصحة العمومية) وهي ما تعرف بالتحويلات الاجتماعية ذات الصفة المجانية أو شبه المجانية، حيث أنّها سهلة التسديد خصوصا من طرف الفئات ذات الدخل المنخفض[12].

ثانيا: منح الإعانات سواء المتعلقة بأسعار السلع ذات الاستخدام الواسع، مثل أسعار الحبوب (الخبز)، حيث تهم هذه الأسعار كثيرا الطبقة الدنيا في المجتمع. هذا إلى جانب الإعانات المقدمة لفائدة بعض الأعوان الاقتصاديين مثل المصدرين (تشجيع الصناعات المحلية، الفلاحون....).

إن منح المساعدات الاقتصادية لفائدة المؤسسات يلعب دورا كبيرا في توزيع الدخل و إعادة توزيعه، و ذلك عندما تقوم الدولة بتحمل جزء من تكاليف النشاط الاقتصادي مثل دفع بعض فوائد القروض التي على عاتق الفلاحين، أو التخفيض الضريبي في الحالات الحرجة أين تكون مستويات الإنتاج متدنّية، أو تكون المؤسسات تعاني صعوبات مالية خانقة[13].

الفرع الثاني: السياسة الاجتماعية:

تتمثل في خلق مكان لنوع من المداخيل، تسمى المداخيل الاجتماعية، حيث أصبحت لها أهمية كبيرة في الاقتصاديات المعاصرة، و هي في نمو مستـــمر. و من أهـــــم مصادرها هي الحماية

[12] Nasreddine BEDDI « *Les transferts sociaux et efficacité économique* » Thèse de Doctorat, Université d'Oran, 2002, p 226.

[13] Jean Pierre Lorriaux. Ibid page 106.

الاجتماعيـــة و الإعانات الأسرية، و تعرف في الوقت الحالي باسم الميزانية الاجتماعية للـــــدولة (le Budget Social de la nation).و من أهمّ مكوناته، نجد نفقات:

أ. الضمان أو التأمين الاجتماعي.

ب. الإعانات الاجتماعية مثل تلك المقدمة للشباب، الشيخوخة و المعوقين و العجزة..الخ.

ج. الحماية الاجتماعية مثل حماية الأمومة و الطفولة....الخ.

المبحث الثاني: سياسة إعادة توزيع الدخل

درسنا في الفصول السابقة عملية توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج المتفق عليها إلى الأرض، العمل، التنظيم، و رأس المال، و كذلك توزيع الدخل بين الأشخاص أو بين الأفراد، و انتهينا إلى إبراز حقيقة تعيشها كل الشعوب، النامية و المتقدمة على السواء، و هي عدم عدالة التوزيع، أو اللامساواة في توزيع الدخل.

و إذا كانت تلك الدراسة يطلق عليها في كثير من الكتابات اسم التوزيع الأولي للدخل (la répartition Primaire des revenus)، فإن الدراسة التي بين أيدينا تسمى التوزيع الثانوي للدخل أو النهائي له[14]. و لعل الانشغالات التي تطرح في هذا الصدد هي:

ما معنى إعادة توزيع الدخل ؟ و ما الهدف منها ؟ و من يقوم بها ؟ و من هم الأشخاص الذين يكسبون و الذين يتحملون عبء هذه العملية ؟ و ما هي أهمّ الآليات المستخدمة في هذه العملية ؟ و ما هي نتائجها ؟ و ما هي درجة نجاحها و فعاليتها في تخفيف التفاوت و اللامساواة في الدخول؟

لقد اهتم التوزيع الأولي للدخل بإعطاء كل فرد نصيبه من الدخل الذي شارك فيه من جهة، و من جهة أخرى مختلف أنواع المداخيل التي يكسبها الشخص إما بتقديم خدماته (العمل، التنظيم) أو باكتسابه الملكيات(رؤوس الأموال، العقارات، الأراضي)، إلا أن هناك فئة في المجتمع مقصاة من هذا التوزيع، أو تحصل على دخل غير كاف لإشباع الحاجات الأساسية، و بالتالي تظهر الحاجات الملحة إلى وجود سياسة تنظيمية، اقتصادية و قانونية لتصحيح الوضع السابق، وتتمثل في إعادة توزيع الدخول (La redistribution des revenus)، و التي جاءت لتحقيق بعض الأهداف.

[14] صمويل عبود مرجع سبق ذكره ص 79 – 81.

وقبل أن نخوض في تفصيل هذه العملية لا بأس أن نذكر بعض الأسباب و التحليلات فيما يخص أنها سياسة تنظيمية و اقتصادية و قانونية و اجتماعية:

1. **سياسة تنظيمية**: هي أولا مجموعة من الأدوات و الوسائل ذات الصبغة التنظيمية و التي من شأنها تنظيم المعاملات الاقتصادية في إطار يضمن فعاليتها و يحقق الأهداف المرجوة منها.

2. **سياسة قانونية**: زيادة على أنها سياسة تنظيمية، فهي و قبل كل شيء ذات أصل قانوني، بمعنى لا اعتراض على تطبيقها من قبل الأعوان الاقتصاديين، لأنها مجموعة من القوانين و المراسيم في إطار تنظمي يسهل تطبيقها على كل المستويات، و لأنها تمثل وجود الدولة في الحياة.

3. **سياسة اقتصادية**: بمعنى أنها نزلت إلى الميدان لغرض تحقيق جملة من الأهداف والنتائج، أولها هو دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال الوسائل المستخدمة في ذلك، و ثانيا تعمل على إحداث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التخفيف من حدة الفقر و اللامساواة و التهميش و المعاناة.

4. **سياسة اجتماعية**: نظرا لأنها وسيلة من وسائل التضامن الاجتماعي، و أداة فعالة في تحسيس المواطن بسلطة الدولة و قوة القانون المتمثل في اقتطاع مبالغ مالية معتبرة في حق فئة من المجتمع لصالح الفئات المحرومة، و كذلك هي وسيلة لتجنب الانحرافات الاجتماعية الخطيرة.

المطلب الأول: تعريفات:

♦ **تعريف1**: إعادة توزيع الدخل هي السياسة الاقتصادية للدولة التي بموجبها يتم تحويل المداخيل بين الأفراد أو بين طبقات المجتمع و هذا عن طريق النفقات الحكومية[15].

♦ **تعريف2**: تُعْرف سياسة إعادة توزيع الدخل تحت اسم الدولة الراعية (L'Etat providence)، حيث قامت الكثير من الدول الغربية بتقديم برامج مساعدة للأشخاص المحرومين بعد الحرب العالمية الثانية، و بالتالي نجد أن التحليل الكينزي قد أدمج بين السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للدولة. أو بمعنى آخر هي مزج بين الوظيفة الاقتصادية للدولة و وظيفتها الاجتماعية[16].

---

15 Pierre Bezbakh, Sophie Gherarbi "*Dictionnaire de l'économie*" LAROUSSE Paris 2000 page 475.

16 Subrata Ghatak "*Introdiction to Development Economics*"Third edition,1998, ROUTLDG,London and Newyork, p250.

♦ **تعريف3**: هي جملة التحويلات المالية أو المدفوعات التحويلية بين الأفـــراد و الأســـر و ذلك من خلال نظام الإعانات و الضرائب الحكومية،إضافة إلى تحويلات العاملين في الخارج و التي تلعب دورا هامّا في إعادة تشكيل خريطة توزيع الدخول الشخصية للأفراد، خصوصا لدى الدول المصدّرة للعمالة[17].

♦ **تعريف4**: يختلف التوزيع الأولي للدخل عن التوزيع النهائي له في طبيعة الدخل الموزع، فأما الدورة الأولى لتوزيع الدخل فهي تستخدم عبارة الدخل المحلي، بمعنى توزيع القيمة المضافة على عناصر الإنتاج المساهمة في توليد هذه القيمة. أما الدورة الثانية لتوزيع الدخل فهي تستخدم عموما الدخل القومي حيث أن المعاملات مع الخارج لها أهمية كبيرة، و تتزايد هذه الأهمية في الوقت الحاضر خصوصا إذا كانت السياسة النقدية للدولة فعالة[18].

المطلب الثاني: أهداف إعادة توزيع الدخل:

لعل بروز سياسة إعادة توزيع الدخل كان بسبب التفاوت الشديد و اللامساواة المفرطة التسي تغلب على الكثير من المجتمعات. فلعل هذه السياسة تحاول الإجابة عن السؤال الذي مفاده: لماذا تحصل شريحة واسعة من المجتمع على دولار أو أقل منه في اليوم، بينما القلة القليلة من نفس المجتمع تجني أرباحا (دخولا) سنوية طائلة، تفوق في بعض الحالات الناتج الداخلي الخام لكثير من الدول.

إن لسياسة إعادة توزيع الدخل أهدافا اقتصادية و اجتماعية و سياسية:

الفرع الاول: الأهداف الاقتصادية: يمكن أن تشجع النشاط الاقتصادي من حيث:

1.تدعيم النمو الاقتصادي في المدى المتوسط و البعيد: إن التوزيع النهائي(الثانوي) للدخل يلعب دور المصحح، فهي تؤثر (هذه السياسة) على سلوك الأفراد الذين يستهلكون جزءا معينا من مداخيلهم مقارنة بأفراد آخرين أقل منهم استهلاكا. فعلى مستوى الاقتصاد الكلي (au niveau macro économique) فهي تعمل على رفع الميل الحدي و المتوسط للاستهلاك، و بالمقابل انخفاض

17 عبد القادر محمود رضوان "*مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية*" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى 1990، صفحة 397.

18 عبد القادر محمود رضوان مرجع سبق ذكره صفحة 643.

الميل الحدي للادخار و بالتالي ارتفاع قيمة المضاعف الكينزي (le multiplicateur Keynésienne)، بمعنى نمو الاقتصاد القومي من خلال نمو وزيادة الطلب على السلع و الخدمات النهائية، و الذي يقابله ضرورة زيادة الإنتاج لتغطية هذا الطلب، و هو الأمر الذي يحدث آثار إيجابية على المستوى الكلي من خلال زيادة الاستثمار، و زيادة الطلب على العمل ... الخ.

إضافة إلى ما سبق، تساهم هذه السياسة في تحقيق و تثبيت مستوى معين من الإنفاق الكلي، و هي نسبيا غير مرتبطة بالتقلبات الظرفية، و مقاومة للانكماش المحتمل و المتوقع للنشاط الاقتصادي، فنجد أن هذه السياسة أوّل ما تهدف إليه هو تنمية و رفع القدرة الشرائية لفئة واسعة من المجتمع بعد ما تم تحويلها من أشخاص مرتفعي الدخل، فهؤلاء الأشخاص يستهلكون في الحالات العامة جزءا عاديا من مداخلهم بينما يدّخرون جزءا مهمّا منه، و بالمقابل نجد الفئة المستفيدة من هذا التحويل قد زادت من استهلاكها مقارنة بوضعها السابق، حيث دخلها محدود (تستهلك في معظم الأحيان كل دخلها)[19].

2. أداة تنظيم ظرفية في المدى القصير: يمكن تفسير التأثير الثابت للتوزيع النهائي للدخل على مستويين:

أ. يمكن أن تغير هذه السياسة و بشكل دقيق قيمة الضرائب من حيث تعديل نسبها، الأقساط و القاعدة الضريبية، و كذلك الاشتراكات الاجتماعية. و إذا قامت الدولة بزيادة أو تخفيض قيمة الدخول المعاد توزيعها (الإعانات، تعويضات أجرية تعويضات أخرى....) فهي إما تحفّز النشاط الاقتصادي، أو تعمل على كبحه، إضافة إلى تأثيرها على المستوى العام للأسعار و مستوى الشغل و التوازن الداخلي[20].

ب. إن إقامة اقتصاد مبني على التحويلات يمارس تأثير داخلي منظم، حيث أن جهاز التوزيع النهائي مرتبط مع بعضه البعض بشكل تلقائي و عادي (طبيعي)، فتتغير حصص الاقتطاعات (Prélèvements) و التحويلات وفق النشاط الاقتصادي، و بالتالي يمكن أن نبين الآثار الثابتة لهذه الاقتطاعات (وسيأتي تفصيل هذه النقطة في دراسة مستقلة لهذا العنصر في موضع آخر)، فهناك الكثير من الاقتطاعات الاجتماعية و الجبائية تتناسب مع الدخل مثل على الرسم على القيمة المضافة

---

[19] René Sandretto, Ibid, page284.
[20] René Sandretto, Ibid, page 285.

(TVA) الضريبة على أرباح الشركات (IBS)...الخ، وهذا التناسب يهدف إلى تقليص قيمة المضاعف مع زيادة معامل الضريبة[21] :

$$t = \frac{T}{Y}$$

T : *Prélèvements*
Y : *Revenu National (PIB).*

لتبسيط ذلك سوف نقوم بإهمال المعاملات الخارجية، و نعتبر أن نظام الاقتطاعات غير حساس، فالمضاعف في هذه الحالة يكتب:

$$K_1 = \frac{1}{1-b} = \frac{1}{s} \quad , \quad s + b = 1$$

حيث تمثل كل من b و s الميل الحدي للاستهلاك و الادخار على التوالي.

أمافي الحالة الثانية و المتمثلة في ارتباط هذه الاقتطاعات بالناتج الداخلي الخام (PIB)أو الدخل الوطني، فحصتها تتبع و بشكل دقيق تطور قاعدتها المرتبطة به.

انطلاقا من شرط التوازن:

$$I + G = s + T$$

I : *Investissement*
G : *Dépenses publiques*
S : *Epargnes*
T : *Total des Prélèvements Fiscaux*

معادلة المضاعف للنفقات الحكومية هي:

$$K_2 = \frac{1}{s - bt}$$

[21] René Sandretto, Idem.

أما معامل المرونة الداخلية لنظام الاقتطاعات يمكن قياسه بواسطة الانخفاض النسبي لقيمة المضاعف، و هو ما اصطلح على تسميته بمعامل ميسغراف (Cœfficient de Mus Grave et Mille)[22] :

$$Q = \frac{K1 - K_2}{K_1}$$

يؤدي نمو النشاط الاقتصادي و مستوى الدخل الوطني الحقيقي إلى زيادة المعدل الضريبي المتوسط الفعال[23].

الفرع الثاني: الأهداف الاجتماعية و السياسية:

إن أهم الأسباب و المبرّرات الاجتماعية و السياسية هو ضمان لكل فرد من المجتمع حدّ أدنى من الموارد لتغطية حاجاته الضرورية، و في هذا المجال نجد مساعدة بعض الفئات الإجتماعية ذات مستوى معيشي صعب (دخل منخفض أو منعدم) مثل المعوّقين، المسنين، البطالين، الأسر كثير العدد. و هناك أيضا فئات اجتماعية كانت في الأمس تشارك في العملية الإنتاجية أو النشاط الاقتصادي، غير أن حالها اليوم قد تغير، مثل الأشخاص الذين تركوا أعمالهم (وظائفهم) بسبب الحوادث (Accident de travail)، سواء كان هذا التوقف عن العمل لفترة مؤقتة أو دائمة، وفاة، التقاعد المسبّق أو التقاعد النهائي[24].

إلى جانب ما ذكرناه سالفا، هناك جملة من الأهداف الفرعية يمكن تحقيقها:

1. فرض تغطية جماعية إجبارية و ليس اختيارية لمخاطر الكوارث أو التأمينات، عن طريق دفع مساهمات، بمعنى العمل لأجل تضامن جماعي إجباري، و مثال ذلك الاختناقات المالية التي قد تشهدها ميزانية الدولة عند حدوث الزلازل و الفيضانات و غيرها من الكوارث. فتلجأ الدولة إلى هذه الاقتطاعات لإعادة توزيعها على الضحايا[25].

---

[22] Pierre Bezbakh et Sophie Gherardi "*Dictionnaire de l'économie de A à Z*" La Rousse. Paris 2000, page 393.
[23] René Sandretto, Ibid, page 286.
[24] C. Bonnet, P. Bizolon, B. Epailly, R. Faraco, M-P. Spilemont. "*Economie Générale*" Tome1, TECHNIPLUS. Paris 1995, page 121 – 122.
[25] P. Samuelson. Ibid page 252, Pierre Bezbakh, Ibid , page 476.

2. تحقيق عدالة إجتماعية واسعة، حيث تسمح هذه السياسة للفئات الإجتماعية بكل أنواعها خصوصا المحرومة منها، من الاستفادة من بعض الخدمات الإجتماعية المجانية المغطاة من طرف الدولة كالتعليم، الصحة، الأمن الوطني...الخ.

3. بما أن التوزيع الأوّلي للدخل يتعلق بالعمل، مستوى التعليم، الذكاء، الإرادة، المقوّمات الأساسية... فإن التوزيع النهائي للدخل يظهر في هذا المجال على أنه تصحيح جزئي لحالة المجتمع، كما أنها (هذه السياسة) تعمل في نفس الوقت على كبح نمو فجوة اللامساواة في داخل المجتمع[26].

4. إن ظهور الدخول المعاد توزيعها كان يهدف إلى تقليل و تجنب الاضطرابات السياسية و الأمنية داخل البلاد، فالدولة التي فيها تشتت كبير لبيانات الدخل (une grande dispersion des revenus)، يمكن أن تعرف بعض التقلّبات في المناخ السياسي و الاجتماعي، خصوصا وأن أسبـــاب الإجرام و السرقة و إتلاف الأملاك العمومية و الخاصة التي تحدث من حين لآخر سببها هو هذا التشتت الدخلي، و العزلة و التهميش، اللامساواة بين الأفراد أو بين الناطق في نفس البلد.

5. من جهة أخرى نجد أن الأحزاب السياسية تستـغّل اللامساواة في دخول الأفـراد، و تستعملها لأغراض الانتخابات، و بالتالي نجد أن معظم برامج المترشحين لانتخابات رئاسية أو برلمانية أو بلدية تركز على قضايا الأجور و رفع المستوى المعيشي، و هذا إن دل على شيء فإنّما يدل على أن هذه المسألة (إعادة توزيع الدخل) هي حـساسة جـدا لأي تقلـبات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

المطلب الثالث: أدواتها

تتجسد سياسة إعادة توزيع الدخل في مؤسسات و منظمات خاصة، و كل من يفكر في هذه السياسة يفكر مباشرة في الدولة، و لذلك فإن الإدارات العمومية هي وحدها المخوّل لها القيام بهذه الوظيفة. هذا القطاع المؤسساتي مقسم هو الآخر إلى عدة وحدات؛ الإدارات العمومية المركزية (الدولة بمعناها الدقيق)، منظمات الضمان الاجتماعي، الجماعات المحلية، شركات التأمين و الإدارات الخاصة.

---

[26] J. Pierre Loriaux, Ibid, page 102.

إن أهم وسيلة تستخدمها الدولة في مباشرة هذه السياسة تتمـــــثل في نظام الاقتطاعـــات و التعويضات.

الفرع الأول: الاقتطاعات (تعريف)

تعرّف الاقتطاعات الإجبارية على أنّها مجموع الاشتراكات الإجتماعية و الرّسوم. فيمكن للدولة أن تعمل على خفض هذه الاقتطاعات باستخدامها معدلات منخفضة للرسم على القيمة المضافة، و هي بذلك تسعى لتشجيع الاستهلاك النهائي، و في هذه الحالة يكون دور الاقتطاعات هو إعادة توزيع الأرباح داخل القطاعات المنتجة للسلع الاستهلاكية حيث أن معدلات (TVA) تنخفض أكثر. كما أن نسب الاقتطاعات تهم الاقتصاديين لمعرفة الترابط الاجتماعي للبلد و قوة علاقاتهم الداخلية[27].

يختلف استخدام مفهوم و مدلول الاقتطاعات من بلد إلى آخر، و هي يمكن أن تكون جبائية (ضرائب و رسوم) أو شبه جبائية (Parafiscale)، أو كما تسمى الاشتراكات الاجتماعية.

1. الضرائب: ليس الهدف من فرض الضرائب هو التخفيف من حـــدة الفقر و التهمـــــــيش و اللامساواة، فأصل الضرائب أنها تعمل على تغطية النفقات العمومية، كما يمكن استخدامها لتحقيق مبتغى اقتصادي معين (لها أثر ظرفي لدفع عجلة النمو الاقتصادي و أثر هيكلي في توجيه بعض العمليات الاقتصادية)، و هناك بعض أنواع الضرائب و هي محددة، تهدف إلى تحقيق العدالة الإجتماعية و الإنصاف و المساواة عن طريق ما يسمى بالاقتطاعات من مرتفعي الدخل. و الضريبة التي تهم دراستنا هي الضرائب المفروضة على الدخل، حيث تخضع لها المؤسسات، الأجراء (Salariés)، و أما معدل الاقتطاعات (le taux des prélèvements obligatoires) فهو نسبتها من الناتج الداخلي الخام، و قد عرفت تطوّرا منذ السنوات الأخيرة وهذا بسبب زيادة النفقات الاجتماعية (التقاعد، البطالة، الأمراض). و الجدول التالي يبيّن أهمية هذه الاقتطاعات بالنسبة لبعض الدول:

---

[27] René Sandretto, Ibid, page 476.

الجدول(7): نسبة الاقتطاعات الاجبارية بالنسبة للناتج الداخلي الخام لبعض الدول المتقدمة

الدول	1990	1997
السويد	48.8	53.3
بلجيكا	44.4	46.5
فرنسا	41.7	44.9
إيطاليا	30.2	44.9
ألمانيا	28.2	37.5
انجلترا	35.3	35.3
الولايات المتحدة	29.3	28.5
اليابان	25.4	28.4

Source : Pierre Bezbakh, Ibid, page 456

تسمي هذه الاقتطاعات المفروضة على دخول الأفراد بالادخار الإجباري (L'épargne Forcée). و في هذا المجال يمكن للدولة أن ترفع من هذه الحصص من أجل التخفيض من حجم الاستهلاك الكلي إذا كان الطلب مرتفعا جدّا، و لأجل دراسة أثر الضرائب على اللامساواة أو التفاوت في الدخول لا بأس من ذكر أنّ هناك ثلاث (3) معالم للضرائب يمكن إدراجها[28].

المعلم الاول: يخص تحديد القاعدة الضريبية و نوع المادة الخاضعة له، فليست المداخيل وحدها التي تمسّها الضريبة، بل يمكن أن يخضع الاستهلاك و الإدخار له، بمعنى الدخل المستهلك و الدخل المدّخر، كما أنّ هناك ضرائب تفرض على الأملاك مثل ضريبة الثروة.

المعلم الثاني (2^{éme} stade): يخص حساب الضريبة الواجب دفعها، فمثلا ما هو مقدار الضرائب التي يسددها شخص وحيد (أعزب) أو أسرة متعددة الأطفال تجني دخلا قدره Y ؟ فتقوم الإدارة الجبائية بوضع سلم دخلي تخضع له كل فئة لمعدل خاص.

يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الضرائب المؤثّرة على الدخل:

[28] S. D'AGOSTINO, G. TROMBERT "*les inégalités de revenus (les en jeux d'un partage)*" VUIBERT, Paris 1992, page 165 – 166.

أ. الضريبة النسبية (L'Impôt Proportionnel): كل صنف من الدخل يسدد نسبة خاصة به مثلا 10000دج يقابله 01 % إلى غير ذلك.

ب. الضريبة التصاعدية (l'impôt Progressif): تزيد قيمة الضريبة المفروضة على الدخل بزيادة قيمته ، مثل IRG (Impôt sur le Revenu Global)

مثلا: 100000 دج ← 10 % (قيمة الضريبة 1000 دج).

200000 دج ← 20 % (قيمة الضريبة 2000 دج).

ج. الضريبة التنازلية (Impôt Dégressif): إنّ الحصة التي تمثلها هذه الضريبة بالنسبة لمجموع الدخل تنخفض كلما زاد هذا المجموع، و هذه الحالة تمثلها الرسم على القيمة المضافة.

المعلم الثالث: هومرحلة تسديد المكلفين بالضريبة، و يتم ذلك إما بصفة مباشرة، كما هو الحال بالنسبة للضريبة على الدخل، أو بصفة غير مباشرة مثلما هو الحال بالنسبة للرسم على القيمة المضافة. و تعتبر المرحلة الأولى و الثانية (المعلمين 1و2) حاسمة، فمعرفة الدخل الخاضع للضريبة و معدلها و التصريح بالدخل الحقيقي، هي شروط أساسية لضمان فعالية الاقتطاعات، كما أن بعض المداخيل تفرض عليها ضرائب مرتفعة نسبيا، و هذا الأمر يتوقف على المشرّع الجبائي. و تؤثر الضرائب إما على حجم الدخل أو هيكله، فكلما كانت الاقتطاعات مرتفعة كلّما كان حجم الدخل المحصل عليه بعد الضرائب منخفض (الدخل المتاح). و أما أثرها على هيكل الدخل فيتعلق بنوع الدخل الخاضع للضريبة من حيث أنها أجور، أرباح أو مداخيل الملكية أو الثروات أو مداخيل المتقاعدين. فلا يمكن أن تتقلص فجوة المداخيل بين مختلف فئات المجتمع باستخدام نظام الاقتطاعات الإجبارية المفروضة على الدخول إلا إذا كان هناك نظام ضريبي متزايد، كما أشرنا اليه من قبل. فكلما كانت المساهمة الجبائية من الثروات مرتفعة، كلما كانت آثارها على تقليل فوارق الدخل إيجابية، و هذا ما يدل على أنّ النوعين الآخرين من الضرائب (النسبية و المتناقصة) لا يمكنها أن تؤدي هذا الدور المتمثل في تحسين التوزيع النهائي للدخل، بل لا يمكنها ذلك إلا من خلال النوع الثاني من الاقتطاعات المتمثلة في الاقتطاعات شبه الجبائية أو ما تسمى الاشتراكات الاجتماعية[29].

[29] S.D'AGOSTINO, G. TROMBERT. Ibid page 167 – 168.

2. الاشتراكات الاجتماعية (Les cotisations sociales): إن الاشتراكات الاجتماعية تشبه الاقتطاعات من حيث كونها هي الأخرى إجبارية، إلا أنها موجهة لتمويل الحماية الاجتماعية.

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الاشتراكات:

- الاشتراكات حسب طبيعة الأعوان الاقتصاديين الذين يدفعونها، فاشتراكات الأجراء تختلف عن اشتراكات أرباب العمل.
- الاشتراكات حسب نوع النفقة التي يجب أن تغطيها، و ذلك تبعا لنوع المخاطر الاجتماعية التي يواجهها المواطن و منها؛ الشيخوخة، الأمراض، حوادث العمل، البطالة، التقاعد.....الخ.

3. تطور هيكل الاقتطاعات: يتكون هيكل الاقتطاعات كما أشرنا إليه من الضرائب و الاشتراكات الاجتماعية، إلا أن هذا الهيكل يتغير مع مرور الزمن، خصوصا و أن نسبة الاقتطاعات من PIB لها أهمية بالغة لمعرفة مسار النشاط الاقتصادي، و بالتوازي فإن معرفة حصة الضرائب و الاشتراكات من الناتج الداخلي الخام (PIB) تعكس صورة واضحة حول سياسة الدولة، أولا في تقليص التفاوت الدخلي، و ثانيا تعكس فعّالية النشاط الاقتصادي للبلد، فكلّما كانت الضرائب و الرسوم مرتفعة، فهذا يوحي بأن الدولة تسعى إما لتشجيع الطلب النهائي أو تعمل على كبح نموه. و يثور الجدل حاليا فيما تعلق بنوع هذه الاقتطاعات الأحسن أداء. فمثلا في حالة تمويل التعويضات العائلية هل نستخدم الاشتراكات الاجتماعية أم التمويل بالضريبة ؟.

الفرع الثاني: التعويضات

إن الغرض من التعويضات هو تغطية نفقات خاصة، و هي تتكون بشكل كبير من الاشتراكات. فاشتراكات البطالة تسمح بتمويل التعويضات التي يستلمها البطالون، و نفس الشيء يقال عن التقاعد. و أما الضرائب فهي تختلف عنها كليا، فالمكلف بدفع الضريبة لا يعلم هل يتم بها تمويل التعليم أو النفقات الطبية. أو العسكرية.....؟ و لهذا يظهر التساؤل التالي: كيف يعمل نظام التعويضات ؟.

إنه لا يمكن فهم نظام التعويضات إلا إذا تتبعنا مراحله التاريخية. فهو معقّد جدّا، و هذا التعقيد هو رهان النضال الاجتماعي. فكل فريق ينظر إليه من زاوية؛ فنقابات العمال يعتبرونه نظام

يتعلق بتوسع نظام الحماية. أمّا أرباب العمل فيعتبرون هذه النظرة خاطئة و غير صحيحة فهي نوع من التكاليف.

هناك أكثر من منطق يسمح لنا بفهم عمل نظام التعويضات. منطق المؤسسة و عقلانيتها التي تبحث عن عدالة المنافسة و تسيير فعال و ناجع لليد العاملة، و منطق القوى المتناقضة مثل الأجراء مقارنة بالإطارات(Cadres par rapport aux salariés)، و منطق خاص بمختلف أنواع المخاطر (الشيخوخة، الأمراض، التقاعد....)[30].

1. أنواع المخاطر و تغطيتها:

إن أكبر المخاطر المعروفة هي الشيخوخة، الأمراض، البطالة، تكاليف الأسرة و العجز. يمكن تصنيف التعويضات التي تغطي هذه المخاطر إلى صنفين:

- **تعويضات طبيعية:** يتم التعويض المالي بتقديم المبرّرات عن النفقات الفعلية التي قام بها الفرد مثل تعويضات المصاريف الطبية وشراء الأدوية بتقديم الوصفة الطبية.

- **تعويضات نقدية:** يتعلق الأمر برفع و تحسين مستوى الدخل بدون أن يكون المستفيد من هذا الإجراء قد قدّم تبريرات لنفقاته الفعلية (مثل احتساب راتب يومي للمريض أو المرأة الحامل المنقطعة عن العمل، المنح العائلية، مرتبات المتقاعدين، إعانات البطالة....).

إضافة إلى هذين النمطين الرئيسيين من التعويضات، هناك خدمات جماعية مقدمة بصفة مجانية أو شبه مجانية (مثل التعليم و الصحة العامة)، و كذلك الإعفاء و التخفيف من الضرائب (التعويضات الجبائية)[31].

تدل شروط المساهمة في هذه التعويضات و كذلك المبلغ الموافق عليه على نوع المنطق الذي تستخدمه هذه التعويضات و كذلك ميزتها: فإما أن التعويضات تؤخذ على حساب الدخل الشخصي الذي يستفيد من الدفعات المالية، و بصفة عامة تحدد شروطا لا يجب تجاوزها (الحد الأدنى للشيخوخة....). فهذه الدفعات لها فعالية مستمرة في عملية إعادة توزيع الدخل لأنها تصيب

---

30 S.D'AGOSTINO, G. TROMBERT. Ibid page 172.

31 S.D'AGOSTINO. G. TROMBERT Ibid page 172 – 173.

أصحاب الدخل الضعيف أو المتوسط، و بهذا يمكن أن تتقلص الفجوة بين مداخيل الأفراد عن طريق رفع مداخيل الفئات الضعيفة. و إمّا أن تكون هذه التعويضات مستقلة و غير مرتبطة بالدخل (المنح العائلية، التقاعد) مثل تقديم المنح و التحفيزات المالية للأسر ابتداءا من ولادة الطفل الثاني، مهما كان مستوى دخل الأسر. و هذا الإجراء يؤدي إلى تخفيف الفوارق بين موارد الأسر الفقيرة و الغنية.

2. تطور ونـــمو المداخيل الاجتماعية:

قد يكون نمو التعويضات الاجتماعية (المداخيل الاجتماعية) أسرع من نمو الناتج الداخلي الخام أو الدخل الأوّلي للعائلات، و هذا التسارع يبيّن وزن و أهمية هذه التعويضات بالنسبة لـــ PIB أو الدخل المتاح، و هو الأمر الذي يؤكّد ثقل المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة.

3. أنواع التعويضات

إن التعويضات هي وسيلة لتغطية خطر إجتماعي و أهم هذه الأخطار هي:

تعويضات الشيخوخة: هي أحد أهمّ أنواع التعويضات الاجتماعية، و هي عملية انتقال الموارد و تحركها عبر الزمن. فبسبب عدم وجود تضامن أسري (بين العائلات)، ينظم هذا التحرك في الموارد في إطار مؤسساتي، من طرف صناديق التقاعد عن طريق الاشتراكات (تضامن اجتماعي).

إن حجم المعاشات ارتفع في السنوات الأخيرة، و أهم العوامل المساعدة على ذلك هي أولا: ارتفاع متوسط التقاعد، فإذا كانت مدة الاشتراكات الاجتماعية طويلة، و كان الحد الأدنى للشيخوخة قد زاد، فإن ذلك يسمح بالحصول على دخل تقاعدي مرتفع نسبيا. و في بعض الفترات، قد يكون هذا النموّ أكبر من نمو مداخيل الأفراد النشطاء حسب وتيرة نمو النشاط الاقتصادي. و ثانيا: النمو المطلق لعدد الأشخاص المسنين. و ثالثا: أن أغلب هؤلاء المسنين هم متقاعدون (كانوا يزاولون فيما مضى نشاطا).

و عند دراسة مداخيل المتقاعدين يمكن أن نلاحظ وجود التفاوت الدخلي بينهم، و ذلك تبعا لنوع النشاط الذي كانوا يمارسونه من قبل، و إن كان هذا التفاوت أقل حدة ممّا كان أثناء النشاط، وهذا لأن اختلاف الأجر الأساسي من شخص إلى آخر هو الذي يصنع الفارق الدخلي.

التعويضات الصحية و الطبية: هذه التعويضات تموّل استهلاك السلع و الخدمات الصحية (أمراض، حوادث العمل).و يعدّ معرفة هيكل استهلاك الدواء أمر مهم لمعرفة مجالات الإنفاق وقيمة هذه التعويضات.

إن التقدم التقني لوسائل العلاج و الطب بسبب تغير الهرم السكاني، هو الذي يفسر نمو الإنفاق على الصحة، فزيادة عدد الشيوخ تتطلب و سائل علاج متقدمة و متتالية، و لهذا نجد أن الدول الغربية تنفق جزءا مهمّا من الدخل القومي على الصحة. و من أهم النماذج في ذلك: بطاقات الاستشفاء المجاني، و بطاقة اقتناء الأدوية بالمجان، النظام التكميلي للتعويض (80 % يمنحها الضمان الاجتماعي و 20 % المنظمات الخاصة مثل CAAT و CAAR....).

المنح العائلية: قبل أن يتم إنشاء القوانين التي تسمح للأسر بالحصول على المنح العائلية كان أرباب العمل هم الذين يتحملون هذه التكاليف في الماضي القريب. و تتكون هذه التعويضات من قسمين رئيسيين؛ تعويضات الأمومة (أجرة لصالح النساء الحاملات في حال إنقطاعهن عن العمل)، و التعويضات العائلية مثل، المنح العائلية و تعويضات السكن...الخ. و هذه التعويضات تحقق بعض الأهداف أهمها:

-الإنصاف الاجتماعي عن طريق تعويض التكاليف العائلية (إعادة التوزيع الأفقي).
- هدف اجتماعي من خلال إعادة توزيع الدخل العمودي.
- هدف ديموغرافي من خلال تشجيع النسل.

إنّ الجدل القائم حول التعويضات العائلية يدور في نقطتين؛ الأولى وهي نمط التمويل، فعموما هي اشتراكات العمّال التي تعتبر إيرادات تمويل هذه التعويضات، و النقطة الثانية هي طبيعة الأسرة؛ هل نأخذ في الاعتبار الأسر غير الشرعية ؟ لأن تقديم التعويضات العائلية لصالح هذه الأسر خصوصا ما تعلّق بالأطفال يتطلب تقديم وثائق، أوّلا إدارية، و ثانيا إذا كان الأطفال متمدرسون فلا بد أن تقدّم هذه الأسر وثائق أو مبررات تبيّن تمدرس الأطفال حتى تحصل على التعويضات.

تعويضات البطالة: هناك عدة تنظيمات أنشأت من أجل تعويض البطّالين، و كلما زادت نسب البطالة فان ذلك يستدعي انتهاج وسائل و سياسات مغايرة عمّا كانت عليه في الماضي. ترتبط تعويضات البطالين بمدة الانتماء إلى هذه المنظمات، و من أنواعها:

1) التعويضات التضامنية حيث يكون مصدرها إعانات الدولة.

2) التقاعد المسبق (Préretraite): يمكن للدولة أن توجه بعض العمال إلى التقاعد إذا كان سنّهم قريبا من السن المحدد له، فنجد عند تسريح العمال يوجه بعض العمال مباشرة إلى التقاعد فيكونون تحت نظام نصف تقاعدي (Demi retraite)، و يكون دخلهم يختلف عن الدخل الحقيقي للتقاعد، فهم لا يستوفون كامل دخلهم إلا عند بلوغهم سنّ التقاعد، و قد اعتبر بعض المؤلفين أن هذا الدخل الممنوح لهؤلاء الأشخاص تعويضا عن البطالة[32].

المطلب الرابع: نتائج إعادة توزيع الدخل

الفرع الأوّل: إعادة التوزيع الأفقي و العمودي:

تعرف سياسة إعادة توزيع الدخل على أنّها انتقال القدرة الشرائية من الأغنياء نحو الفقراء. و هو ما يمكن تسميته بإعادة توزيع الدخل العمودي. فهناك دراسات عديدة أقيمت على الاقتصاد البريطاني في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي أظهرت أن آثار هذه العملية هي ضعيفة سواء بالنسبة لفئات الدخل أو الدخل الفردي و أظهرت النتائج التالية:

الجدول(8): تقدير نفقات (اقتطاعات) و تعويضات الطبقة العمالية لعدة سنوات(بريطانيا):

السنوات	ضرائب مباشرة و غير مباشرة مسددة	الإدارات او الإعانات المستلمة من الطبقة العمالية و التي دفعتها الدولة (تحويلات اجتماعية، إعانات...)	الضرائب الصافية المدفوعة
1938	499	417	82
1947	1589	1274	315
1948	1757	1446	311
1949	1791	1652	139

Source : Raymond Barre, Ibid page 278.

[32] S.D'AGOSTINO, G. TROMBERT. Ibid page 182.

يتضح من الجدول أن هذه الطبقة العمالية قد سددت نحو النظام الضريبي تقريبا نفس الإعانات و التعويضات و التحويلات الاجتماعية المدفوعة من قبل الدولة.

يمكن أن تكون إعادة التوزيع أفقية و تُحدث هبوطا في مستوى الدخل. ولكن هذا النزول يلعب دورا نفسيا أكثر منه ماليا، ففوائد إعادة التوزيع الأفقي تظهر في كل فئات الدخل و خصوصا على مستوى الاستهلاك (تغير في الميل الحدي للاستهلاك لكل الفئات).

إن نتائج إعادة توزيع الدخل لا يمكن قياسها بشكل بسيط نظرا لكونها معقدة، و ذلك تبعا لصعوبة قياس مكوناتها (الاقتطاعات و التعويضات).

الفرع الثاني : فعالية إعادة توزيع الدخل:

هناك جملة من الانتقادات وجهت إلى هذه السياسة. فالنظام الجبائي (الاقتطاعات) أو شبه الجبائي (التعويضات) يمكن أن يؤثر على الإنتاج الكلي و ذلك إذا أخذنا في الحسبان أنها تمس المقومات الاقتصادية، و التي يرتكز عليها النمو الاقتصادي. و مخاطرها تتلخص في ما يلي:

أولا: بما أن التكاليف الجبائية و شبه الجبائية تقع غالبا على عاتق الطبقة الوسطى والفقيرة، فإن ذلك قد يسبب تخلف النشاط الاقتصادي أو التوقف من مزاولته، بسبب تدهور مستوى الدخل (انخفاض الدخل المتاح) تحت تأثير الاقتطاعات الجبائية المرتفعة.

ثانيا: قد يتأثر الادخار و الاستهلاك بهذه السياسة، فلا يمكن لهذه السياسة أن تكون فعّالة إلاّ إذا صحبها انتقال فعلي للقوة الشرائية من الدخول المرتفعة نحو الضعيفة. و تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن المستفيدين من إعادة توزيع الدخل هم ضحية ارتفاع الأسعار، حيث لا يتم إيقاف هذا الارتفاع إلا إذا تمّ تمويل المداخيل الاجتماعية بواسطة الضريبة المرنة و ليس بإصـــدار نقود جديدة، و تحويلها إلى الفئات الدخلية الضعيفة. هذا إضافة إلى أن فعالية هذه السياسة لا ترتبط فقط بحجم الناتج محل التوزيع و لكن بهيكله، و عليه فإن صرف و توجيه هذه السياسة لفائدة محدودي الدخل من شأنه أن يخلق نموا في الانفاق على بعض السلع و الخدمات التي تزيد من قيمة الناتج فيما بعد عن طريق تشجيع الطلب.

ثالثا: حتى نضمن فعالية لهذه السياسة لا بد أن تكون وسائلها مستخدمة بصفة عقلانية و رشيدة. فاختلاف نتائج هذه السياسة كما تظهر من بلد لآخر رغم أنها تحتوي على نفس الوسائل، إنما يعود إلى كيفية تسييرها، حيث لا بد على الساهرين على تطبيقها أن تكون لديهم مرونة مقارنة مع تغير الأحوال و النشاطات الاقتصادية للبلد. فمثلا نجد أن نسب الاقتطاع مهما كانت كبيرة (السويد أكثر من 50 %) لا بد أن تقابلها تعويضات مناسبة جدا، أو أن يتم تقديم المنح و الإعانات لكن ليس لها منطلق ضريبي عام، بمعنى لا بد أن تمس الضريبة الفئات الدخلية المرتفعة و المداخيل العقارية (الضريبة على الثروة و الممتلكات...)، وليس المداخيل الأجرية.

رابعا: تتمثل فعالية هذه السياسة من خلال دورها المهم في المجال الاقتصادي و المتمثل في اهتلاك و صيانة رأس المال البشري.

خاتمة

لقد أصبحت سياسة إعادة توزيع الدخل أو ما يعرف بالدورة الثانية لتزظيع الدخل، أكثر أهميّة في تشكيل معالم خريطة توزيع الدخول الشخصية، ولا سيما في ظلّ تطوّر وزيادة و نـــموّ دور المدفوعات التحويلية فيما بين الأفراد، وكذلك نـــمو الإعانات الحكومية، ونفقات الدولة على التعليم والصحّة وغيرها من النفقات الضرورية، والتي لها أثر مباشر على الدخل النهائي للأفراد و للأسر. كما أنّ لتحويلات العاملين بالخارج دور مهمّ في تقليص تفاوت المداخيل بين الأفراد، خصوصا لدى الدول المصدّرة للعمالة، ولهذا على الدولة أن تسعى إلى جعل سعر الصرف أكثر مرونة حتى تكون سياسة إعادة التوزيع أكثر فعّالية. وفي هذا الشأن تظهر الحاجة الملحّة إلى وجود نظريات حديثة تبرز دور الدولة ومجال تأثيرها، خصوصا في فرض الضرائب و تقديم الإعانات وترشيد الاستهلاك.

الفصل الخامس

الأزمة الاقتصادية

وتوزيع الدخل في الجزائر

مقدمة

لقد عرف الاقتصاد الجزائري انحطاطا كبيرا و واضحا في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات، و كان لهذا التدهور آثار سلبية على حياة المواطنين في مختلف المجـــالات و الميادين. و قف اتبعت الجزائر جملة من الإصلاحات قصد تحقيق مستويات مقبولة من التنمية، إلا أنها تميزت بعدم الجدّية وسوء التسيير، فقادت البلاد إلى أزمة اقتصادية حقيقية، ظهرت معالمها خصوصا بعد تدهور أسعار المحروقات، وتدنّي المداخيل الجبائية والتي كانت تعتمد عليها في دفع عجلة النمو الاقتصادي، و لذلك فإن الحديث عن الأزمة الاقتصادية في الجزائر ليس بالأمر السهل، نظرا لارتباطها بأزمات أخرى متفرقة، أزمة سياسية، اجتماعية، ثقافية ودوليّة.... التي كان لها الأثر المباشر على تغير العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية للبلاد. و السؤال الذي يطرح نفسه، هو في الحقيقة لب أيّ دراسة تحاول كشف الغطاء عن النتائج التي وصلت إليها وضعية الاقتصاد الجزائري وهو:

أولا: ما هو هيكل توزيع الدخل في الجزائر ؟ وهل أنّ آليته هي التي قادت إلى أزمة اقتصادية؟

ثانيا: إذا كانت هناك أزمة اقتصادية، و استطعنا أن نحدد تاريخ بدايتها، و التي ترجعها معظم الدراسات إلى فترة الثمانينات حيث انهيار أسعار البترول و ارتفاع المديونية الخارجية، ما هي آثارها على توزيع الدخل بين الأفراد، و هل يمكن أن تكون هذه الأزمة هي سبب اختلال آلية توزيع الدخل ؟ أو أن هناك جذور لسوء توزيع الدخل في البلاد ما قبل الثمانينات هي التي ساهمت في حدوث الأزمة الاقتصادية، و بالتالي انحراف آلية توزيع الدخل حاليا ؟

إذن نحن أمام سؤال جوهري رجعي، فبالنسبة للشطر الأول، يمكن أن ندرس سوء استغلال الثروات و هيكل توزيعها على الأفراد، و المدة الزمنية المستغرقة لتحقيق المشروعات و البرامج (المخططات)، و التي كانت لها يد مباشرة في بداية التدهور الذي عرفته البلاد في سنوات الثمانينات و الذي نتج عنه أزمة في مختلف المجالات.

إن الأزمة التي أصابت البلاد هي أزمة معقدة نظرا لتداخلها مع أحداث أخرى، و نظرا للأبعاد التي اتخذتها، فلا شك أن الذي زادها تعقيدا هو العنصر البشري، و الذي نطلق عليه أزمة رأس المال البشري الجزائري. و إن حديثنا سينصب على حصر الأزمة في المجال الاقتصادي و من جهة توزيع المداخيل، لأن الحديث عن كل شعب الاقتصاد الجزائري يحتاج إلى أكثر من دراسة.

أما الشطر الثاني من السؤال و المتعلق بجذور الأزمة الاقتصادية، قد يكون سوء توزيع الدخل هو سبب الأزمة و نتيجة لها، و بذلك يكون نمط توزيع الدخل في أي فترة هو الذي يتحكم في آليته في الفترات الموالية، و هذه الدراسة سنستبعدها، حتّ لا ندخل في تفاصيل حالة الاقتصاد الجزائري إبان الاستعمار و الفترة التي أعقبت الاستقلال، وصولا إلى الثمانينات. و على هذا الأساس ستكون نقطة انطلاقنا من منتصف الثمانينات، حيث أن انهيار أسعار البترول و تقلبات أسعار المواد الأساسية، و ارتفاع المديونية، و سوء استغلال الموارد الوطنية المتاحة هي التي أثرت على حالة الاقتصاد الجزائري.

سيرتكز هذا الفصل على إبراز أثر الأزمة على آلية توزيع الدخل، باعتبار أنّه لا يمكن أن نحدد هذه الآلية دون دراسة وتحديد طبيعة الأزمة الاقتصادية ومعالمها، ومختلف الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، وسنستهلّ دراستنا بالتعرّف على طبيعة الاقتصاد الجزائري، ومسار تطوره نحو الأزمة. وعلى هذا الأساس نقسّم هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- ✓ طبيعة الأزمة الاقتصادية ومعالمها.
- ✓ سياسات التصحيح الهيكلي.

المبحث الأول: طبيعة الأزمة الاقتصادية ومعالمها

قامت الجزائر منذ نيلها للاستقلال بتبنّي برامج تنموية طموحة، اعتمدت فيها بدرجة كبيرة على تكثيف الصّناعات الثقيلة و التحويلية، وقد وظفت من أجل ذلك مبالغ مالية معتبرة، و استطاعت بفضل الجباية البترولية تحقيق و إنشاء مؤسسسات ضخمة في شتّى القطاعات، و على وجه التحديد الصناعات الطاقوية البترولية، الكيمياوية و صناعة الحديد و الصلب. إلا أن اعتماد الجزائر على منتوج واحد في الصادرات و تبعيّتها الاقتصادية و النمو السكاني و سوء التسير البشري للمؤسسات و الموارد المتاحة الذي تزامن مع تراجع الارادات الجبائية من صادرات النّفط، أدخل البلاد في اختلال اقتصادي عميق، و ظهرت بذلك معالم الأزمة الاقتصادية بكل جوانبها.

و لأجل تشخيص هذه الأزمة، لابدّ من معرفة طبيعة السياسات المنهجة قبل سنة 1989، حيث تعتبر هذه الأخيرة المرحلة الجديدة التي دخلتهاالجزائر، و هي تنوي الدخول إلى اقتصاد السّوق من جهة، و كذلك معرفة نمط تطور الاقتصاد الجزائري و معه الأزمة خلال هذه الفترة.

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل 1989

لقد اعتمدت الجزائر على سياسة تقويم المحروقات، و التي بفضلها كانت تقوم بالاستثمارات العمومية في القطاعات الإنتاجية، و قد أدت هذه السّياسة إلى توسيع الاستدانة الخارجية، فاضطرت البلاد إلى وضع مخطّطين تنمويين، يعرفان بالمخطط الخماسي الأول و الثاني، و الّذي بموجبه تم الانتقال إلى الاستثمار في الهياكل القاعدية و الاجتماعية على حساب القطاعات الإنتاجية، و كان الهدف من هذين المخططين هو تحسين استخدام الطاقات الكامنة للإنتاج. و تمّ إقرار إصلاح المؤسسات على مرحلتين:

الفرع الأول: إعادة هيكلة المؤسسات العمومية

إن هذا المبدأ المندرج ضمن المخطط الخماسي الأول (1980 – 1984) كان صائبا من حيث أن الاقتصاد الجزائري توسّع مقارنة بسنوات ما بعد الاستقلال، و أنّ عدد المؤسسات

العمومية قد زاد في هذه الفترة، و كان معظمها يعاني من مشاكل عديدة، أهمّها هو درجة التركيز العالية الّتي تميّزت بها، و هذه المؤسسات عرفت العديد من النّقائص أهمّها:

1. عدم التحكم في السياسات التكنولوجية، وهو ما أدى إلى اضطراب العملية الإنتاجية.
2. عدم التحكم في محاسبة المؤسسات خصوصا ضبط المخزونات و توظيفها، إلى جانب عدم استخدام المحاسبة التحليلية، و هي الوسيلة الفعالة في ضبط التكاليف، و بالتالي ترشيد الأسعار.
3. عدم وجود رقابة محاسبية خارجية، مما يسهل من الاختلاسات و تفشّي العراقيل التي تحول دون تطوير المنتوج و لا المؤسسة.
4. كل هذه الصّفات التي تميزت بها المؤسسة العمومية كانت موجودة في بيئة تسيّرها البيروقراطية و الرّشوة و المحسوبية، التي أثرت على علاقات الإنتاج، التوزيع و الاستهلاك.

إن هذه المبررات هي التي عجّلت بإعادة النظر في تنظيم الاقتصاد الوطني، و ذلك في إطار تنظيم المؤسسات العمومية التي تعتبر عمود الاقتصاد. فصدر مرسوم إعادة هيكلة المؤسسات في 14 أكتوبر 1980، و من بين أهدافه[1]:

1. إدخال المزيد من المرونة في تخصيص المؤسسات و الفصل بين مهمّتي الإنتاج و التوزيع.
2. الاستغلال العقلاني للكفاءات و الموارد المادّية المتاحة من أجل التّحكم في الإنتاج لتوفير الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة.
3. التّطبيق الفعلي لمبادئ اللاّمركزية، وذلك بالنّهوض بالاقتصاد الجهوي و المحلّي، و هذا من خلال توزيع الأنشطة بكيفية متوازنة عبر التّراب الوطني.

و تمّت في نهاية 1983 تجزئة نحو 100 مؤسسة عمومية كبيرة –تضمّ ثلاثة أرباع النّشاط الاقتصادي– إلى حوالي 500 مؤسسة جديدة. و قد شهدت المؤسسة العمومية شكلين من إعادة الهيكلة و هما :

[1] بن ناصر عيسى، مرجع سبق ذكره صفحة 210.

I. إعادة الهيكلة العضوية: و هي القضاء على الأشكال التنظيمية الّتي كانت سائدة مثل الحجم الكبير و مركزية القرار و سوء توزيع العمّال. و لهذا تم تجزئة المؤسسات الأم إلى وحدات صغيرة و متوسطة متخصصة في نشاط معيّن و ذلك وفق بعض المعايير:

- **التّخصص في تقسيم شركات الدولة**: بمعنى تقسيم المؤسسات العمومية – و التي تعتبر كلها ملك للدولة- إلى مؤسسات صغيرة، استنادا إلى مبدأ تخصيص النشاطات؛ أفقيا مثل مؤسسات النسيج بالحرير، و أخرى بالصوف، و عموديا مثل فصل الأنشطة (إنتاج، توزيع). و الملاحظ على هذا التقسيم أن الصيغة الجديدة للمؤسسة العمومية ما هي إلا تقسيم لأملاك الدولة.

- **التقسيم الجهوي للمؤسسات**: بمعنى تقسيم المؤسسات الكبيرة المتواجدة في مدينة ما (الجزائر العاصمة) إلى وجدات صغيرة تابعة لها في مناطقة أخرى، بمعنى إنشاء فروع إنتاجية تابعة للمؤسسة الأم، وهذا في مناطق تتوفّر على بعض الخصوصيات مثل توفر المواد الأولية، وسائل النقل، اليد العاملة ... الخ.

إن تجزئة المؤسسات العمومية لم يكن سوى تقزيمها، و هذا ما أدى إلى تجريدها من بعض الخصائص مثل تدهور البحث العلمي و التكنولوجي، و بالتالي لم يحصل تطوير للمنتوج، و لم تحدث ترقية نوعيته، و غاب الابتكار و الاختراع. هذا إلى جانب عيوب توزيع المخاطر بين العديد من النشاطات و الوحدات و المناطق، و تعويض الخسائر فيها بالأرباح المحققة في نشاط أو منطقة أخرى تابعة لها.

إن هذه السياسة صارت في إتجاه عكسي تماما لذلك الاتجاه الذي سارت فيه المؤسسات الاقتصادية في العالم[2]. هذا إلى جانب أن هذه السياسة كلفت المؤسسات مبالغ مالية كبيرة، فظهرت خصوم ميزانيتها أكبر من أصولها، بسبب ضعف الإنتاجية، و هذا ما أدى بالسلطات إلى اللجوء إلى نوع ثان من إعادة الهيكلة و هي إعادة الهيكلة المالية.

---

[2] محمد بلقاسم، حسن بهلول *"الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية"* مطبعة دحلب، الجزائر 1993، صفحة 48.

II. إعادة الهيكلة المالية: لقد بلغت المديونية الداخلية للمؤسسات العمومية مستويات خطيرة، فارتفعت مستحقات الخزينة إلى 210 مليار دج في 1982 بعد ما كانت 123 مليار دج في 1979[3]، و هذا بالرغم من مخططات التطهير المالي الذي شهدته المؤسسات في سنوات السبعينيات. و لأجل ذلك تمّ تبني مخطط آخر لإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات، و لكن ليست محصورة في المستوى المالي فقط، بل تمتدّ إلى نوعية النشاطات الواجب تأديته من طرف المؤسسة، لتحقيق استقلاليتها المالية، و هذا حتى لا تعتمد باستمرار على إعانات الدولة. و بمعنى أدق مساعدة المؤسسة على مواصلة نشاطها من خلال تزويدها بغلاف مالي يستند إلى طبيعة النشاط الاقتصادي و أهميته و حجمه، و كل هذا في إطار مجموعة من الإجراءات تلتزم بها المؤسسة أهمها:

- **الإجراءات المالية:** و التي تهدف إلى تحقيق توازن مالي من خلال إعادة جدولة ديون المؤسسة، و إعادة النّظر في القروض الممنوحة لها و معدلات فائدتها و تاريخ استحقاق الديون، و كذلك تصفية الديون في ما بين المؤسسات.
- **الإجراءات التنظيمية و التسييرية:** من خلال إتباع سياسة تكاليف دقيقة باستخدام المحاسبة التحليلية.
- **الإجراءات التي تستهدف تحسين الإنتاجية:** خصوصا إنتاجية العمل.

الفرع الثاني: استقلالية المؤسسات العمومية

تعرف استقلالية المؤسسات بأنها حرية اتخاذ القرارات و التّصرف من طرف إدارة المؤسسة فيما يتعلق بنشاطاتها و بالأسلوب الذي يمكنها من تحقيق نتائج إيجابية[4]، و هذه السياسة كما هو واضح من التعريف تهدف إلى إعطاء الحرية للمؤسسة في التكفل بأنشطتها، و وضع الاستراتيجيات المناسبة الخاصّة بها، و تفعيل المبادرة و المخاطرة باعتبارهما أساس التقدم و النجاح، لتحقيق الأرباح الميثالية التي بها تغطّي حاجاتها من الاستثمار و الاستهلاك.

تحتوي هذه السياسة على إطارين متوازيين و هما الاستقلالية القانونية و المالية.

---

[3] Mustapha BABA AHMED. « *L'Algérie : diagnostic d'un nom développement* » , édition L'Harmattan, Paris, 1999, page 90.

[4] Youcef DEBBOUB, « *Le nouveau mécanisme économique en Algérie* », OPU, Alger, 1995, page 29.

I. **الاستقلالية القانونية**: ظهرت ملامح الإصلاح الفعال، و تنظيم الاقتصاد الوطني بدءا من سنة 1986، و تجسّدت من خلال جملة من المشاريع القانونية التي أصدرت، و التي تنص على منح المزيد من الاستقلالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية، و بدأ العمل بها سنة 1988، و هي تضم ثلاث مراحل:

- إنشاء صناديق المساهمة.
- مرحلة انتقال المؤسسات إلى نظام الاستقلالية، حيث سيمكنها هذا النظام من القيام باتخاذ عدّة قرارات.
- تكوين هيئتين داخل المؤسسة العمومية و هما: الجمعية العامة و التي لها ميزة أساسية متمثلة في المشاركة الفعلية في تسيير المؤسسة من جهة، و مجلس الإدارة و له دور محوري مزدوج يتمثل في التّوجيه و الرقابة و حرية اختيار المدير العام المشرف على عملية التسيير من جهة ثانية.

لقد جاءت هذه التشكيلة من القوانين في مجملها منهية لفترة ثلاثة عقود تقريبا من التسيير الاقتصادي الموجه (الاشتراكي)، و كانت أهدافها الأساسية هي التّوجه نحو اقتصاد السوق.

II. **الاستقلالية المالية**: لقد ترجمت الاستقلالية القانونية للمؤسسة بفصل الذّمة المالية لها –و التي تشمل الممتلكات و الأموال النقدية- عن الذّمة المالية للدولة و عن الخزينة العمومية، و بالتالي فهي عملية منح الصّفة التجارية للمؤسسات.

إنّ هذه الإصلاحات المطبّقة على مستوى الاستقلال المالي و القانون للمؤسسة اصطدم مع انهيار أسعار البترول سنة 1986، فجعل هذه المؤسسات عاجزة عن تموين و إعادة تمـــوين نفسها. و قد أخذت وتيرة الإصلاحات تتزايد إبتداءا من سنة 1989، بعد التعديل الدستوري و مجيء الحكومة المعروفة بحكومة الإصلاحات الاقتصادية ذات التوجه نحو اقتصاد السّوق، فصدر قانون النّقد و القرض (90/10) المؤرّخ في 14 أفريل 1990، ثم صدور قانون توجيه الاستثمارات (93/12) المؤرّخ في 05 أكتوبر 1993، و الّذي جاء بتشجيعات و امتيازات و ضمانات عديدة

بالنسبة للمستثمر المحلي و الأجنبي. و قد ساعد هذه الإصلاحات المؤسسات المالية الدولية، بعد عقد اتفاقين للتّثبيت، الأول في 30 ماي 1989 و الثاني في 01 جوان 1991[5].

المطلب الثاني: نتائج الإصلاحات

إن نظام اقتصاد السوق يفرض جملة من الشروط و المبادئ أهمها هو حرية انتقال عوامل الإنتاج، و على وجه التحديد، المواد و رأس المال و العمالة، و هذه العناصر كانت محل قيد في النظام الاقتصادي الجزائري المعتمد على سياسة التوجيه المركزي، فهي إذن مقيدة إما من حيث توزيعها بين مختلف الاستخدامات أو من حيث توزيع الناتج الصافي بينها في شكل مداخيل للأشخاص.

لعل أهم الناتج التي تؤكد فشل الإصلاحات الذاتية هو بروز اختلالات عديدة أهمها[6]:

الفرع الأول: السياسة الميزانية

لقد كان لارتفاع البترول في الفترة (70-80) آثار إيجابية على الادخار الدّاخلي و الرّصيد الميزاني، حيث كان في حالة فائضة، تمّ به احتواء نمو الدين الخارجي، حيث بلغ الرصيد الميزاني 28% و 30% من المداخيل الإجمالية خلال سنتي 1980 و 1981 على الترتيب[7]. و بسبب تدهور مداخيل المحروقات انتقل الرّصيد الميزاني إلى حالة عجز يقدّر بـــ 09%من PIB في سنة 1984 و 11.8% سنة 1986، و 19.7% سنة 1988. أما الضريبة على المداخيل فتراجعت بالرغم من ارتفاعها المطلق، فالحصيلة النسبية لهذا المصدر انتقلت من 73.1% سنة 1980 إلى 51.3% سنة 1987. و أما الضريبة على النفقات فعرفت ارتفاعا خلال الفترة (80-87) و ذلك من 26% إلى 45.6% ثم تراجعت إلى 31.5% سنة 1990. و أما في ما يخص الضريبة على رأس المال فبقيت جدّ متواضعة بالرّغم من ارتفاعها النسبي، فقد انتقلت من 0.9% سنة 1980 إلى 02.8% سنة

---

[5] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي "*مشروع التقرير التمهيدي حول انعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية للتعديل الهيكلي*"، نوفمبر 1998، صفحة 12.

[6] محمد راتول "*العولمة الاقتصادية و تحولات الاقتصاد الجزائري*" الملتقى الدولي الأول حول العولمة و انعكاساتها على البلدان العربية 13- 14 ماي 2001، المركز الجامعي سكيكدة صفحة 333.

[7] Ahmed BENBITOUR « *L'Algérie au troisième millénaire, Défi et potentialité* », édition Marinoor, Alger 1998 page 98.

1990، و هذا التواضع في الجباية على رؤوس الأموال يبين أن السياسة الجبائية التي كانت قائمة كانت تشجّع على التهرب و الفساد الضريبيين و لم تقم بسدّ الثّغرات الجبائية التي أصحت مصدر غنى غير شرعي.

أما من جانب نفقات الميزانية، فتميزت بالتبذير و سوء توجيه الاستثمارات حيث تقلّصت في القطاعات الإنتاجية لصالح الهياكل القاعدية، فانتقلت الأولى من 56% سنة 1980 إلى 24% سنة 1984، لصالح الثّانية التي انتقلت من 30% إلى 55% لنفس السنوات، و هذه الوضعية قادت إلى تطور عجز الميزانية المتراكم بين سنة 1986 و 1993 ليبلغ 115.722 مليار دج. و زاد من تفاقم هذه الحالة هو تباطؤ الإصلاحات الهيكلية بعد سنة 1992، و سوء استغلال الموارد المتاحة للمؤسسات، حيث بلغ المعدّل الوطني لطاقة الاستغلال 20% فقط، و التي كانت لها آثار سلبية على حجم البطالة التي بلغت سنة 1993 حوالي 24.3% و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول(9): تطور نسب البطالة في الجزائر فترة (85 – 93):

السنوات	85	86	87	88	89	90	91	92	93
معدل البطالة	9.7	-	-	12.6	18.1	19.8	20.7	23.8	24.3

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" سبتمبر 1996، صفحة 168.

الفرع الثاني: السياسة النقدية

لقد كان لإصابة الاقتصاد الوطني بالاختناق آثار سلبية على السياسة النقدية المنتهجة خلال تلك الفترة، حيث لجأت السّلطات إلى إصدار المزيد من العملة الوطنية، و التي تطورت بمعدل سنوي متوسط يقترب من 23%. و إذا قمنا بتحليل مكونات هذه الكتلة النّقدية فسنجد أن حجم الذهب و العملة الصعبة انتقلت سلبا من 14% من الكتلة النقدية المتداولة سنة 1980 إلى 1.8% سنة 1990، بنمو سنوي متوسط هو -05.8% بسبب تسديد الدين الخارجي.

أما العنصر الثّاني المكون للكتلة النقدية و هي القروض الممنوحة للاقتصاد فتطورت هي الأخرى باتجاه سلبي من 58% من حجم الكتلة النقدية المتداولة إلى 55.1% بين سنتي 1980 و

1990، أما بالقيم المطلقة فتطوّرت باتجاه موجب من 68.5 مليار دج إلى 214.5 مليار دج، أي بمعدل سنوي متوسط يقدر بـــ 21.3%. و هذا التراجع في حصة هذا العنصر من الكتلة النقدية يفسر بالسياسة المتبعة آنذاك و المتمثلة في تحديد القرض نحو الاقتصاد.

و أما القروض المقدمة للخزينة و الموجهة خصيصا لتغطية النفقات الحكومية و على وجه التحديد الوظيف العمومي (الصحة العامة و التعليم) المتزايدة في ظل تدهور المداخيل الجبائية تحققت ارتفاعا بالقيم و بالنسب من 33 مليار دج إلى 167.7 مليار دج خلال الفترة (80-90) أي من 28% من مجموع الكتلة النقدية إلى 43.1% خلال نفس الفترة، أي بمعدل سنوي متوسط يقترب من 40.8% و هو المعدل الذي يفوق معدل نمو الكتلة النقدية المقدر بـــ(23%)[8].

إن هذه الكتلة النقدية الزائدة كانت موجهة خصّيصا للوظيف العمومي، حيث أن الدولة كانت توظف أعدادا معتبر في مناصب شغل مصطنعة، فنجد عددا لا بأس به من المسؤولين، في حين أن عدد المرؤوسين قليل مقارنة بهم، و لذلك كانت فئات كبيرة من المجتمع تتميّز بقدرة شرائية عالية، و هو الأمر الذي جعل العرض لا يغطّي الطلب.

الفرع الثالث: سياسة الأسعار

I. **أسعار الاستهلاك**: لقد ارتفعت الأسعار بشكل خطير حيث بلغت 23% سنة 1990 و 25% سنتي 1992 و 1993، و كان له الأثر السلبي على نمو الاستهلاك الفردي حيث انتقل من 2% إلى -2.4%، -9.8%، -4.9% و -6.2% لكل من السنوات 1984، 1986، 1988، 1990 و 1993 على التوالي[9].

لقد كان لهذا الارتفاع آثار سلبية على القوة الشرائية للمداخيل (دخل العمل)حيث تراجعت بين سنة 1986 و 1994 بنسبة تقدر بـــ45% مقارنة مع تراجع المداخيل الأخرى التي كانت أقل حدّة.

---

[8] بوزيان العجال "*تقييم كمّي لبرنامج التصحيح الهيكلي للجزائر فترة 1989- 1998، النتائج و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية*" رسالة ماجستير، تلمسان 2005، صفحة 136 - 140.

[9] The World Bank,Report N°12048-AL, May25, 1994, p 03.

II. التضخّم: لقد بلغ معدّلا يفوق 30% بسبب التغير الجدري لسياسة تكون الأسعار، مثل نظام الأسعار الإدارية، و الّذي يترك المؤسسة في حالة شبه احتكار في رفع الأسعار، هذا إلى جانب غياب المنافسة و غياب السلع البديلة، دون أن ننسى دور السّيولة الفائضة و نقص العرض و ارتفاع الطّلب، و ضعف السّياسة النقدية المتمثّلة في إيجاد قنوات الادخار و توجيهه نحو الاستثمار، و الجدول التالي يوضح مسار تطور التضخّم.

الجدول (10): تطور التّضخم خلال الفترة (85 – 93)

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
التضخم	10.5	12.3	7.5	5.9	9.3	16.7	22.8	31.8	20.5

Source : Rapport du CNES, 1er semestre1998, p 186.

III. سعر الصّرف: لقد تدهورت قيمة الدّينار مقابل العملات الأخرى نتيجة الرّكود الاقتصادي الذي شهدته الجزائر خلال فترة الثّمانينات و بداية التسعينات مما أدى إلى بلوغه 1 دولار مقابل 22.5دينار سنة 1991.(انظر الجدول11) و يرجع سبب هذا التراجع إلى العلاقة الطّردية بين سعر الصرف و حالة ميزان المدفوعات، حيث كان هذا الأخير في حالة عجز بالنسبة إلى الجزائر منذ تدهور أسعار المحروقات (1986) و انخفاض احتياطات العملة الصعبة.

الجدول (11): سعر صرف الدولار مقابل الدينار

السّنوات	1980	1985	1987	1989	1990	جوان 1991	سبتمبر 1991
سعر الصّرف	3.853	5.028	4.84	7.45	10	18.5	22.5

Source :Hocine BENISSAD « *Algérie : Restructuration et réformes économiques(1979-1993)* », OPU, Alger 1993, p214.

في مقابل هذا حدث انحراف لسعر الصرف الموازي مقارنة بالرسمي حيث بلغت الفجوة بينهما 5، خلال سنة 1990. و كان سبب هذا الانحراف هو عجز البنك المركزي عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، و هو الأمر الذي شجع مالكي هذه العملة من المتاجرة بها بطرق غير رسمية و بالتالي زيادة مداخيلهم. و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (12): سعر الصّرف الرسمي و الموازي

السنوات	1980	1985	1986	1987	1988	1989	1990
السّعر الرسمي	0.62	0.61	0.71	0.8	1.2	1.5	1.8
السعر الموازي	2	3	4	4	5	6	6.8
قيمة الانحراف	1.38	2.39	4.29	3.2	3.8	4.5	5

المصدر: مجلة الاقتصاد و المناجمنت (الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر) عدد 1، مارس 2002 صفحة 208.

الفرع الرابع: نمو الاقتصاد الموازي

إنّ هذه الظاهرة تعاني منها معظم الدّول، و من أسباب نمو المداخيل التي يحصل عليها أصحابها في الجزائر، هو ظاهرة الإقصاء و عدم عدالة الفرص التي خلفتها المخططات الاقتصادية، و من أمثلة ذلك هو منح فئة من المجتمع إيجازات للشروع في نشاطات تجارية خاصة، و كذلك إيجازات الاستيراد للسلع الاستهلاكية و سلع التجهيز من الخارج، دون باقي فئات المجتمع. و أمام هذا الإقصاء و نتيجة تزايد السّكان، اتجه معظم السباب البطال إلى العمل و المتاجرة بطرق غير رسمية لتغطية حاجاته و حاجات الأسرة التي يكفلها.

الفرع الخامس: تطوّر المدين الخارجي

لقد عرفت مرحلة (1980 – 1990) بمرحلة تفضيل الاستهلاك على حساب الاستثمار، و لأجل هذا أعطيت الأولوية للقروض قصيرة الأجل الموجّهة لتمويل الواردات من المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع، والجدول التالي يبين مسار تطور المديونية الخارجية.

الجدول (13): هيكل الدّين الخارجي الجزائري بمليار دولار

السنوات	دين المدى القصير	دين المدى الطويل	الدين الإجمالي
1980	2,32	16,91	19,23
1984	1,75	14,4	16,16
1985	1,86	16,57	18,44
1986	3,15	19,62	22,77
1987	3,64	23,3	26,94
1988	1,62	23,04	24,66
1989	1,62	23,33	24,94
1990	1,54	24,11	25,65
1991	1,49	24,8	26,3

Source : Ammar BELHIMER" *La dette extérieure de l'Algérie (une analyse critique des politique d'emprunt et d'ajustement)*" édition Casbah , Alger,p 46.

من جهة أخرى كان لانخفاض الإيرادات النفطية سنة 1986 أثر سلبي على خدمة الدّين، حيث شهدت تلك الفترة تحويلات هامّة من العملة الصّعبة نحو البلدان الدّائنة و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (14): تطور خدمة الدّين الخارجي

السنة	النسبة
1990	64,4
1991	79,9
1992	76,5
1993	82,2
1994	- 93,4 *(47,1)
1995	- 70,6 (37,8)

Source : Ammar BELHIMER, Ibid, p 36.

تمثّل 47.1 و 37.8 نتائج إعادة الجدولة.

من خلال ما سبق، يتضح أن الجزائر مرّت بأزمة اقتصادية لها عدة أوجه، وهذا لاختلاف مفاهيمها:

- ✓ أنها ركود اقتصادي(Récession)
- ✓ جمود اقتصادي (Dépression) بسبب تزامن البطالة مع الركود.

✓ ركود تضخّمي (Stagflation) بسبب تزامن البطالة مع التضخم.

✓ أزمة تسيير الموارد.

✓ اختلال توازني بسبب ضغط المديونية.

✓ سقوط حر للاقتصاد الجزائري بسبب تدهور مداخيل المحروقات.

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة على مستوى المداخيل

1. *فتح شبكة للحماية الاجتماعية*: نظرا لمباشرة الحكومة في تحرير بعض الأسعار خصوصا المواد الأساسية، و ذات الاستهلاك الواسع، و ما نتج عنها من آثار سلبية على الفئات المحرومة، قامت السلطات بفتح شبكة للحماية الاجتماعية من أجل مساعدة الفئات المحتاجة و المتضررة من جراء الإصلاحات. ففي نهاية 1991 و بداية سنة 1992 أهم إجراء قامت به الدولة هو منح علاوة تكميلية متمثلة في تعويض الأجر الواحد المدفوع للعائلات التي تحصل على أجر واحد منخفض (TPSU)، وكذلك قدمت منحة التقاعد المكملة (ICPR)، كما قررت دفع تعويض للفئات الاجتماعية بدون دخل (ICSR)،[10]. ويبلغ هذا التعويض 120 دج لكل شخص في الشهر، أي أن رب الأسرة الذي لا يتوفر على دخل، يتقاضى هذا التعويض عن نفسه و كل فرد من أسرته تحت كفالته[11]. و قدرت هذه المبالغ بـــ 5.8 مليار دج لهذا النوع من المداخيل لفائدة 6.4 مليون شخص[12].

من الملاحظات التي نوردها حول هذه التعويضات:

❖ يعتبر مبلغ المنحة زهيد بالنظر إلى أسعار المواد الأساسية.

❖ واجهت المجالس البلدية المكلفة بتقديم هذه المنحة، صعوبات كبيرة نظرا لترشح عدد كبير من المواطنين لتقاضي هذا التعويض.

---

[10] HOCINE BENISSAD, "*L'Ajustement structurel, L'expérience de Maghreb*" OPU, Alger 1999, Page 61 – 62.

[11] بن ناصر عيسى "*مشكلة الفقر في الجزائر*" مجلة الاقتصاد و المناجمنت، عدد 2، مارس 2003، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، صفحة 218.

[12] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، "مشروع التقرير....." مرجع سبق ذكره صفحة 43.

❖ استفادة بعض الأشخاص من الذين لا يستحقون هذه المنحة، في حين أن مستحقيها الحقيقيين لم يكونوا يتقاضوها لعدد من الأسباب أهمها تماطل الإدارة و الفساد الإداري و البيروقراطية.

2. *إصلاح النظام الضريبي*: أهم ما جاء فيه هو تعويض كل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج و الخدمات (TUGP وَ TGUS)بالرسم على القيمة المضافة (TVA) و توحيد معامله لكل فروع الاقتصاد. و كان الهدف منه هو تخفيف التفاوت عن طريق إعادة توزيع المداخيل. و قد تم أيضا في نفس المجال التمييز بين الأشخاص المعنوية و الطبيعية، فالأول تقتطع من أرباحها الضريبية على أرباح الشركات (IBS)، و أما الثانية فتقتطع من مداخيلها الضريبية على الدخل الإجمالي (IRG).

3. مكافحة البطالة: قامت الدولة بإنشاء مناصب شغل مصطنعة، و ذلك بتوظيف أشخاص كثيرين في الوظيف العمومي، من أجل إخفاء البطالة المزمنة و التي سببها هذا التوجيه غير العقلاني للاستثمارات[13]. فقد تم الشروع في برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية، منذ بداية 1990، و يتمثل هذا الإجراء في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة، و كان الهدف منه هو مساعدة البطالين على اكتساب الخبرة المهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة، في مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و سنة، تتولاها الجماعات المحلية ممثلة بالبلدية و التي كان يملوها صندوق المساعدة على تشغيل الشباب (FACJ) [14].

المبحث الثانـــي: سياسات التصحيح الهيكلي

إن الحالة التي وصلت إليها وضعية الاقتصاد الجزائري في نهاية سنة 1993 و بداية 1994، كانت تنذر بالخطر، خصوصا بعد انخفاض أسعار البترول و حدوث اضطرابات سياسية و مدنية و نضوب التمويل الخارجي[15]، و ارتفاع خدمة المديونية إلى مستويات أدت بالجزائر إلى التوقف عن

---

[13] Maàmar BOUDERSA "*La ruine de l'économie Algérienne*" sous Chadli, Alger, édition RAHMA, 1993, Page 171.

[14] بن ناصر عيسى، مرجع سبق ذكره صفحة 219.

[15] Omar AKALAY *"L'économie Algérienne, de l'ère des réformes 1989-1991 à celle de l'ajustement structurel 94 – 98"* in Ou va l'Algérie ? (Sous la direction de Ahmed Mahiou et Jean Robert Henry) édition – Karthala Iremam, France 2001, Page 173.

تسديدها، فخلص الخبراء إلى أن الحل الوحيد (حسب نظرهم) لإعادة التوازن الاقتصادي في الجزائر يتمثل في إجراء تغييرات عميقة في الهيكل الاقتصادي. و رغم الخطورة الاجتماعية المتوقعة نتيجة تطبيق هذه التغييرات، خصوصا على الفئات الاجتماعية الدنيا و محدودة الدخل، إلا أن الجزائر مضت لتوقيع اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، فتم التفاوض معه على برنامجين: الاستقرار الاقتصادي و التعديل الهيكلي.

المطلب الأول: برنامج الاستقرار أو التثبيت (01 أفريل 94 – 31 مارس 1995)

يدخل هذا الاتفاق في إطار برنامج إعادة جدولة الديون الخارجية مع نادي باريس بمقدار 5.3 مليار دولار أمريكي. و من أهم شروط البرنامج من الناحية الاجتماعية هو تثبيت كتلة الأجور في الوظيف العمومي في مستوى منخفض، و تحرير أسعار المنتجات و رفع الدعم.

من أهم النتائج التي تمخضت عن هذا البرنامج:

1. *الاستمرار في تحرير الأسعار*: إن نظام الأسعار المطبق ينقسم إلى نوعين من القوائم، قائمة المنتوجات ذات السعر المنتظم، و ذات الهامش الربحي المنظم. و قد أدت عملية الاستقرار الاقتصادي الموقع مع FMI إلى انتقال العديد من المنتوجات من القائمة الأولى نحو القائمة الثانية، إلا ثلاث مواد غذائية (القمح، السميد و الحليب)، و منتجات الطاقة و أجور النقل العام، حيث ظلت الضوابط السعرية فيها قائمة[16].

و في أواخر سنة 1994 تحررت أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، و أسعار البناء للسكن الاجتماعي، كما تم إلغاء الضوابط على هوامش الربح (الهوامش الربحية المنظمة) في منتصف 1995، بالسنة للسكر و الحبوب بخلاف القمح الخشن و الناعم و زيت الطعام[17]، فارتفعت الأسعار إلى أعلى مستوياتها: 25% سنة 1993 و 41.3% سنة 1994[18]، فانخفضت القوة

---

[16] مهدي ميلود "*برنامج التصحيح الهيكلي و انعكاساتها الاقتصادية و الاجتماعية على البلدان النامية* – حالة الجزائر" رسالة ماجستير وهران (2002) صفحة 190.

[17] كريم النشاشيبي "*تقرير حول الاستقرار و التحول نحو اقتصاد السوق –دراسة حالة الجزائر*" صندوق النقد الدولي 1998، صفحة 22.

[18] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مرجع سبق ذكره صفحة 72.

الشرائية خصوصا الفئات البسيطة و المحرومة، و التي كانت مداخيلها (الأجور) لا تنمو بنفس سرعة نمو الأسعار. و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول(15) النمو السنوي للدخل و الاستهلاك والأسعار(89-95)

	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الدخل المتاح للأسر%	/	15	29.2	36	27	19	/
استهلاك الأسر %	/	14.2	22.5	33.8	23.1	30.8	31.1
الأسعار %	18.3	23.8	33.2	26.5	19.4	31.5	28

Source : Baya ARAHBA"*Les effets sociaux du PAS dans le cas d'Algérie*", Les Cahier du Cread, N°46/47 (4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999), Page 45.

يتضح من الجدول أن الدخل المتاح للأسر لا ينمو بنفس الوتيرة التي تنمو بها الأسعار، كما أن الاستهلاك هو دائما متزايد، ولعل الشيء الذي يفسر ذلك هو لجوء العديد من الأسر إلى مدخرات سابقة، كما أن المساعدات التي تقدمها الأسر لبعضها البعض وكذلك تحويلات المغتربين كان لها الأثر المباشر في بقاء نسبة نمو الاستهلاك متزايدة،والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل (8) النمو السنوي للدخل و الاستهلاك والأسعار(89-95)

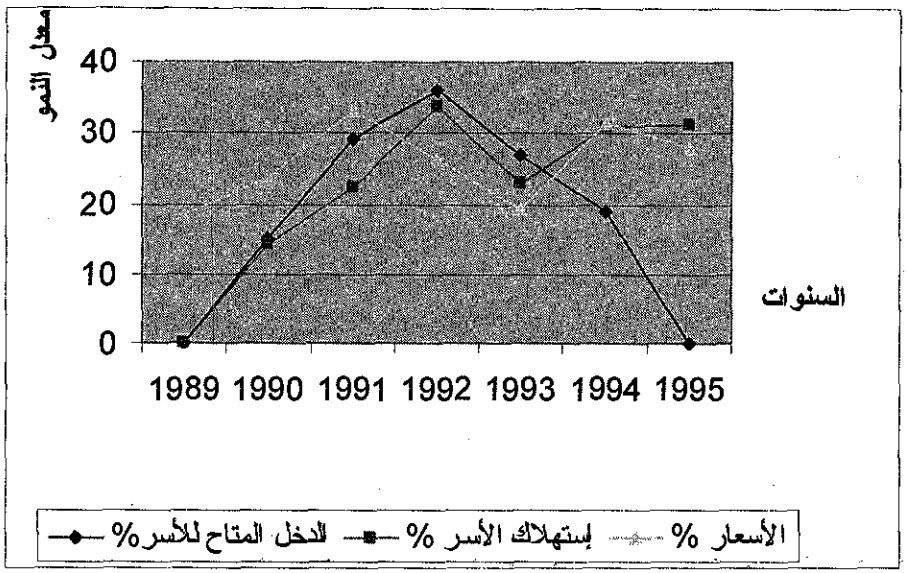

2. ***ارتفاع معدلات الفائدة*** خلال سنة 1994،حيث قامت السلطات بإلغاء السقوف المفروضة على الفوائد، و فرض نسبة 2.5% كاحتياطي إلزامي على كافـــة الودائـــع بالعـــملة الوطنية، و أصدرت سندات بفائدة تبلغ 16.5%، وهذا من أجل امتصاص الكتلة النقدية الزائدة في السوق[19]، وكان المستفيد الوحيد من هذه الإجراءات هم الأشخاص ذوي الدخل المرتفع، و الذين كانت رؤوس أموالهم تتراكم منذ الثمانينات، مما جعلهم يضمنون دخلا ثابتا متمثلا في الأرباح التي يحصلون عليها من جراء شراء السندات الحكومية.

3. ***تدهور الوضع المعيشي***: نتيجة تصفية و حل العديد من المؤسسات العمومية و تسريح العمال، و كان من نتائج هذا العمل امتصاص عجز الميزانية، نظرا لتخفيض النفقات الجارية خصوصا فيما يتعلق بالمرتبات و الأجور.

4. ***تعديل شبكة الحماية الاجتماعية***: لقد تمّ إلغاء التعويضات الممنوحة للعائلات بدون دخل و إدماج التعويضات الأخرى في الأجور و المزايا الاجتماعية، كما تم تحويل مسؤولية التعويضات العائلية إلى الدولة. و في هذا الشأن تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 94-366 المؤرخ في 24 أكتوبر 1994 حول تعديل الشبكة الاجتماعية و جعلها مكونة من برنامجين هما[20]:

أ. منحة التضامن الجزافية: AFS (Allocation Forfaitaire de Solidarité): خصصت هذه المنحة لأرباب الأسر المفتقدين إلى الدخل و البالغين ستين (60) سنة فأكثر، و كذلك الأشخاص المعوقين و غير القادرين على العمل. و تبلغ منحة التضامن الجزافية لأسرة مكونة من أربعة أشخاص 1260 دج في شهريا أو ما يعادل 15120دج سنويا، أو تكون حصّة الفرد السنوية هي 3780دج. و هذا المبلغ هو أدنى بثلاث مرات عن الحدّ الأدنى للفقر الذي تم تقييمه بمبلغ 10900دج سنويا في سنة 1995 (حد الفقر الغذائي).

ب. التعويض عن الأنشطة ذات المنفعة العامة:(IAIG) (Indemnité pour Activité d'intérêt Générale): يدفع هذا التعويض للأشخاص في سن العمل و الذين ليس لهم دخل، في مقابل

---

[19] خالدي الهادي "*المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي*" دار هومة الجزائر 1996، صفحة 212.

[20] بن ناصر عيسى، مرجع سبق ذكره صفحة 218 – 219.

مشاركتهم في أشغال ذات مصلحة عامة، و حدد التعويض في بداية الأمر بمبلغ 1000 دج في الشهر، ثمّ رفع إلى 2800 دج شهريا، و يدخل هذا الإجراء في إطار خطة تأمين ضدّ البطالة[21].

ج. برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة: هذا البرنامج موجه خصيصا للشباب المقبلين على العمل و الذين لا يتوفرون على مستوى علمي عالي، و تتمثل هذه الأشغال في عمليات الصيانة و الترميم على مستوى البلديات، و يتولّى تمويل هذا البرنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية، و أسند تسييره إلى وكالة التنمية الاجتماعية[22].

د. برنامج عقود ما قبل التشغيل هو برنامج مخصّص للشباب البطال و الحاملين للشهادات الجامعية و أعمارهم محصورة بين 19 و 35 سنة، كما يستفيد من هذا البرنامج الذين اشتغلوا في برامج ترقية مثل الشغل المأجور بمبادرة محلّية، أو الأنشطة ذات المصلحة العامة. و تبلغ مدّة العقد 12 شهرا، يمكن تجديدها كل ستة أشهر بموافقة ربّ العمل، و يتولى تمويل هذا البرنامج وكالة التنمية الاجتماعية، التي يساهم فيها ربّ العمل بنسبة 20% (الفترة الثانية) من الدخل المدفوع و المقدّر بـــ6000 دج بالنسبة لحامل شهادة الليسانس، و 4500 دج بالنسبة للتقنيين السّامين. و قد تم رفع هذه الدخول إلى 8000دج و 6000دج للفئتين على التوالي، و هي أقل من الأجر الوطني الأدنى المضمون البالغ 10000دج.

كما أنّ هناك برامج أخرى دخلت حيّز التنفيذ بعد سنة 1995 (أثناء فترة التعديل الهيكلي) و هي:

- برنامج المساعدة على إنشاء مقاولات صغرى.
- برنامج القروض الصغرى.

5. *ارتفاع مستويات الفقر في الجزائر*: بسبب تطور نسب البطالة، ففي سنة 1995و حسب التحقيق الوطني لقياس مستويات المعيشة، بلغت نسبة البطالة حوالي 38% عند الخمس الأول

---

[21] بن ناصر عيسى، مرجع سبق ذكره صفحة، نفس الصّفحة.

[22] بن ناصر عيسى، مرجع سبق ذكره صفحة 220.

(20% الأكثر فقرا)، بينما كانت 27% عند غير الفقراء. و زيادة على ذلك، فإن رب الأسرة الفقيرة يتكفل بستة أشخاص في المتوسط، مقارنة برب أسرة غير فقيرة الذي يتكفل بأربعة أشخاص فقط[23].

6. ***ارتفاع أسعار المواد الغذائية لم يصحبه ارتفاع الأجور***: ففيما يخص الأجر الأدنى الوطني المضمون (SMNG)، فبلغ سنة 1994 حوالي 4000دج، و إذا قارنا هذا الدخل مع سلة الاستهلاك التي حددها المكتب الدولي للعمل وتشتمل 142 مادة استهلاكية، فإن عدد العائلات الجزائرية المتحصلة على هذا الدخل و التي تستطيع اقتناء هذه السلة، هي عائلات ناذرة جدا[24].

المطلب الثاني: برنامج التعديل الهيكلي (1998/05/21-1995/05/22)

بعد ما تمّ الاتفاق مع صندوق النقد الدولي غلى برنامج الاستقرار الاقتصادي، كان التصحيح الهيكلي ضرورة حتمية لا مفرّ منها، فهو تجسيد للإجراءات المسطرة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني، و هذا البرنامج هو الخطوة الثانية من المفاوضات التي جرت بين السلطات الجزائرية و صندوق النقد الدولي، حيث تمّ الاتفاق على استفادة الجزائر من الدعم المالي في إطار التسهيل التمويلي الموسع لدعم عمليات الإصلاح، فاستفادت الجزائر من إعادة جدولة ثانية لديونها التي مست أكثر من 15 مليار دولار[25].

من أهم ما نص عليه البرنامج هو تجميد الأجور المدفوعة في الوظيف العمومي و المؤسسات الاقتصادية العمومية، و هذا لأن ارتفاع الأجور (دخل العمل) في سنوات الثمانينات، كان له الأثر السلبي على حالة الاستهلاك الوطني، الذي لم يجد ما يغطيه من الطلب في سنوات الأزمة حيث انهيار أسعار البترول التي كانت مداخيلها توجه إلى تمويل الواردات. فتضمّن هذا البرنامج أن أيّ زيادة في الأجور لا بد أن يكون الهدف منها هو تشجيع الادخار، و ليس توسيع الاستهلاك، لأن

---

[23] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، "نظرة حول الإقصاء الاجتماعي"مرجع سبق ذكره صفحة 25.

[24] AIT ZIANE Kemmel et Amimi Houria "*Quelques appréciation sur la pauvreté en Algérie*" Revue Economie et Management (Pauvreté et Coopération) Université de Tlemcen, N°2, Mars 2003, Page 41.

[25] Brahim GHENDOUZI, Khelifa Kabri "*Les retombées de l'ajustement structurel sur le développement local en Algérie*" , Les Cahier du Cread, N°46, 1998, page 43 .Voir aussi:

محمد راتول"*تحولات الاقتصاد الجزائري، برنامج التعديل الهيكلي و انعكاساته على المعاملات الخارجية*" مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 23، 2001 ص 49.

الحالة السابقة حدث فيها تناقض بين العرض و الطلب، فجهاز الإنتاج الوطني كان ضعيفا، لم يستطع مواجهة الطلب الاستهلاكي المتزايد.

هذا إضافة إلى صندوق النقد الدولي اشترط تحرير الأسعار، حيث اتضح أن نسبة الإعانات وصلت إلى 05% من الناتج المحلي الإجمالي، و أن المستهلك لم يكن يستفيد منها بشكل فعلي، فأغلب هذه الإعانات كانت تتجه إلى تجار السوق الموازي في شكل فارق أسعار بين السعر المدعم و السعر الحقيقي و ليس إلى المستهلك النهائي، هذا إضافة إلى التهريب الذي كان يقضي على دور هذه الإعانات. كما طالب الصندوق من الحكومة بإلغاء الإعانة الموجهة لاستهلاك الغز و الكهرباء[26].

الفرع الأول :النتائج الاجتماعية لهذا البرنامج خلال الفترة (95-98)

يمكن تقسيم هذه النتائج إلى قسمين رئيسيين:

I. **تغير هيكل دخل الأسر**: لقد نتج عن برنامج الإصلاح آثار مهمة في هذا المجال، فقبل الإصلاح حاولت الحكومة توفير شبكة الضمان الاجتماعي من خلال تعميم الدعم، و إتاحة فرص العمالة الواسعة في القطاع العام و كذلك من خلال تحويلات الدخل، لكن هذا النظام لم يتسم بالعدالة و لا بالكفالة. و مع بداية تطبيق برنامج التصحيح خصوصا ما تعلق بتحرير الاقتصاد و التجارة و الأسعار، ظهرت نتائج سلبية في المجال الاجتماعي أهمها:

1. ***تسريح أكثر من 360 ألف عامل***: خلال الفترة الممتدة بين أواخر سنة 1994 إلى 30 جوان 1998، و حسب الحصيلة التي وضعتها المفتشية العامة للعمل، و تشير بعض الدراسات أن عدد الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم أو الذين في بطالة تقنية حوالي 520 ألف عامل[27]، و هذا بسبب حل العديد من المؤسسات، الذي بلغ مع نهاية جوان 1998 حوالي 815 مؤسسة موزعة بين عدة قطاعات، و الجدول التالي يبين ذلك:

---

[26] كريم النشاشي "مرجع سبق ذكره صفحة 23.

[27] بن ناصر عيسى، مرجع سبق ذكره صفحة 217.

الجدول (16): توزيع المؤسسات المنحلة حسب القطاعات و توزيع العمال فيها في 30 /06/ 1998

القطاعات	المؤسسات	%	العمال المسرحون	%
الزراعة	25	3.07	3819	1.8
الصناعة	443	54.35	36868	17.3
البناء و الأشغال العمومية	249	30.55	128266	60.2
الخدمات	98	12.03	44017	20.7
المجموع	815	100	212970	100

المصدر: الجدول من إعداد الطالب بناء على المعطيات المستخرجة من المفتشية العامة للعمل و المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، ص216.

إضافة إلى ما تقدم في الجدول،فقد تم تسريح أكثر من 50700 عامل تسريحا طواعية، و 100840 في حالة بطالة تقنية و 26400 عامل أحيل على التقاعد الطوعي أو المسبق. و كان أكبر المتضررين هو قطاع البناء و الأشغال العمومية بأكثر من 60% من العمال المسرحين. و هذه الأرقام تشير إلى إحالة هذا الكم الهائل من السكان إلى الفقر، علما أن خط الفقر الوطني لسنة 1995 قدر بـــ 10900دج سنويا للفرد، و معظم هؤلاء العمال المتأثرون من عملية التصحيح لا يتوفرون على هذا الدخل، إذا علما أن تعداد متوسط الأسرة هو 5 أفراد (6 للأسرة الفقيرة و 4 أفراد لغير الفقراء) و بالتالي يصبح خط الدخل السنوي للأسرة هو 10900 × 5 = 54500 دج سنويا، و هو أقل من الحد الأدنى لخط الفقر السنوي للأسر المعادل لـــ 77137.5 دينار (275 دولار × 5 × 56.1) باعتبار سعر الصرف هو 56.1 دينار.

و حسب دراسة أعدها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط CNEAPفي شهر مارس 1998 تبين أن 56% من الأسر قلصت استهلاكها من بعض المواد الغذائية مثل اللحم و الزيت و الفواكه، منذ بداية تطبيق برامج التصحيح الهيكلي[28].

2. ***تدهور القوة الشرائية:*** لقد اصطدمت القوة الشرائية للأسر مع عاملين متعاكسين و هما ارتفاع الأسعار، التي تضاعفت ثلاث مرات و أكثر خلال الفترة الممتدة من 1989 – 1998، و العامل الثاني هو ثبات المداخيل الأجرية التي لم تعرف تطورا بهذه الوتيرة، و في بعض الأحيان

[28] الـ CNES "نظرة حول الإقصاء الاجتماعي...." مرجع سبق ذكره صفحة 26.

حدث زوال لهذه المداخيل بسبب حل المؤسسات. فبالنسبة للأسعار بلغت 31% سنة 1995 و 19.7% سنة 1996 و 7.5% سنة 1997.

أما فيما يخص المداخيل، فإن إجمالي دخل العائلات ارتفع بنسبة 19% سنة 1994 و 28.3% سنة 1995 و 24.6 سنة 1996 و 8.4 سنة 1997. و لكن هذه الزيادة ليست موحدة فيما يخص هيكل دخل العائلات من حيث مصدره: مكافئات الأجراء، مداخيل المستقلين أو مداخيل التحويلات، حيث كانت الزيادة أكثر سرعة عند المستقلين مقارنة بالأجراء و المتقاعدين، و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول(17): تطور مداخيل العائلات خلال الفترة 1993 – 1997 (الوحدة بالمليار دينار):

	1993	%	1994	%	1995	%	1996	%	1997	%
الأجور	365.9	45.5	429.2	44.8	532	43.3	664.7	43.4	717.6	43.2
مداخيل المستقلين	271.9	33.8	341.8	35.7	458.4	37.3	619.4	40.4	647.4	39
التحويلات	167.2	20.7	186.9	19.5	238.2	19.4	247.5	16.2	295.2	17.8
المجموع "دخل العائلات"	805	100	957.9	100	1228.6	100	1531.6	100	1660.3	100
تطور مداخيل العائلات	94/93	19	95/94	28.26	96/95	24.66	97/96	8.4	/	/

المصدر: الجدول من إعداد الطالب بناء على المعطيات المستخرجة من المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي 1998 ص 231.

أول ملاحظة نستخرجها من الجدول هو نمو مداخيل الأسر ولكن بنسب مختلفة، فقد عرفت نموا سريعا خلال الفترة الأولى، ثم تراجع نموها بدءا من سنة 1996 وهذا راجع إلىان فترة التعديل الهيكلي كان لها الأثر السلبي علي مداخيل الأفراد بسبب حل العديد من المؤسسات و طرد الكثير من العمال.يمكن تمثيل هذة التغيرات في الشكل البياني التالي:

الشكل(9)نمو مداخيل العائلات خلال الفترة(93-97)

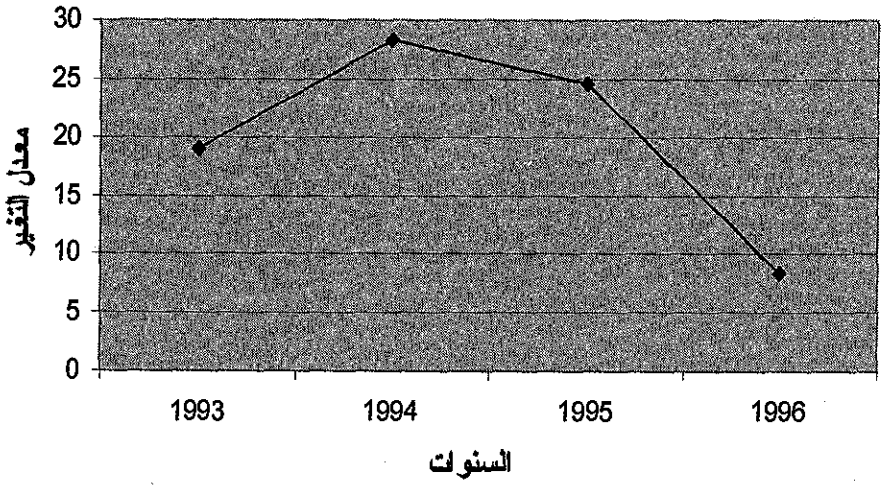

يتضح من الجدول أيضا أن حصة مداخيل المستقلين ارتفعت في بنية مداخيل الأسر، فانتقلت من 33.8% سنة 1993 إلى 35.7% سنة 1994، 37.3% سنة 1995، و 40.4% سنة 1996 و تراجعت قليلا سنة 1997 لتبلغ 39%، و هذا بزيادة قدرها +1.9 نقطة و +1.6 نقطة و +3.1 نقطة و بـــ 1.4 نقطة على ترتيب التواريخ.

أما حصة المداخيل الأجرية فانتقلت سلبا من 45.5% سنة 1993 إلى 44.8% و 43.3% و 43.4% و 43.2% خلال سنوات 1994، 1995، 1996، 1997 على التوالي، و هي تظهر شبه ثابتة خلال فترة التعديل الهيكلي، و هي، و كان هذا التراجع ممثلا بـــ (-0.7)نقطة خلال الفترة 1993 – 1994، و (-1.5) نقطة خلال الفترة 1994 – 1995، و (+0.1) نقطة خلال الفترة 1995 – 1996، و (-0.2) نقطة خلال الفترة 1996 – 1997.

أما حصة المداخيل التحويلية، خصوصا منح التقاعد و الضمان الاجتماعي فعرفت تدهورا، حيث انتقلت من 20.7% سنة 1993 إلى 19.5% سنة 1994، 19.4% سنة 1995 و 16.2% سنة 1996 و 17.8% سنة 1997، و هي بهذا تتغير في اتجاه سلبي – 3.2 نقطة (95-96) و + 1.6 نقطة (96-97) و الشكل البياني التالي يبين ذلك:

الشكل (10) تطور هيكل مداخيل العائلات خلال الفترة 93 – 97

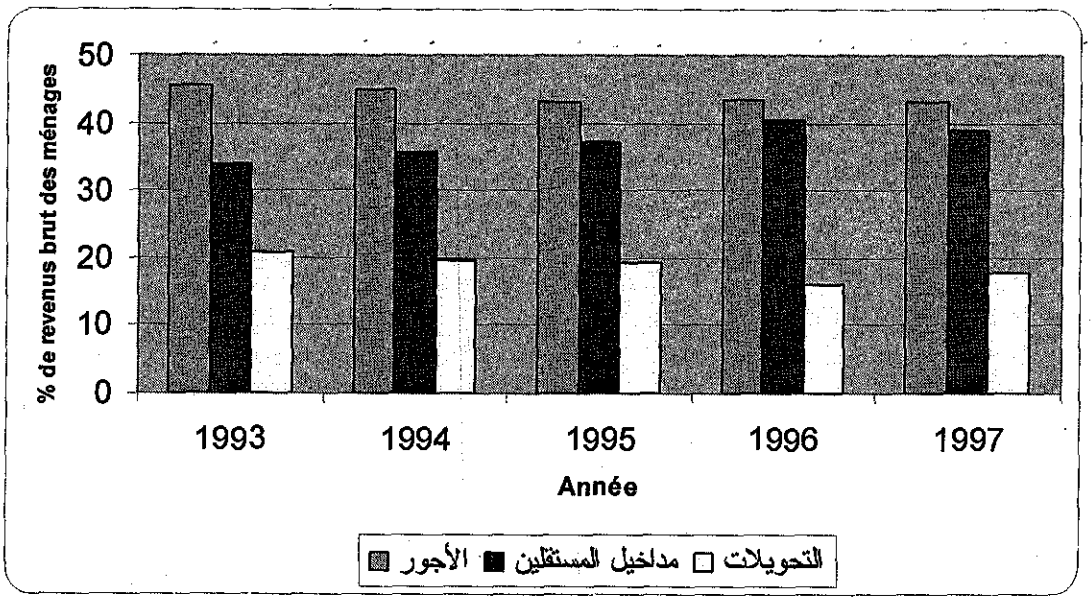

إن هذا التطور السلبي لكل من حصة مداخيل الأجراء و المداخيل التحويلية لا يفسر إلا بضعف الإستراتيجية المطبقة في سوق العمل، ناهيك عن عملية تسريح العمال و ما صاحبها من زوال المداخيل، هذا من جهة، و من جهة أخرى هو تقلص دعم الدولة للفئات المحرومة و ضعف سياسة إعادة توزيع المداخيل خصوصا ما تعلق بالمنح العائلية، تعويضات البطالة، الشيخوخة، ....الخ.

أما إذا نظرنا إلى بنية مداخيل الأجراء و هم عموما الإطارات، الأعوان التقنيون، و عمال التنفيذ، فسنجد اختلافات جوهرية في تطور أجورهم، مقارنة بسنة الأساس و هي سنة 1989. و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول(18): تطور مؤشر الأجور المتوسطة (1993 – 1996)

دخل العمل	1993	1994	1995	1996
الإطارات	205.8	259.4	282	321.6
الأعوان التقنيون	212.3	251.3	290.6	326.0
عمال التنفيذ	276.7	285.6	335.8	386.4

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، 1998، صفحة 231.

يتضح من الجدول أن مؤشر الأجر المتوسط لعمال التنفيذ بلغ 386.4 خلال سنة 1996، و هو الأعلى مقارنة بمؤشر أجور الإطارات و الأعوان التقنيون الذي بلغ 321.6 و 326 خلال نفس السنة على الترتيب، مقارنة بسنة الأساس (1989 = 100).

بتحليل هذه الجداول نصل إلى تحليل القدرة الشرائية و مدى تأثرها ببرنامج التعديل الهيكلي، خصوصا الفئات ذات الدخل المحدود، و التي تعيش على مداخيل التحويلات المختلفة (المستفيدين من منح البطالة، المتقاعدين، المعوقين، الأرامل و ضحايا الإرهاب....)، و هتين الفئتين (الأعوان التقنيون و عمّال التنفيذ) ليست لديها وسيلة تضغط بها من أجل رفع مداخيلها. فإذا أخذنا أسعار الاستهلاك و المداخيل الأجرية (الجدول السابق) أثناء فترة التصحيح الهيكلي، فإننا نستطيع أن نكشف عن الآثار السلبية الخفية لهذا البرنامج على القدرة الشرائية للأجراء التي انخفضت على العموم بمقدار يقترب من الثلث $\left(\frac{1}{3}\right)$ مقارنة بتلك التي كانوا يتمتعون بها قبل تطبيق البرنامج، و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول(19): تطور مؤشر القدرة الشرائية لفئة الأجراء (1993 – 1996)

	1993	1994	1995	1996
الإطارات	87.4	85.3	71.5	68.7
الأعوان التقنيون	90.1	82.7	73.5	69.6
عمّال التنفيذ	117.4	94	85.1	82.5

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، 1998، صفحة 233.

يتضح من الجدول أعلاه أن مؤشر القدرة الشرائية لجميع فئات دخل العمل تطور بشكل سلبي، فانخفض بالنسبة للإطارات من 87.4 إلى 68.7 بين سنتي 1993 – 1996، بنسبة تقدر بـــ 27%، مقارنة بالأعوان التقنيون (Maîtrise) التي انخفضت من 90.1 إلى 69.6 خلال نفس الفترة و بنسبة تقدر بت 29.45%، و كان أكبر المتضررين هم عمال التنفيذ (Exécuteurs) الذين فقدوا حوالي 42.3% من قدرتهم الشرائية، التي انتقلت من 117.4 إلى 82.5، و الشكل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل(11): تطور مؤشر القدرة الشرائية حسب نوع الدخل (العمل).

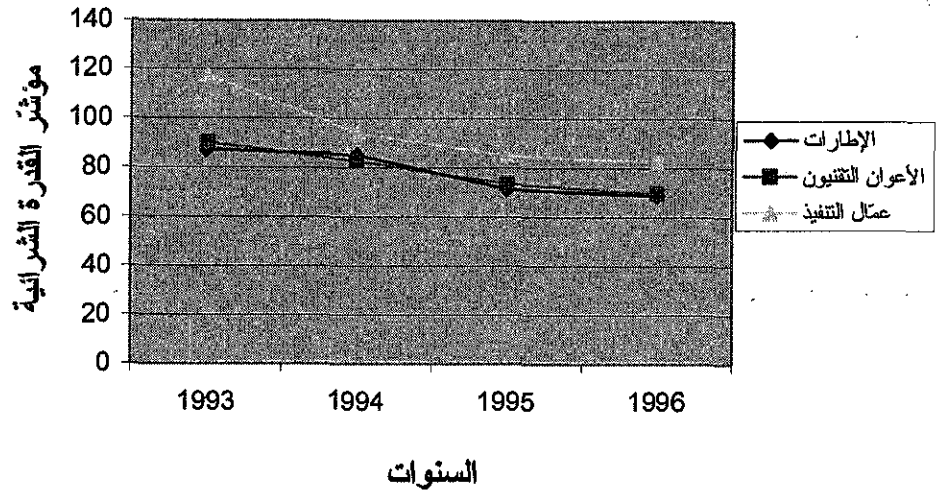

1. ***تفشي ظاهرة الفقر***: و كنتيجة لعملية تسريح العمال و انخفاض القدرة الشرائية، بلغ عدد العائلات الفقيرة أكثر من 1.9 مليون عائلة سنة 1999، مقارنة بـــ 0.8 مليون عائلة سنة 1989[29]. أي ما يقارب 14 مليون حسب CNES. إلا أن الواقع الحقيقي الذي يعيشه المواطنون يؤكد أن عدد الفقراء في الجزائر أكبر بكثير من هذا الرقم، و هذا إذا اعتبرنا أن الموظفين و العمال أصبحوا فقراء بدءا من الموظف البسيط إلى الإطارات، في ظل غلاء المعيشة و ضعف القوة الشرائية للمداخيل[30]، كما صاحب هذا البرنامج إنزلاق و اختفاء الطبقة الوسطى نحو الطبقة الدنيا، باعتبار أن الحد الأعلى للدخل (خط الفقر) هو 370 دولار سنويا للفرد).

[29] كورتل فريد "*الفقر –مسبباته، آثاره و سبل الحد منه – حالة الجزائر*" مجلة الاقتصاد و المناجمنت – الفقر و التعاون – عدد 2، مارس 2003، صفحة 186.

[30] كورتل فريد، مرجع سبق ذكره صفحة 187.

II. تغير هيكل توزيع الدخل حسب الفئات السكانية

1) مؤشرات التفاوت:

إن معطيات الفقر المأخوذة من الفترة (1966-1995) سمحت لنا بمعرفة و قياس توزيع الدخل بين الأفراد، و ذلك باستخدام مؤشرات التفاوت مثل مؤشر Gini و Theil و Atckinson و معامل التباين، و هي ملخّصة في الجدول التالي[31]:

الجدول (20): مؤشرات توزيع الدخل 1966 – 1995.

CV	Gini	Teil	Atckinson				
			2	1	0.5	0.1	
0,74	30.51	0.21	0.55	0.31	0.2	0.08	الجزائر العاصمة 66
1,08	33.32	1.16	0.47	/	/	/	الريف 1980
0,7	31.76	0.21	0.54	0.42	0.14	0.04	العاصمة 1980
0,96	34.37	0.30	0.54	/	/	/	المجموع 1980
1,11	40.13	0.62	0.22	0.04	/	/	الريف 1988
0,81	38.83	0.19	0.39	0.21	0.17	0.88	الحضري 1988
0,84	38.76	0.25	0.35	0.21	0.12	0.02	المجموع 1988
0,81	36.28	0.35	0.25	0.27	/	/	الريف 1995
0,65	34.58	0.09	0.40	0.27	0.19	0.12	المدينة 1995
0,72	35.88	0.20	0.33	0.19	0.10	0.02	المجموع

Source:Belkacem Labaas, Op Cit

انطلاقا من الجدول أعلاه يمكن معرفة تطور مسار اللامساواة في توزيع الدخل سواء حسب القطاعات (ريفي و حضري) أو بشكل عام. فنلاحظ في ما يخص القطاع الريفي أن مؤشّر Gini ارتفع من 33.32 %سنة 1980 إلى 40.13% سنة 1988 ثم انخفض إلى 36.28% سنة

[31] Belkacem Labaas"*Poverty dynamics in Algeria* "Arab Playning Institut, Kuwait, 2001 in (www.api.org.kw) page consulté le 09/03/2006.

1995. و أما معامل Teil فانخفض من1.16 إلى 0.62 إلى 0.35 لنفس السنوات على التوالي. أما مؤشر Atckinson ، فنلاحظ أنه عند المعلمة 2، كان يبلغ 0.47 سنة 1980، ثم انخفض لنفس المعلمة إلى 0.22 و 0.25 لسنوات 1988 و 1995 على التوالي.

أما القطاع الحضري فبلغ فيه نفس المؤشر الأخير و لنفس المعلمة 0.54 و 0.39 و 0.40 خلال سنوات 1980، 1988 و 1995 على التوالي.أما مؤشر Theil فبلغ 0.19 سنة 1988 و 0.09 سنة 1995. أما معامل GINI فارتفع من 31.76 سنة 1980 (معطيات خاصة بالجزائر العاصمة) إلى 34.58 سنة 1995.

أما إذا أردنا معرفة مسار تطور العدالة التوزيعية للمداخيل بغض النظر عن الجهة أو المنطقة التي يسكنها السكان فنجد أن معامل GINI بلغ 34.37 سنة 1980 و استقر عند 35.88 سنة 1995 (المتوسّط الحسابي للمنطقتين). يمكن جمع هذه التغيرات في الشكل البياني التالي.

الشكل(12): تطور مؤشر جيني للفترة 1966-1995 لكلا القطاعين

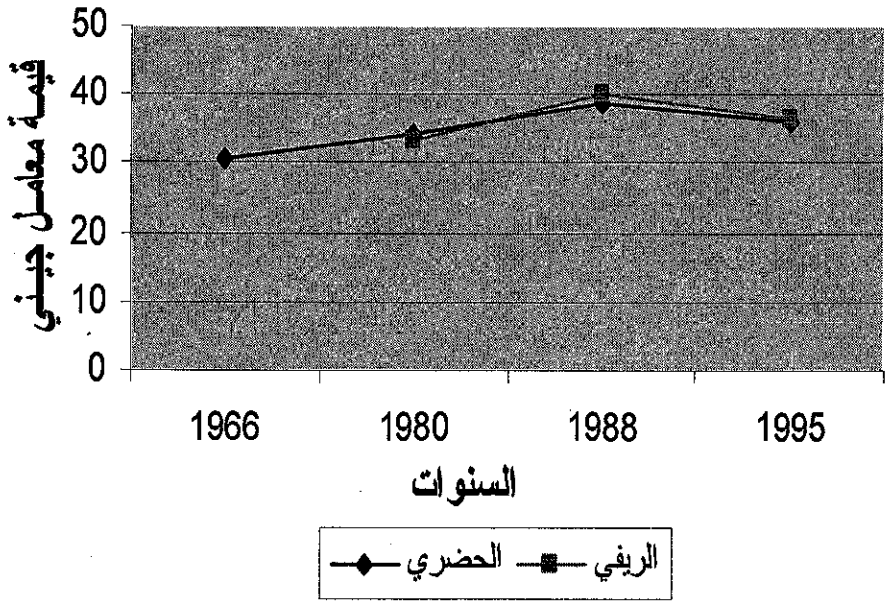

إن دراسة مؤشرات التفاوت بين القطاع الريف و الحضري تظهر أن انحراف توزيع الدخل في القطاع الأول أكبر منه في القطاع الثاني خلال كل سنوات الدراسة (1980، 1988، 1995). و ترجع أحد أهم العوامل المؤثرة في ذلك هو الوضعية المزرية التي عرفتها البلاد في هذه الفترة، و ما صاحبها من نزوح ريفي نحو المدن، و استغناء فئة كبيرة من الناس عن أراضيهم التي تعتبر المصر الوحيد لرزقهم، حيث تراجعت مداخليهم بشكل خطير. كما أن غياب اهتمام الدولة بالقطاع الريفي من تقديم المساعدات الفلاحية و الاهتمام بالزراعة و تحسين ظروف العيش و توفير المرافق العامة، كان لها أثرها في ذلك. هذا إلى جانب الظروف السياسية والأمنية المتدهورة و التي أدت إلى اكتظاظ المدن، كان من شأنها أن ترفع من مؤشرات تفاوت المداخيل في هذا القطاع، إلا أنه كان أقل حدة من القطاع الأول نظرا لتوجه عدد لا بأس به من اليد العاملة في القطاع الحضري نحو السوق الموازي قصد التخفيف من ظروف العيش الصعبة. هذا مع العلم أنّ أغلب النازحين لم يستغنوا عن ممتلكاتهم، وبقوا مسجّلين على أنهم سكان الريف،وبالتالي فهذا المسح الذي مسّهم لا يعكس الصورة الحقيقية، فالتفاوت في المدن ربّما هو أكبر منه في الريف، ومن جهة ثانية يمكن القول أنّ هذه النتائج ليست صادقة على سكان الريف، باعتبارهم يمارسون نشاطات لحسابهم الخاص، هي ليست مسجلة عند الدولة.

يمكن إضافة عامل آخر و هو أن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر كانت ترمي إلى تحسين مردودية المؤسسات، و بالتالي نجد أن هذه الفترة لم تعرف حل المؤسسات بوتيرة سريعة، و عليه كان هناك شبه احتفاظ العمال بأجورهم، فالتفاوت المحسوب من خلال هذه المؤشرات يخص توزيع الأجور بين مختلف فئات العمال (الإطارات، الأعوان ....)،و ليست المداخيل الفلاحية.

إن قيمة معامل جيني المحسوبة في الجدول (20) لا تظهر اختلافات جوهرية بين المناطق الريفية و الحضرية، فعمليات استصلاح الأراضي الزراعية كان لها الأثر الايجابي في تحسين مداخيل الأفراد. و لعل السبب الذي يرجع إليه ارتفاع هذا المعامل في الريف هو عدم فعّالية سياسة إعادة توزيع الأراضي حيث أن هذه العملية لم تكن في صالح المزارعين المتكتلين في شكل تعاونيات، نظرا لأن الدولة كانت تحدد أسعار المنتوجات، مقارنة بالفئات الأخرى التي كانت تستفيد من

صلاحيات واسعة فيما يخص القروض،و استيراد البذور و الأسمدة ...إلخ. و هذا ما جعل معامل جيني يبلغ 40.13%في هذه المنطقة.

2) معامل تشتت المداخيل و تمركزها

على الرغم من أن معامل جيني هو شبه معتدل، إلا أننا إذا قمنا بتحليل الاستهلاك الفردي أو نسبة الدخل التي تملكها نسبة معينة من السكان فإن الواقع يختلف تماما.

1-2 مقياس التشتت :

أ. دراسة العشيرات:

يسمح لنا هذا المقياس بتحديد معيار التشتت انطلاقا من تقسيم السكان إلى فئات دخلية تسمى الرباعيات (Quartiles) أو الخماسيات (Quantiles) أو العشيرات (Déciles) التي سنستخدمها لهذه الدراسة، و الجدول التالي يلخص توزيع الاستهلاك(الدخل المستهلك) بين القطاع الحضري و الريفي خلال سنتي 1988 و 1995:

الجدول (21): توزيع الاستهلاك(العشيرات) خلال الفترة 1988 – 1995

العشير	المجموع الكلي95	المجموع الكلي88	التغير	القطاع الحضري95	القطاع الحضري88	التغير	القطاع الريفي95	القطاع الريفي88	التغير
1	0.03	0.03	0.00	0.02	0.02	0.00	0.04	0.05	-0.01
2	0.04	0.04	0.00	0.03	0.03	0.00	0.05	0.07	-0.02
3	0.05	0.05	0.00	0.04	0.04	0.00	0.06	0.07	-0.01
4	0.06	0.06	0.00	0.05	0.05	0.00	0.08	0.08	0.00
5	0.07	0.07	0.00	0.07	0.07	0.00	0.08	0.08	0.00
6	0.09	0.08	0.01	0.08	0.08	0.00	0.10	0.09	0.01
7	0.10	0.09	0.01	0.11	0.10	0.01	0.10	0.09	0.01
8	0.12	0.11	0.01	0.13	0.12	0.01	0.12	0.10	0.02
9	0.16	0.15	0.01	0.18	0.16	0.02	0.14	0.12	0.02
10	0.28	0.32	-0.04	0.29	0.33	-0.04	0.23	0.25	-0.02
المجموع	1	1	0.00	1	1	0.00	1	1	0.00

Source: Belkacem Labbas "*Poverty dynamics in Algeria* "Arab Playning Institut,Kuwait, 2001 in(www.api.org.kw) page consulté le 09/03/2006.

يبين الجدول أعلاه أن مؤشر تغير الاستهلاك الخاص بـــ 5 عشيرات الأفقر (Les Cinq déciles les plus pauvre) لم يتغير بين سنة 1988 – 1995 في مجموعه الكلي، و في القطاع الحضري (التغير = 0). أما القطاع الريفي فنلاحظ أن نفس الفئات الخمسة الأفقر فقدت 04% من استهلاكها، كما أن العشير الأعلى (أغنى 10%) فقد 04% من استهلاكه في المجموع الكلي، في حين نجد أنه تضرر كثيرا في القطاع الحضري (-04%) عنه في القطاع الريفي (-02%). و في الجهة المقابلة نجد أن العشيرات (D_6،D_7,D_8,D_9) هي التي استفادت في هذه المرحلة بغض النظر عن نوع القطاع الذي تنتمي إليه، فارتفع استهلاكها (دخلها) بـــ 04% في المجموع الكلي، و القطاع الحضري، بينما كانت الزيادة تقدر بـــ 06% في القطاع الريفي لنفس الفئات (أُنظر الجدول أعلاه).

إن تراجع استهلاك العشيرات الأفقر (من D_1 إلى D_5) أوثباته، كان لصالح الطبقة المتوسطة التي استفادت في المجموع الكلي و في الريفي (D_9, D_8, D_7, D_6)، و في القطاع الحضري كانت (D_9, D_8, D_7)، فهنا معناه أن عملية تحويل القدرة الشرائية كان من أسفل هرم الدخل نحو الأعلى، و هذا ما يؤدي إلى زيادة الفجوة الدخلية أو يعمق فجوة الفقر بين السكان، و يدل على ذلك هو تحول 04% من القدرة الشرائية للفئات الدنيا نحو الفئات الوسطى في القطاع الريفي على وجه التحديد، و باعتبار العشيرات التي لم يتغير استهلاكها أن قدرتها الشرائية تراجعت (ثبات المداخيل) بسبب ارتفاع الأسعار من سنة 1988 إلى سنة 1995، فهذا ما يمكننا القول أن عدد الفئات التي حولت مداخليها هي 6 فئات في القطاع الريفي، (5فئات دنيا و فئة واحدة عليا)، و 7 فئات في القطاع الحضري موزعة بين 6 فئات دنيا (D_1 ..... D_6) و فئة واحدة عليا (D_{10})، أما المجموع الكلي فنجد 6 فئات هي التي تضررت موزعة بين 5 فئات دنيا (D_1 .... D_5) و فئة عليا (D_{10}).والشكل البياني التالي يوضح توزيع النفقات أو الدخل المستهلك حسب فئات الدخل (العشيرات).

الشكل(13) توزيع الدخل المستهلك حسب الفئات:

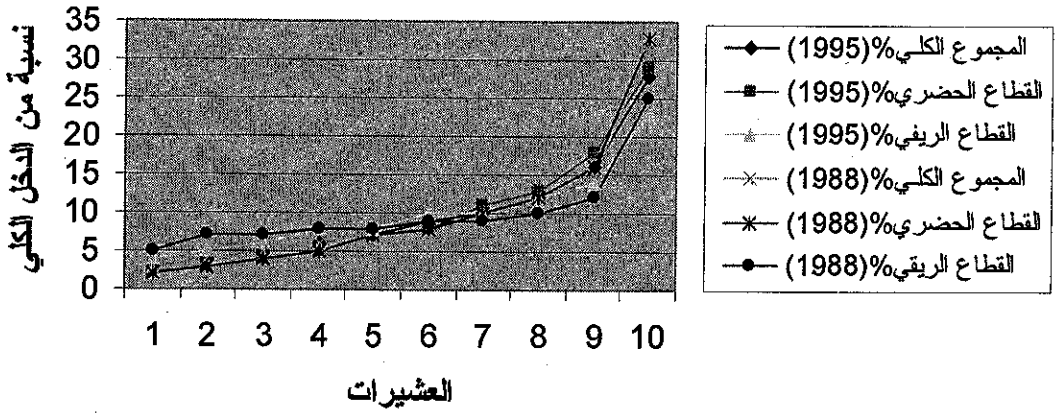

ترجع هذه التغيرات إلى جملة من العوامل التي عاشتها البلاد خلال هذه الفترة(فترة الإصلاحات)، أهمها هو تراجع قيمة العملة بسبب انخفاض أسعار البترول و ارتفاع المديونية، كما أن عجز المؤسسات عن تغطية تكاليف الإنتاج جعل الأجور المدفوعة للعمل تبقى شبه ثابتة و لم تتغير بنفس السرعة التي عرفتها أسعار المواد الأولية و الأساسية، دون أن ننسى عملية التوجه نحو اقتصاد السوق و تشريع القوانين (قوانـــين الاستيراد و التصدير....).

ب. حساب النسب:

إن الدراسة التي سبقت لا تمكننا من تشخيص وضعية حاملي الدخل باعتبار أن معامل جيني كان معتدلا، كما أن تراجع الاستهلاك يبدو صغيرا (أقل من 04%). و لمعرفة حجم الفجوة التي تفصل بين الفئات الدخلية نقوم بحساب أو دراسة العلاقة بين كل الفئات، مثل حساب نسبة العشير الأغنى إلى العشير الأفقر (D_{10} / D_1) و حساب العشير الثاني مع العشير التاسع (D_9 / D_2). و هذه الدراسة ستمكننا من معرفة كم يفوق استهلاك العشير الأغنى العشير الأفقر ... إلخ. و النتائج المستخلصة في ذلك مبينة في الجدول(22):

الجدول(22): نسب استهلاك العشيرات فيما بينها لسنة 1995 بين القطاعين المدني و الريفي

			D1			D2			D3			D4			D5			D6			D7			D8			D9			D10		
			R	U	T	R	U	T	R	U	T	R	U	T	R	U	T	R	U	T	R	U	T	R	U	T	R	U	T	R	U	T
			0,04	0,02	0,03	0,05	0,03	0,04	0,06	0,04	0,05	0,08	0,05	0,06	0,08	0,07	0,07	0,10	0,08	0,09	0,10	0,11	0,10	0,12	0,13	0,12	0,14	0,18	0,16	0,23	0,29	0,28
D1	R	0,04	1,00	2,00		0,80	1,33		0,67	1,00		0,50	0,80		0,50	0,57		0,40	0,50		0,40	0,36		0,33	0,31		0,29	0,22		0,17	0,14	
	U	0,02	0,50	1,00		0,40	0,67		0,33	0,50		0,25	0,40		0,25	0,29		0,20	0,25		0,20	0,18		0,17	0,15		0,14	0,11		0,09	0,07	
	T	0,03			1,00			0,75			0,60			0,50			0,43			0,33			0,30			0,25			0,19			0,11
D2	R	0,05	1,25	2,50		1,00	1,67		0,83	1,25		0,63	1,00		0,63	0,71		0,50	0,63		0,50	0,45		0,42	0,38		0,36	0,28		0,22	0,17	
	U	0,03	0,75	1,50		0,60	1,00		0,50	0,75		0,38	0,60		0,38	0,43		0,30	0,38		0,30	0,27		0,25	0,23		0,36	0,17		0,13	0,10	
	T	0,04			1,33			1,00			0,80			0,67			0,57			0,44			0,40			0,33			0,25			0,14
D3	R	0,06	1,50	3,00		1,20	2,00		1,00	1,50		0,75	1,20		0,75	0,86		0,60	0,75		0,60	0,55		0,50	0,46		0,43	0,33		0,26	0,21	
	U	0,04	1,00	2,00		0,80	1,33		0,67	1,00		0,50	0,80		0,50	0,57		0,40	0,50		0,40	0,36		0,33	0,31		0,29	0,22		0,17	0,14	
	T	0,05			1,67			1,25			1,00			0,83			0,71			0,56			0,50			0,42			0,31			0,18
D4	R	0,08	2,00	4,00		1,60	2,67		1,33	2,00		1,00	1,60		1,00	1,14		0,80	1,00		0,80	0,73		0,67	0,62		0,57	0,44		0,35	0,28	
	U	0,05	1,25	2,50		1,00	1,67		0,83	1,25		0,63	1,00		0,63	0,71		0,50	0,63		0,50	0,45		0,42	0,38		0,36	0,28		0,22	0,17	
	T	0,06			2,00			1,50			1,20			1,00			0,86			0,67			0,60			0,50			0,38			0,21
D5	R	0,08	2,00	4,00		1,60	2,67		1,33	2,00		1,00	1,60		1,00	1,14		0,80	1,00		0,80	0,73		0,67	0,62		0,57	0,44		0,35	0,28	
	U	0,07	1,75	3,50		1,40	2,33		1,17	1,75		0,88	1,40		0,88	1,00		0,70	0,88		0,70	0,64		0,58	0,54		0,50	0,39		0,30	0,24	
	T	0,07			2,33			1,75			1,40			1,17			1,00			0,78			0,70			0,58			0,44			0,25
D6	R	0,10	2,50	5,00		2,00	3,33		1,67	2,50		1,25	2,00		1,25	1,43		1,00	1,25		1,00	0,91		0,83	0,77		0,71	0,56		0,43	0,34	
	U	0,08	2,00	4,00		1,60	2,67		1,33	2,00		1,00	1,60		1,00	1,14		0,80	1,00		0,80	0,73		0,67	0,62		0,57	0,44		0,35	0,28	
	T	0,09			3,00			2,25			1,80			1,50			1,29			1,00			0,90			0,75			0,56			0,32
D7	R	0,10	2,50	5,00		2,00	3,33		1,67	2,50		1,25	2,00		1,25	1,43		1,00	1,25		1,00	0,91		0,83	0,77		0,71	0,56		0,43	0,34	
	U	0,11	2,75	5,50		2,20	3,67		1,83	2,75		1,38	2,20		1,38	1,57		1,10	1,38		1,10	1,00		0,92	0,85		0,79	0,61		0,48	0,38	
	T	0,10			3,33			2,50			2,00			1,67			1,43			1,11			1,00			0,83			0,63			0,36
D8	R	0,12	3,00	6,00		2,40	4,00		2,00	3,00		1,50	2,40		1,50	1,71		1,20	1,50		1,20	1,09		1,00	0,92		0,86	0,67		0,52	0,41	
	U	0,13	3,25	6,50		2,60	4,33		2,17	3,25		1,63	2,60		1,63	1,86		1,30	1,63		1,30	1,18		1,08	1,00		0,93	0,72		0,57	0,45	
	T	0,12			4,00			3,00			2,40			2,00			1,71			1,33			1,20			1,00			0,75			0,43
D9	R	0,14	3,50	7,00		2,80	4,67		2,33	3,50		1,75	2,80		1,75	2,00		1,40	1,75		1,40	1,27		1,17	1,08		1,00	0,78		0,61	0,48	
	U	0,18	4,50	9,00		3,60	6,00		3,00	4,50		2,25	3,60		2,25	2,57		1,80	2,25		1,80	1,64		1,50	1,38		1,29	1,00		0,78	0,62	
	T	0,16			5,33			4,00			3,20			2,67			2,29			1,78			1,60			1,33			1,00			0,57
D10	R	0,23	5,75	11,5		4,60	7,67		3,83	5,75		2,88	4,60		2,88	3,29		2,3	2,88		2,3	2,09		1,92	1,77		1,64	1,28		1,00	0,79	
	U	0,29	7,25	14,5		5,80	9,67		4,83	7,25		3,63	5,80		3,63	4,14		2,9	3,63		2,9	2,64		2,42	2,23		2,07	1,61		1,26	1,00	
	T	0,28			9,33			7,00			5,60			4,67			4,00			3,11			2,80			2,33			1,75			1,00

الجدول من إعداد الطالب

يمكن تحليل النتائج المتوصل إليها في الجدول (22) بطريقتين مختلفتين.

الأولى : نسبة دخل (استهلاك) أغنى الفئات إلى أفقر الفئات :

في هذه الدراسة سنبحث كم ضعفا تفوق الفئات العليا في هرم الدخل الفئات الدنيا، بمعنى مقارنة مداخيل الفئات **تنازليا**. فيتضح من الجدول(22) أن العشير الأغنى (D_{10}) يفوق استهلاك العشير الأفقر (D_1) بـــ 9.33 ضعفا (المجموع الكلي)، و نجد أن استهلاك نفس العشير يفوق استهلاك العشير الأفقر في القطاع الحضري بـــ 14.5 ضعفا، بينما هو لا يتعدى 6 أضعاف في القطاع الريفي(D_{R10} / D_{R1})، و بنفس الطريقة يمكن أن ندرس تباين الاستهلاك بأخذ أحد العشيرات في القطاع الحضري و مقارنته بآخر في القطاع الريفي، و هكذا دواليك. و أما المربعات المظللة فهي تدل على عدم إمكانية دراسة الفجوة بين قطاع ريفي و المجموع و العكس كذلك. أما دراسة كل فئة مع نفسها، مثلا بين D_1 في العمود و D_1 في السطر، فهذا يسمح لنا بمقارنة استهلاك هذا العشير بين القطاعين. فتدل مثلا القيمة 1 على دراسة الفجوة بين القطاع الريفي و نفسه في نفس الفئة، أما القيمة 1.26 الموجودة في تقاطع العمود (D_{10}) و السطر D_{10} فتدل على أن استهلاك العشير الأغنى في القطاع المدني يفوق استهلاك نفس العشير في القطاع الريفي بـــ 1.26 مرة و هكذا.

إن هذه الدراسة تسمح لنا بمعرفة مقدار الرفاهية التي يتمتع بها السكان بغضّ النظر عن انتمائهم الاجتماعي (ريفي أو حضري)، فيمكن أن نقول أن أفقر 10% في القطاع الريفي تفصلهم هوّة دخلية (استهلاكية) تقدر بـــ 7.25، مقارنة بـــ 10% الأكثر غنى في القطاع الحضري. و يمكن للقارئ أن يستنتج عدة استنتاجات بالنظر إلى الجدول (22).وعلى سبيل المثال يمكن أن نقول أن درجة التركيز أو مضاعف الاستهلاك يرتفع كلما قارنّا الفئات العليا مع الدنيا، بمعنى كلّما كان المدى كبيرا فإن الفجوة الاستهلاكية تزداد، فلو نظرنا إلى الجدول (22)، السطر الأخير (السطر10) ، فنجد أنّ هذه الفجوة تتناقص كلما اتجهت المقارنة بين فئتين متتاليتين، مثلا السطر D_{10} مع العمود D_9 (1.75) في حين أن هذه الفجوة ترتفع بين D_{10} و D_2 (القيمة من

الجدول هي7)، و ذلك للسطر العاشر و العمود الثاني. فالقيم تتزايد من يمين الجدول (22) إلى يساره.

الثانية : نسبة دخل أفقر الفئات إلى أغنى الفئات:

يمكننا أن نقوم بالعملة العكسية، و ذلك من أسفل سلم الدخل (المستهلك) إلى أعلاه، بمعنى مقارنة مداخيل الفئات **تصاعديا**. فإذا اعتبرنا أن المعطيات الموجودة في الجدول(22) هي دلالة على مستويات الدخول الخاصة بكل فئة (الدخل المستهلك)، فإننا نستطيع أن نستخرج النسب بين أدنى الدخول و أعلاها، مثل القيام بحساب النسب D_1/D_{10} ، D_3/D_5 , D_8/D_9 .... الخ، و تسمح لنا هذه الدراسة بمعرفة كم يمثل دخل أدنى الفئات مقارنة بدخل الفئات التي تأتي بعدها في سلم المداخيل، و كذلك شأنها في ذلك شأن الدراسة السابقة من حيث أنها تسمح بمقارنة القطاعين مع بعضهما البعض.

مثال:

$$\frac{D_1}{D_{10}} = \frac{0.02}{0.29} = 0.689 = \%6.9$$

تدلّ هذه النسبة أن دخل 10% الأكثر فقرا (القطاع الحضري) لا يمثل سوى 6.9% من دخل 10% الأكثر غنى(القيمة في الجدول هي0.07)، كما أن القيم0.67 و 0.40 من الجدول (العمود2 تقاطع السطر1) تدل أنّ استهلاك العشير الأوّل في القطاع الحضري لا يمثّل سوى 67% من استهلاك العشير الثاني في نفس القطاع، و40% من استهلاك نفس العشير في القطاع الريفي. كما تدلّ القيمة 0.79 من الجدول (العمود D_{10} تقاطع السطر D_{10}) تدل على أن دخل الفئة الأخيرة في القطاع الريفي تمثل 79% من دخل نفس الفئة (D_{10}) في القطاع الحضري، أو أن دخل هذه الفئة يفوق دخلها في القطاع الريفي بـــ21% (100%-79%).فكلّما اتجهنا من الأعلى إلى الأسفل ازدادت الفجوة، فتبلغ أدناها عند مقارنة D_1 مع D_{10} (0.11).

خلاصة القول أننا إذا قسمنا العمود المكون من (D_1 ← D_{10}) فإننا نحصل على تباين الاستهلاك (تضاعف الاستهلاك) كلما اتجهنا من الأعلى إلى الأسفل، و في حالة استخدام عملية

القسمة من السطر ($D_1 \leftarrow D_{10}$) إلى العمود ($D_1 \leftarrow D_{10}$) فإننا نحصل على نسب المداخيل المستهلكة من فئة إلى أخرى.و تجدر الإشارة أن عملية واحدة تكفي، حيث أنّ نتائجها مزدوجة، وقد اعتمدنا على عملية واحدة.

ج. معامل التشتت:

درسنا في فصل سابق معامل تشتت المداخيل و قلنا أنه العلاقة بين المدى و الوسيط، أما المدى فهو الفرق بين أعلى قيمة و أصغرها، و أما الوسيط فهو القيمة التي تتوسط البيانات.

في هذا المجال سنقوم بدارسة معامل التشتت و مقارنته بين المنطقتين، كما سنقارن بيانات سنتي (1988 و 1995) و ذلك انطلاقا من الجدول رقم (21)

ج-1.حساب الوسيط في كل منطقة :

$Me_R\ (1995) = 0.09$

$Me_R\ (1988) = 0.085$

$Me_U\ (1995) = 0.075 = \dfrac{0.08 + 0.07}{2}$ (متوسط القيمتين الوسطيتين)

$Me_U\ (1988) = 0.075.$

$Me_T\ (1995) = 0.08$

$Me_T\ (1988) = 0.075$

ج-2. معاملات التشتت الخاص بكل قطاع $(D_{10}-D_1)/Me$:

$$D_R\ (1995) = \frac{0.23 - 0.04}{0.09} = 2.11$$

$D_R\ (1988) = 2.35$

$D_U\ (1988) = 4.13$

$D_U\ (1995) = 3.6$

$D_T\ (1995) = 3.125$

$D_T\ (1988) = 3.87$

من خلال هذه النتائج نستنتج أن تشتت المداخيل في القطاع الحضري أكبر منه في القطاع الريفي، بل أنّ تشتّته سنة 1995 و 1988 هو ضعف تشتت المداخيل في القطاع الريفي لنفس السنوات. و في المجموع الكلي نجد أن التشتت الكلي بقي شبه ثابت خلال الفترة (1988 و 1995)، إلا أنه يبدو مرتفعا.

إنّ الملاحظة التي نستخرجها من دراسة معامل التشتّت هو ميله للانخفاض من سنة1988 إلى سنة 1995، وربما يعود السبب في ذلك إلى زيادة اهتمام الدولة بالفئات المحرومة وذات الدخل الضعيف، حيث عرفت هذه السنة تحويلات اجتماعية مهمة، حيث بلغت المداخيل الاجتماعية 19.4% من مجموع دخل الأسر (انظر الجدول17).

كما أن هذه الفترة عرفت تراجع لمستويات الدراسة بسبب ترك العديد من الأطفال لمقاعد الدراسة، نتيجة الظروف الأمنية، التي كانت لها انعكاسات سلبية خصوصا على القطاع الريفي، حيث انتشرت فيه الأمية،إلا أن هذا لم يمنع سكان هذه المناطق من مزاولة نشاطات مختلفة، هي التي جعلت معامل جيني منخفضا، كما أن هذه العائلات تتميز بروح التضامن والتكافل الاجتماعي، أقلّ ما يمكن أن نقول عنه أنه أحسن من ذلك الموجود في المدن، هذا إضافة إلى أن العديد من سكان الريف هم مغتربون أو قدماء حرب، و بالتالي يكون لديهم مصادر مالية معتبرة هي التي جعلت من حصص الاستهلاك تبقى ثابتة، أو تتغير بنسبة صغيرة.

2-2 تمركز المداخيل :

إن العلاقة بين أغنى 10% و ما دونها أو العكس، تسمح لنا بمعرفة نسبة امتلاك هذه الفئة من الدخل الكلي، و بمعنى أدق تسمح لنا بمعرفة نصيب دخل الفئة الأكثر غنى من الدخل الكلي غير أن إجراء المقارنات المتعددة أمر يطول. و على هذا الأساس سنستخدم من أجل ذلك الخمسيات (Quintile) المحسوبة انطلاقا من الجدول (21)، لأن استخدامها يسهل على القارئ إجراء المقارنات كيفما شاء، و بصورة يسيرة، يستطيع من خلالها استخراج عدة استنتاجات و بشكل مختصر. و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول(23): توزيع الدخل المستهلك بالنسبة للقطاعين بين سنتي 1988و1995 (%)

الخميس Quintiles	المجموع الكلي 1988	المجموع الكلي 1995	القطاع الحضري 1988	القطاع الحضري 1995	القطاع الريفي 1988	القطاع الريفي 1995
أفقر 20% (Q_1)	8.5	7	5	5	12	9
ثاني أفقر 20%(Q_2)	12	11.5	9	9	15	14
الفئة الثالثة(Q_3)	16	16.5	15	15	17	18
الفئة الرابعةQ_4	20.5	23	24	22	19	22
أغنى 20%(Q_5)	43	42	47	49	37	37
نسبة أغنى 20% إلى أفقر 20% (Q_5/Q_1)	5.05	6	9.4	9.8	3.08	4.11
نسبة أفقر 20% إلى أغنى 20% (Q_1/Q_5)	19.76	16.67	10.64	10.2	32.43	24.32
معامل التشتت $(Q_5-Q_1)/Q_3$	2.15	2.12	2.8	2.93	1.47	1.55

الجدول من إعداد الطالب بناءا على المعطيات المستخرجة من الجدول(21).

أول ملاحظة نوردها بعد قراءة الجدول أدناه، هو أن استهلاك أغنى 20% (Q_5) في القطاع الحضري يفوق استهلاك أفقر 20% في نفس القطاع بـــ9.8 و 9.4 ضعفا خلال سنتي 1988 و 1995 على التوالي، و تنخفض هذه النسبة في القطاع الريفي إلى 3.08 و 4.11 في كلا السنتين، كما أن معامل التشتت في المناطق الحضرية هو ضعف المناطق الريفية.

إن التحليل الدقيق للجدول أعلاه ، يمكّننا من استخراج عدة نتائج:

1. تستهلك الفئة الخامسة (Q_5) 43% من إجمالي الاستهلاك، في حين أن أفقر 20% لا يتعدّى دخلها (المستهلك) سوى 8.5% من إجمالي الدخل و نجد أن هذه الفئة تستحوذ على 49%، و 47% من مجموع الاستهلاك (الدخل)، في حين أن أفقر 20% لا يتعدّى دخلها 05% في القطاع الحضري خلال سنتي 1988 و 1995 على التوالي، بينما نجد أن نسبة امتلاك الدخل لدى الفئة

الأخيرة (Q_5) أقل ارتفاعا في المناطق الريفية، حيث أن دخل أفقر 20% فيها أحسن حالاً مِمَّا هو عليه في المناطق الحضرية (12% سنة 1988 و 09% سنة 1995)، ويرجع السبب في ذلك إلى أنّ العائلات الريفية لها مصادر مالية إضافية، مثل المداخيل التي تحصل عليها من بيعها لثمار الأشجار.

2.هناك تراجع لحصص كل من الفئة الأكثر غنى و الفئتين Q_1 و Q_2 مع تغير الزمن، بينما نجد أن الفئة الرابعة Q_4تحسنت أحوالها في كلا القطاعين، و هذه إنما تدل على أن هذه الفئة ستقفز إلى أعلى السلم خلال السنوات الموالية، نظرا لأن الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد لم تؤثر فيها بشكل سلبي، ولعل تحسن الأوضاع الاقتصادية في البلاد، هو أولى أن يحسّن من مداخيلها باعتبار أن الأزمة لم تؤثر فيها، و بلغة الأرقام انخفض نصيب الخميس الأول من 12%، إلى 09% في القطاع الريفي بين سنتي 1988 و 1995 و هو ليس أسوء من نظيره في المنطقة الحضرية الذي بقي ثابتـــا و في مستوى منخفض (05%) و نفس الشيء يقال عن الخميس الثـــاني، أما الخـــميس الثالـــث و الرابع فارتفع نصيبهما من الدخل الكلي (المستهلك)، و بخاصة الخميس الرابع الذي ارتفع دخله من 22% إلى 24% في المناطق الحضرية، و من 19% إلى 22% في المناطق الريفية.(انظر الجدول23).

3.تمركز المداخيل لدى أغنى 20% أصبح شديد الخطورة، حيث يحصل أصحابها على 42% من الدخل، هو في الحقيقة أكبر من مجموع ما تحصل عليه ثلاث فئات الموجودة في أسفل سلم الدخل (60% من السكان) حيث أن مجموع دخلهم ($Q_3 + Q_2 + Q_1$ = 35%) في سنـــة 1995، و هو أقل سوءً مما كان عليه الحال سنة 1988، حيث كان 49% مقابل 51% لصالح 80% من السكان في المناطق الحضرية، و أقل تمركزا في المناطق الريفية 37% مقابل 41% (انظر الجدول23).

4.يتضح من الجدول أن الفئات التي خسرت جزءا من دخلها و هي الفئات الدنيا، فهي لم تستفد من الإصلاح أو النمو الاقتصادي الذي استهدفته برامج الحكومات في سياستها التنموية، بدءًا من سنة 1988، و هذا إن دل على شيء، فإنما يدل على عدم فعالية دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية، خصوصا عدالة الفرص.

الفرع الثاني: فترة ما بعد التعديل الهيكلي

I. الاستمرار في تراجع دخل العمل

إن أول النتائج التي نود إدراجها هو الهيكل الجديد لتوزيع المداخيل (دخل العمل) بين القطاع العام و الخاص، ففي سنة 1998، و من ضمن 2860000 أجير كان هناك 42.3% يحصلون علة دخل أقل من 10000دج، و 79.3% يحصلون على أكثر من 30000دج، و الجدول التالي يوضح ذلك[32]:

الجدول (24): ترتيب الأجراء حسب الدخل و حسب القطاع (1998)

Revenu mensuel en DA	SECTEUR PUBLIC				SECTEUR PRIVE		TOTAL	%
	Admin.	%	Econo	%	Nbre	%		
Moins de 10000	600000	50	441000	36.4	169240	13.6	1210240	42.3
[10000 -16000[	444000	42	466200	44	148000	18	1058200	37
[16000-30000[	145000	25.6	340000	60	81560	14.4	566760	19.8
Plus de 30000	11000	44.4	126000	50.8	1200	4.8	24800	0.9
Total	1200000	42	1260000	44	400000	14	2860000	100

Source: Revue d'Economie et Management, Ibid,page 04

من جهة ثانية هناك تغير ملحوظ في هيكل الدخل الخام للعائلات، فنجد أن المداخيل الاجتماعية (التحويلات) بدأت تأخذ مكانا معتبراً في دخل الأسر، خصوصا بعد سنة 1998 و هذا على حساب المداخيل الأجرية، فالأولى انتقلت من 344.2 مليار دينار سنة 1998 لتصل إلى 546 مليار دينار في 2002، و حصتها من الدخل الكلي للعائلات انتقل من 17.8% إلى 21.1% خلال نفس الفترة. أما المداخيل الأجرية، فهي لا تزال في تراجع مستمر، فبعدها كانت

[32] S.B.Maliki, A.Benhabib, M.Benbouziane, T. Ziani, N.Cherif "*Mesure de la pauvreté urbaine et rurale de la wilaya de Tlemcen :Proposition d'un modèle économétrique Logit et Probit*" Revue d'Economie et Management, Ibid,page 04

تمثل 42.6% سنة 1998، انخفضت إلى أقل من 40% سنة 2002. و أما مداخيل المستقلين فبقيت شبه ثابتة و لم يطرأ عليها إلا تغير بسيط، فانتقلت من حصتها 39.5% سنة 1998إلى 38.9% سنة 2002، و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول(25): تطور هيكل الدخل الخام للأسر خلال الفترة (1999 – 2002) %

	1998	1999	2000	2001	2002
Rémunération des Salariés	42.6	41	40.9	40.4	39.9
Revenus des Indépendants	39.5	39.8	39.7	39.5	38.9
Revenus des Transferts	17.8	19.2	19.4	20.1	21.1
Revenus Bruts des Ménages	%100	%100	%100	%100	%100

Source : CNES "*Rapport sur la conjoncture économique et sociale du 2ème semestre 2003* ,Page 98.

إنّ دخل العمل(الأجور) تراجع بشكل ملحوظ، واتجه للتعادل مع مداخيل المستقلين، والتمثيل البياني التالي يوضّح ذلك:

الشكل(14)هيكل دخل الأسر خلال الفترة (1998-2002)

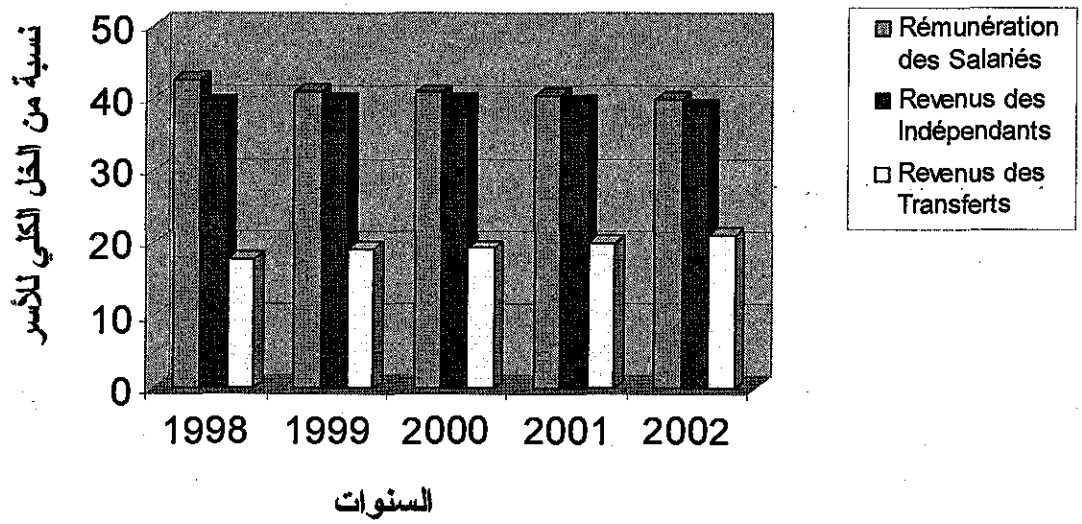

من جهة ثانية يمكن ملاحظة أنّ إيرادات الجباية العادية لسنة 1998 قدرت بـــ 380مليار دج تغطّي 35% من ميزانية الدولة، منها 284 مليار دج محصلة من الضرائب على الأعمال و حقوق الجمارك، بمعنى الضرائب غير المباشرة التي يدفعها المستهلك، و نسبتها 75%، أما الباقي و

هو مبلغ 96 مليار دج موزّع بين 44مليار دج ضرائب على الرواتب و الأجور (IRG) و نسبتها 11.57%، و الباقي و هو مبلغ 52 مليار دج ضرائب على أرباح الشركات (IBS) و الجدول التالي يوضح نسب اقتطاع الضريبة من الدخل.

الجدول (26): نسبة اقتطاع الضريبة من الدخل

Fraction de revenus imposable	Taux
N'excédant pas 60000 DA	0%
De 60001 à 180000 Da	10%
De180001à 360000 DA	20%
De 360001 à 1080000 DA	30%
De 180000 à 3240000 Da	35%
Supérieure à 3240000 DA	40%

Source:les statistiques d l'ONS

يتضح من الجدول أن مرحلة ما بعد التعديل الهيكلي عرفت نمو المداخيل التضامنية على حساب كل من دخل العمل و رأس المال. حيث بلغ متوسط نمو هذه المداخيل 13.2% مقارنة بـــ9.6% و 7.4% لكل من دخل رأس المال و دخل العمل، و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول(27): معدل نمو المداخيل.

مصدر دخل العائلات	1998	1999	2000	2001	2002	التغير السنوي المتوسط
الأجور	8.3	05	5.5	10.5	7.6	7.4
مداخيل المستقلين	13.7	9.9	5.6	11.7	7.2	9.6
التحويلات	11.5	17.2	6.3	16.6	14.6	13.2

Source : CNES "Rapport sur la conjoncture économique et sociale du 2ème semestre 2003 Page 99.

إن هذا النمو الذي عرفته المداخيل التحويلية ربما هو الدليل على نية الدولة في التخفيف من آثار السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، هو يعكس أيضا الصراع بين دخل العمل و دخل رأس المال. و كما قلنا في الفصل الأول أن التوزيع الاجتماعي وسط بين التوزيع الوظيفي و الشخصي للدخل، بمعنى أن هذا النمو يعكس إرادة الدولة في تصحيح تفاوت المداخيل. و الشكل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل(15): اختلاف نمو مداخيل الأفراد(1998-2002):

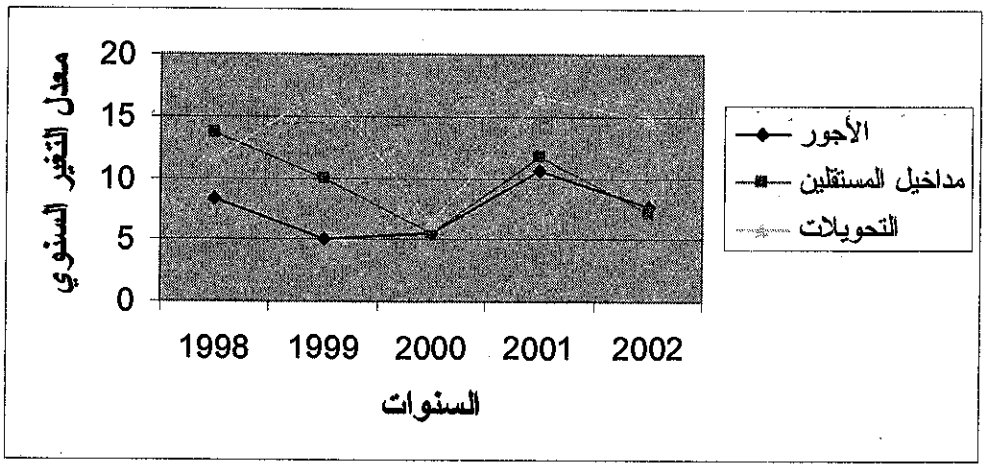

II. انحراف الأجر المتوسط عن الأجر الأدنى الوطني المضمون

حسب دراسة أعدها المعهد الوطني للشغل (INT) فإن متوسط الأجور بين مختلف قطاعات الاقتصاد تختلف اختلافا جوهريا، كما هو الحال بالنسبة للإطارات المسيرون الذين يوجدون على قائمة هذا السلم بأجر شهري متوسط يقدر بـــ 63922دج و يليه عمال المحروقات بـــ 48686دج و هذا بفضل العلاوات التي تصل إلى 28558دج، بمعنى أكثر من 58% من الأجر المتوسط الخام، و في المراتب الموالية نجد الإطارات الجامعيون بـــ 35722دج، المؤسسات المالية بـــ 26480دج. أما المرتب المتأخرة في هذا السلم فنجد كل من المؤسسات العمومية المحلية و الخاصة بـــ 17496دج و 18400دج لكل منهما، و هذا حتى نصل إلى الأجور المدفوعة في قطاع النسيج و صناعة الجلود و الأحذية، هذا و قد قدّر الأجر المتوسط في الاقتصاد الموازي بـــ 12250دج شهريا، و هذا حسب دراسة أعدها الديوان الوطني للإحصائيات على استهلاك الأسر في سنة 2000. و نجد ان قطاع الأشغال العمومية يأخذ أكبر حصة من اليد العاملة غير الرسمية التي تجني أرباحا (دخولا) مرتفعة مقارنة مع الأجر الوطني الأدنى المضمون (SMNG) الذي استقر عند 10000دج، فمثلا قد نجد ميكانيكي يعادل دخله الشهري دخل الطبيب. و الجدول التالي يعطي نظرة حول توزيع الأجور المتوسطة في بعض القطاعات:

الجدول (28): متوسط الأجور في بعض القطاعات

	Salaire moyen mensuel (DA)
Cadres dirigeants	63922
Hydrocarbures	48668
Cadres universitaires	35722
Les entreprises étrangères	32632
Les établissements financiers	26480
Transport	24424
Le secteur public national	23687
Commerce	23451
Café, Hôtel et restaurant	20136
Affaires Immobilières	19942
Les entreprises privées nationales	18400
Les entreprises publiques Local	17496
BTPH	17381
Agriculture	15885
Textile, industrie de cuire et chaussure	14758
Le secteur Informel	12250

Source : Amel Blidi " *Inégalités des revenus, les incohérences de la politique salariale* " El watan Economie, Hebdomadaire du 23 au 29 janvier 2006, page 05

الجدول (29): تطور الأجر الوطني المضمون

Année	SNMG
1er janvier 1990	1000
1er Janvier 1991	1800
1r Juillet 1991	2000
1er Avril 1992	2500
1er Janvier 1994	4000
1er Mai 1997	4800
1er Janvier 1998	5400
1er Septembre 1998	6000
1er Janvier 2001	8000
1er Mars 2004	10000

Source: Ministère du Travail, de la Protection social et de la formation, professionnelle d'après L'ONS.

من جهة ثانية عرفت فترة ما بعد التعديل الهيكلي تراجع حصة الأجور بالنسبة للدخل المحلي.

1. **الدخل المحلي**: هو أحد أهم مجمعات نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA) حيث تتكون الدخول في هذا النظام من الدخل المحلي و الدخلي القومي. و يعرف الدخل المحلي على أنه صافي القيم النهائية للمنتجات المتولدة لفروع الإنتاج للاقتصاد الوطني داخل الحدود الجغرافيا.

الدخل المحلي = الناتج (الدخل) المحلي الصافي بسعر السوق.

= تعويضات المشتغلين (Rémunérations des Salariés).

+ الفائض الصافي للاستغلال (Excédent Net d'Exploitation).

+ الضرائب غير المباشرة – الإعانات (IINS)Impôts Indirectes Net et Subvention.

2. **تعويضات المشتغلين**: هي كل المدفوعات العينية و النقدية في شكل رواتب و أجور و منح، و كافة المزايا الأخرى المدفوعة للعاملين في الفروع الإنتاجية و غير الإنتاجية[33]. و تضم كافة الأجور و الرواتب المدفوعة للعمال، و كذلك مساهمات أرباب العمل في أنظمة الضمان و التأمينات الاجتماعية و صناديق التقاعد، التأمين الصحي، التأمين ضد البطالة، إصابات العمل و التأمين على الحياة، و هي المبالغ التي يدفعها أرباب العمل نيابة عن مستخدميهم.

3. **الفائض الصافي للاستغلال**: يعرف على أنه فائض القيم المضافة المتولدة في الاقتصاد القومي بعد تغطية تعويضات المشتغلين، اهتلاك رأس المال الثابت والضرائب غير المباشرة المقتطعة، و إضافة إعانات الاستغلال المستلمة من قبل وحدات الإنتاج، أو هو ما يعرف باسم الربح الصافي للمؤسسة[34].

إنّ هذا الفائض يقترب من مفهوم عوائد التملك (دخل الملكية) المتفق عليه في التعريفات الأكاديمية للتوزيع الوظيفي للدخل القومي، لأن هذا الدخل يحتوي على الأرباح التجارية و الصناعية و أرباح الاستغلال الزراعي، الدخول الريعية، و دخول أصحاب المهن الحرّة و أرباب الحرف[35].

---

[33] محمود عبد القادر رضوان، مرجع سبق ذكره، صفحة 640.

[34] قادة أقاسم، عبد المجيد قدّي "المحاسبة الوطنية" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994، صفحة 101.

[35] عبد القادر محمود رضوان، مرجع سبق ذكره، صفحة 390.

من خلال التعاريف السابقة لمكونات الدخل المحلي أو التوزيع الأولي للدخل يمكن إلقاء نظرة على مسار تطور الكتلة الأجرية و الربح الصافي للمؤسسة لعدة سنوات خصوصا ما بعد التعديل الهيكلي في الجدول التالي:

الجدول(30) تراجع حصة الأجور من الدخل المحلي (مليار دج)

	1995	1998	1999	2000	2001	2002
R S	568,76	794,56	847,55	884,62	972,36	1047,28
ENE	906,79	1308,03	1566,71	2214,81	2191,43	2297,63
IIS	387,7	508,9	558,46	756,98	797,29	882,77
R,INTERIEUR	1863,25	2611,49	2972,72	3856,41	3961,08	4227,68

Source : Les Statistiques de l'ONS in www.ons.dz

يمكن معرفة تراجع حجم الأجور لصالح الربح الصافي للمؤسسات وذلك من خلال الشكلين التاليين:

الشكل(16): تمثيل كل ربح المؤسسة وحصة الأجور

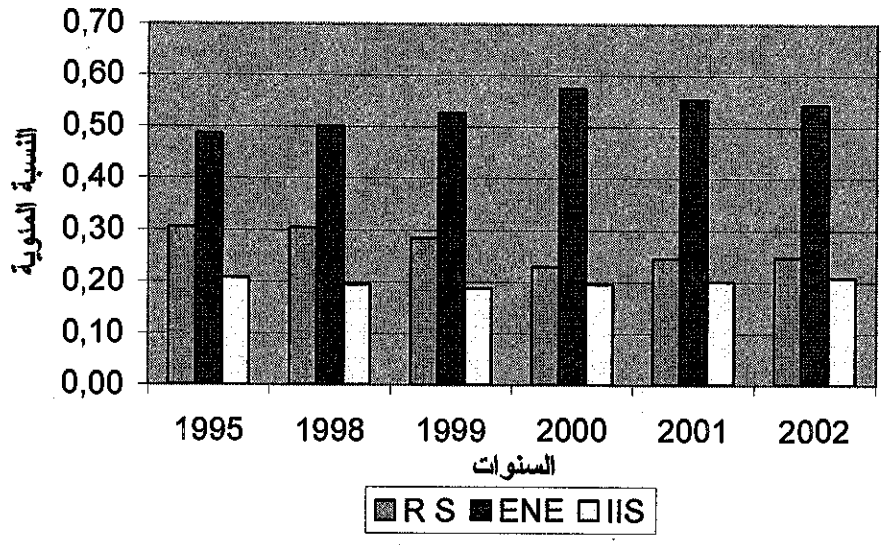

الشكل (17): نمو الدخل الصافي للمؤسسة على حساب حجم الأجور

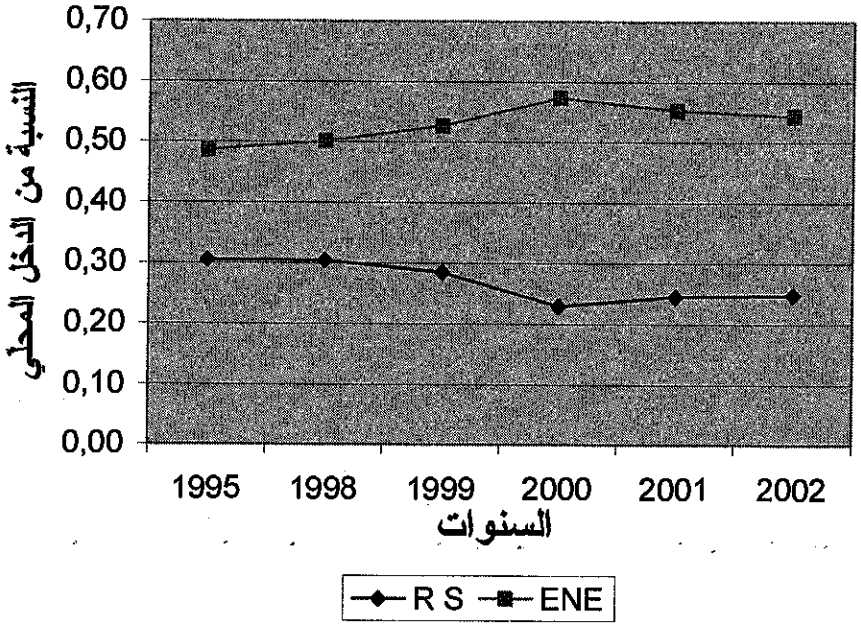

يتضح من خلال الشكل البياني أنّ الدخل الصافي للمؤسسة تطور بشكل موجب خصوصا بعد الانتهاء من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، و كان هذا على حساب حجم الأجور التي تتحملها المؤسسات، وهذا ما يدل على أن قضية الأجور لا زالت تشكل نقطة الخلاف بين الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل من جهة، و النقابة الوطنية للعمال و السلطات العليا التي عجزت عن إيجاد صيغة إيجابية ترضي الطرفين فيما يخص رفع الأجور. كما يتضح من هذه البيانات أن الربح الصافي للمؤسسة هو ضعف كتلة الأجور، ومن جهة ثانية،نجد أن الضرائب غير المباشرة تميل للارتفاع هي الأخرى، خصوصا بعد سنة 2001 ودائما على حساب الكتلة الأجرة، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول(31): نسبة الكتلة الأجرية والربح الصافي والضرائب غير المباشرة بالنسبة للدخل المحلي

	1995	1998	1999	2000	2001	2002
R S	31%	30%	29%	23%	25%	25%
ENE	49%	50%	53%	57%	55%	54%
IIS	21%	19%	19%	20%	20%	21%
R,INTERIEUR	100%	100%	100%	100%	100%	100%

الجدول من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول(30)

وإذا كانت حجم الأجور هذه تتناقص، فهذا يدل على أن المؤسسات الجزائرية لم تستطع احتواء كتلة الأجور، وهي مشكّلة من الاشتراكات الاجتماعية، والأجر القاعدي، هذا الأخير الذي لا زال مستقرّا وفي مستوى منخفض، وتتبع المؤسسات طرق احتيالية لجعل الدخل المدفوع للعمال أكبر من الأجر الأدنى الوطني المضمون، وذلك بالزيادة في العلاوات والمنح دون الأجر القاعدي، وهذا ما يدل على أنه لا توجد سياسة واضحة من طرف الدولة في معالجة هذه القضية، وبالتالي تبقى الضحية الوحيدة هم العمال،خصوصا في الوظيف العمومي.

الخاتمة

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال و خلال المخططات التنموية الشاملة التي قامت بها على تحقيق العدالة الاجتماعية،من خلال سياسة تقديم مجمل الخدمات العمومية بصفة مجانية أو شبه مجانية، وقد كلفت هذه السياسة ميزانية الدولة مبالغ معتبرة. إلا أن الوضع لم يستمر بالشكل المرغوب فيه،حيث و أثناء فترة الثمانينيات، انهارت أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتدهورت قيمة الدولار، مما أدى بالجزائر إلى دخول مرحلة جديدة، وهي الركود الاقتصادي الذي شمل مختلف القطاعات، وهذا نظرا لأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد بترولي ريعي.

و لم تكد سنة 1988 تنتهي حتى باشرت الحكومات آنذاك في إجراء إصلاحات فعلية، في محاولة لاسترجاع التوازن الاقتصادي مع المحافظة على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة، واستعانت الجزائر في ذلك ببرامج الاستقرار الاقتصادي و التعديل الهيكلي، والذي تمخض عنه عدة آثار اجتماعية خطيرة أهمها هو تغير هيكل توزيع الدخل الخام للأسر، حيث تطورت مداخيل رأس المال على حساب دخل العمل و المداخيل التحويلية. كما أن بنية دخل العمل عرف اختلالا من حيث تطور مؤشر الأجور حسب الفئات، وهذا التـــراجع كان شديد الأثـــر على عمال التنفـــيذ (Exécuteurs) مقارنة بالأعوان التقنيون(Maîtrises)، و الإطارات(Cadres).

من جهة ثانية هناك تراجع لمعامل جيني في كل من القطاع الريفي و القطاع الحضري، ورغم أن هذا المعدل هو متوسط على العموم، ولا يوحي بوجود تفاوت شديد بين الأفراد في الدخل، إلا أن مسوحات توزيع الاستهلاك بين الأفراد أعطت بعدا آخر للعدالة التوزيعية في الجزائر الناتجة عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ألمت بالبلاد.فكان الأثر واضحا في القطاع الحضري عنه في الريفي.

خاتمة

عامة

خاتمة عامة

احتل موضوع توزيع الدخل مكانا مرموقا في البحوث الاقتصادية التطبيقية الحديثة، خصوصا حول مشاكل التنمية والفقر في البلدان السائرة في طريق النمو في العقود الأخيرة، و قد بدأت العلاقة بين النمو و التوزيع تأخذ نصيبها، (خاصة نظرية kuznet)، بعدما كانت همشت في العقود الماضية على غرار الفكر الاقتصادي التقليدي القديم. ورغم هذا الاهتمام المتزايد في معظم الكتابات الحديثة إلا أنه من الصعب الحكم على أن هناك نظرية شاملة و متطورة تفسر التغيرات التي تطرأ على توزيع الدخل، وتوضح العلاقات بين التوزيعات المختلفة(الوظيفية والشخصية والاجتماعية) في مختلف البلدان. ولذا فإن مجمل الدراسات حول هذه القضية أخذت تتجه إلى الميدان التطبيقي، بهدف معرفة شكل توزيع الدخول في المجتمع موضوع الدراسة، وأنماط الاقتران بين المتغيرات التوزيعية المختلفة، وكذا قياس التفاوت و اللامساواة في توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع.

وتظهر أهمية هذا الموضوع من وجهة نظر المحاسبة الوطنية في أن هناك علاقات تبادل بين نمط توليد الدخل وتوزيعه من جهة، ونمط تخصيص الموارد وتوزيع الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد القومي من جهة أخرى. و بعبارة أخرى، فإن نمط توزيع الدخل يؤثر تأثيرا مبالغا في تشكيل أنماط الاستهلاك والإنتاج في المجتمعات، مما يؤثر على مسار عملية النمو و التنمية.

و لقد اقترنت ظاهرة الفقر بتوزيع الدخل، و هما من الظّواهر التي تدخل ضمن نطاق العلوم الاجتماعية، رغم أنهما تختلفان من أوجه عديدة عن الظّواهر الأخرى التي تتناولها تلك العلوم، و ذلك نظرا للأبعاد الأخلاقية و القيمية التي يحملانها. و تواجه موضوعات قياس الفقر و توزيع الدخل صعوبات عديدة، ذلك للمفاهيم النّسبية التي تختلف تعريفها و مضامينها العملية باختلاف المجتمع، و المرحلة التنموية التي يمرّ بها. و يختلف موضوع التفاوت في المداخيل عن موضوع الفقر، ذلك لأن هذا الأخير ينصرف إلى المستوى المطلق للمعيشة لشريحة معينة من السّكان يتم تحديدها بناءا على طبيعة كل مجتمع، إذ أنه (الفقر) غالبا ما يقتصر على الجوانب المادية من حياة الإنسان. بينما التفاوت في توزيع الدخل و الثروات يتعدّى ذلك ليشمل الفرص المتاحة في التوظيف و الترقي، و النفوذ الذي يمكن أن يمارسه صاحب الثّروة، أي أن توزيع الدخل غالبا ما

يعكس أبعادا اجتماعية و اقتصادية و سياسية عديدة لا تتضمّنها مفاهيم و مؤشرات الفقر. فخروج بعض الأفراد من دائرة الفقر لا يعني بالضرورة حصولهم على فرص اجتماعية عادلة مع أفراد يتمتّعون بالثّروة و النفوذ و المكانة الاجتماعية، و هي العوامل التي غالبا ما تجلب هذه الفرص.

يمكن للمهتمـــين بدراسات توزيع الدخل أن يقوموا بتحليلهم له وفقا لتصنيفات و معايير مختلفة حسب الشّرائح الدخلية أو حسب الفئات الاقتصادية –الاجتماعية، أو الفـــئات المهـــنية. و يمكن أيضا تبويب بيانات توزيع الدخل الشخصي حسب فروع النشاط الاقتصادي أو حسب السنّ و المستوى التعليمي. و لأجل هذه الأغراض يمكن استخدام بيانات المحاسبة القـــومية لحصر و تحديد الحصص الدخلية التي تعود لعوامل الإنتاج في شكل أجور للعمال، أو أرباح لأرباب العمل و المهن الحرة، أو دخول ريعيّة للمنتفعين بالرّيوع المالية و العقارية، و هنا عادة ما تظهر بعض المشاكل المنهجية خصوصا عند فرز عائد دخل العمل من جهة، و فوائد التملك من جهة أخرى، و خصوصا كذلك عندما ترتفع نسبة العاملين لحسابهم الخاص، و هذه الظاهرة توجد بكثرة في الاقتصاديات النامية، و هنا تبرز المشكلة في صعوبة القياس.

من ناحية ثانية يتم تحليل بيانات توزيع الدخل الشخصي أو دخل الأسر من أجل الوصول إلى قياس درجة تشتت المداخيل و تمركزها، و يمكن التفرقة في ذلك بين المناطق الريفية و الحضرية، و إبراز أوجه الاختلاف بينهما، و ربـــطها بتقـــييم آثار الإصلاحات و السياسات الاقتصادية المتبعة.

و تجري عادة عند تركيب خريطة لتوزيع الدخل حسب الشرائح الدخلية في مجتمع معين، التركيز على توزيع الأنصبة النسبية حسب الفئات العشرية، بدءا من الذين يقعون في أدنى التوزيع، و انتهاء بالعشير الأعلى، و الذي يعبر عن العشرة في المئة (10%) الذين يقعون في قمة التوزيع الخاص بالدخول.

و لقياس درجة التركيز و اللامساواة في توزيع الدخول أو الاستهلاك، جرت العادة على استخدام مؤشر "جيني" و منحنيات "لورنز"، و التي تعتبر من أهم المؤشرات الإجمالية التي تلخص درجة التمركز. و لكن هذا المؤشر(جيني) و غيره، يظل أقل كفاءة من استخدام الحصص العشرية، و من جهة ثانية حاولت بعض الدراسات التطبيقية الهامة استخلاص نوع من القانون العام أو إيجاد

العلاقة بين درجة اللامساواة في توزيع الدخول من ناحية، و درجات النمو الاقتصادي من ناحية أخرى، و قد خلصت بعض هذه التحليلات إلى أنّ درجة الفوارق تميل إلى الازدياد في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي، ثم تستقر بعد ذلك، ثم تأخذ في التـــاقص مع استمرار عملـــيات النمو، و لكن هذه النتيجة هي صادقة في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية، إذ أنّ الظروف التاريخية التي مرّت بها هذه الأخيرة لها دورها في عملية تراكم رأس المال لـــدى الأفراد من ناحية، و الإقصاء الذي كانت ضحيّته فئات أخرى، و التي تحملت بدرجة كبيرة أعباء التنمية، و دفعت ضريبتها.

إنّ المحاسب القومي تعترضه مشاكل متعدّدة في تركيب صورة إحصائية متكاملة عن نمط توزيع الدخل بين الأفراد، وهذا لعدم وجود معطيات إحصائية كافية و موثوق فيها، و لعل المصدر الإحصائي الوحيد المتاح هو بحوث ميزانيات الأسرة للعيّنة، و التي تتوفر لبعض البلدان دون غيرها. و في هذا المجال يعتبر التوزيع حسب الشرائح الإنفاقية أكثر عدالة و مساواة من التوزيع الحقيقي للدخل، و ذلك نظرا للفروق الهامة في هوامش الادخار المتباينة بين الشرائح الدخلية، و التي تغفلها تماما بحوث ميزانيات الأسرة. فدرجة اللامساواة في ادخار الأسر هو أكثر حدة منه في الإنفاق (الاستهلاك).

و لعل أهم المشاكل الأساسية التي تواجه الباحث عند دراسة توزيع الدخل، هو بخصوص كيفية الانتقال من التوزيع الوظيفي أو العواملي الدخل، أي توزيعات القيمة المضافة المتولدة محليا بين عوامل الإنتاج (عائد العمل و عائد التملك)، إلى (التوزيع الشخصي)، أي تحصيصات هذه الدخول و العوائد إلى الأسر و الوحدات المستلمة لها.

و دراسة توزيع الدخل في الجزائر تواجهها صعوبات إضافية، و بخاصة إذا حاولت هذه الدراسة الوصول إلى استنتاجات عامة، أو نتائج خاصة بكل منطقة أو جهة معينة. و لعل أهم هذه الصعوبات تتمثّل في التالي:

أوّلا: المدن و المناطق الجزائرية تتباين فيما بينها تباينا كبيرا من حيث مستوى التـــطور الاقتصادي و الاجتماعي، و من حيث الثّراء و توفّر الإمكانيات المادية و البشرية.

ثانيا: أنّ كلّ قطر (منطقة) تختلف عن المناطق الأخرى من حيث قاعدة البيانات و توفّر الإحصائيات و المسوح التي تسمح بدراسة الفوارق في المداخيل.

ثالثا: إذا كان إنفاق الأسر متوفّر في كل المناطق والمدن و الأرياف، فإننا لا نجد مسوحا أخـــرى و عبر سلسلة زمنية، و مثل هذه المشاكل لا تمكّننا من إجراء مقارنات ولا حتى معرفة مسار تطور هذه النفقات، و مدى تأثرها بالإصلاحات و السّياسات المتّبعة. و إذا كانت البيانات متوفّرة عن الإنتاج و التشغيل بصفة جيّدة، فإن هذا لا يكفي للحكم على طبيعة الفوارق، طالما أن إحصائيات و بيانات العقار و مختلف أنواع الملكيات يحتاج إلى نظام فعّال لتسييره و ضبطه.

رابعا: إذا كانت البيانات المتوفّرة عن توزيع الاستهلاك خلال سنتي 1988 و 1995 لم تعطي تغيّرا سلبيا فيما يخص استهلاك الفئات الدنيا، فهذا لا يعني أنّ درجة اللامساواة تنخفض، بل لا بد من إتمام مثل هذه الدّراسات بإجراء مسموح حول الادخار، لأن هذا الأخير هو الذي يبين مقدار تراكم رأس المال و الثروات لدى الأفراد، فتراجع الادخار من شأنه أن يجعل المدى بين مداخيل الأفراد يتقلّص، و ربما هو الذي يوضّح أن فترة الإصلاحات التي تقوم بها الدول هو الّذي يبين الآثار السلبية لتلك البرامج و أهمها برنامج التعديل الهيكلي، والذي بالرغم من النتائج الإيجابية المحققة على مستوى الاقتصاد الكلّي، إلا أنه لا يمكن اعتبار نتائجها الاجتماعية إيجابية دون النظر إلى هذه النقطة، و هذا عكس ما أظهره معامل "جيني"، حيث يظهر معتدلا مقارنة بالعديد من الدول.

الاقتراحات والتوصيات

الاقتراحات والتوصيات

من أجل معالجة الأوضاع والنتائج المتوصّل إليها، نوصي بالاقتراحات التالية:

1. يعتبر الأمر الأكثر إلحاحا في موضوع العدالة و المساواة هو ضمان عدالة الفرص. و في هذا المجال على صانعي السياسات الاقتصادية أن يهتموا بموضوع تقليل الفقر و الحرمان الاجتماعي و أن يولّوه أولوية في أي برنامج اقتصادي، ذلك لأن مظاهر الفقر و الحرمان يتسع مفهومها شيئا فشيئا، و على الدولة أن تسعى لتحسيس المواطن بأنه ابن بيئته، بيئة غنية بثرواتها، و عليها أن لا تجعله يحس بوجوده في بيئته فقيرة للشفافية. لأن الدخول العالية ليست مشكلة في حد ذاتها إذا اتسم تقسيم الثروة المنتجة أو المتراكمة بصفة رشيدة و عادلة، و تم استغلالها بحكمة و عقلانية. فيمكن في هذا الشأن أن تستخدم الدولة معدلات ضريبية مرنة، و ما يلاحظ على واقعنا أن الأفراد المُلزمون بدفع الضريبة هم الفقراء و الأجراء، و عليه يجب فرض معدلات مرتفعة على ملكيات الفئة الغنية لتقليل دخولهم و بالتالي تقليص الفجوة بينهم و بين الفقراء. بمعنى على الحكومة القضاء على الحرمان المطلق و الحد من الحرمان النسبي.

2. يجب على الحكومة تغيير نظرتها إلى المساواة و الإنصاف على أنه يتعلق بتوزيع الدخل فقط، بل العدالة و المساواة تشمل أيضا توزيع الاستهلاك و الثروة و رأس المال البشري. و لا يمكن تحقيق هذا الهدف السامي بالاكتفاء باتباع برامج الإصلاح التي تقدمها الهيئات الدولية (FMI)، بل يجب إتباعها بسياسات أخرى محلية، مثل تعديل توزيع الثروة الذي كان أحد أسبابه الفترة الاستعمارية، و ظروف تكون طبقات المجتمع في الجزائر.

3. على الدولة أن تسعى لزيادة رأس المال البشري للفقراء مثل تسهيل ظروف التعليم و الرعاية الصحية الأساسية و جعلها مبدأ تنافسيا مع القطاع الخاص، و هذا حتى تتمكن من إنقاذ أفراد مهددين بالفقر، و آخرين يعانون منه. و في هذا المجال على الحكومة أن تحارب التسرّب المدرسي ذلك لأنه أحد أسباب تفاوت الأجور بين العمال المهرة و غير المهرة، كما أن إصلاح القضاء له أثره، مثل عملية الحجز على الممتلكات في حال عدم تسديد الضرائب.

4. خلق سوق عمال مرن و فرض قوانين تحمي العمال، مثل تحسين الحد الأدنى للأجور، فنجد أن 10000دج مستوى متدهور و ذلك مقارنة بأسعار السلع الأساسية، كما أنه توجد بعض الفئات من تحصل على أقل من هذا الدخل، وهذا في ما يسمى بعقود ما قبل التشغيل، حيث يحصل ذو شهادة الليسانس على دخل يقدر بـ8000دج، تقني سامي 6000دج، و ما دون هذه الشهادات أقل أيضا. كما أن هذه العقود لا تأتي بنتائج جيدة في تحسين توزيع الدخل، فمدة العقد 12 شهرا هي طويلة نوعا ما، فقد يضطر العامل تحت هذا النظام إلى التوقف عن العمل بسبب تأخر تسديد مستحقاته. و هذه السياسة التي انتهجتها الجزائر بقصد امتصاص البطالة إنما هي وسيلة غير مباشرة لخلق بطالة جديدة في شكل بطالة مقنّعة، خصوصا في الإدارات العمومية مثل هياكل و مؤسسات الجماعات المحلية (البلدية، الولاية ...). و لأجل معالجة هذه السياسة على الحكومة أن تفتح حوارا فعالا مع القطاع الخاص- خصوصا و أن المؤسسات التي تستقبل هذه الشريحة من العمال هي عموما مؤسسات تابعة للدولة- فيما يتعلق بتحسين شروط العمل و ظروفه، فالقطاع الخاص استغلالي جدّا في الجزائر، و هذه النقطة هي التي تشكل أسباب التفاوت في المداخيل، و هذا في ظل غياب النقابات العمالية التي تحمي العمال.

5. إتباع سياسة مداخيل منصفة ما بين القطاعات، فالأجور المدفوعة في الصناعات الثقيلة هي أكبر ممّا تدفع في الصناعات الخفيفة و المهن الحرة، كما أن مشكل التفاوت في المداخيل في الجزائر يظهر جليا بين القطاع الريفي و المدني. من جهة ثانية لا توجد منظمات اجتماعية تحمي الفلاحين، خصوصا و أن مداخيلهم متقلبة من موسم إلى آخر و من فترة إلى أخرى، و على هذا الأساس على الدولة أن تراعيَ كل هذه الجوانب المحيطة بهم مثل تصريف الإنتاج في حالة الوفرة، تقديم الإعانات في حالة الانكماش ... الخ.

6. التعجيل بإنشاء مراكز دعم البطالة (تعويضات البطالين) لأن هذه التعويضات والإعانات غير متوفرة في بلادنا، في حين أن العامل أثناء فترة عمله يدفع (تقتطع) نسبة معتبرة من دخله. كما أن نظام التقاعد المعمول به لا يشجع كثيرا، فنجد أن عدد معتبر من المتقاعدين حالتهم مزرية بسبب ضعف المداخيل، كما أن جعل نظام تقاعدي خارجي (étrangère) تابع للنظام الداخلي من شأنه أن يقلص من القيمة النهائية للدخل المقبوض من طرف المتقاعدين. و لأجل

فهرس المصادر و المراجع

➢ أولا باللغة العربية

I. الكتب و المصادر

[1] أحمد أبو إسماعيل "*أصول الاقتصاد*"، دار النهضة العربية، القاهرة 1976.

[2] إسماعيل صقر، عارف دليلة، "*تاريخ الأفكار الاقتصادية*"، مديرية الكتب و المطبوعات، حلب، سوريا 1977.

[3] برهان التيجاني، عصام عاشور، "*علم الاقتصاد الحديث*" الجزء الأول، بيروت 1960.

[4] خالدي الهادي "*المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي*" دار هومة، الجزائر 1996

[5] سمير أمين: "*ما بعد الرأسمالية*" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1988.

[6] صامويل عبود "*الاقتصاد السياسي للرأسمالية*"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990.

[7] صبحي تادرس قريصة، محمود يونس "*مقدمة في الاقتصاد*" دار النهضة العربية بيروت 1984.

[8] ضياء مجيد الموسوي "*التحليل الاقتصادي الإسلامي*" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990

[9] عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد،"*أساسيات علم الاقتصاد*" الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية 2001

[10] عبد الرحمن الجزيري، "*الفقه على المذاهب الأربعة، الجزء الثالث*" دار الكتب العلمية بيروت 1999.

[11] عبد الرزاق الفارس، "*الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي*"،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت-لبنان،2001

[12] عبد القادر محمود رضوان "*مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية*" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى 1990

[13] عمرو محي الدين، عبد الرحمان سيدي أحمد، "*مبادئ علم الاقتصاد*" دار النهضة العربية- بيروت 1974.

[14] غازي عناية "*الزكاة و الضريبة، دراسة مقارنة*" دار الكتب (المطبوعات الجميلة)، الجزائر 1990.

[15] فاضل عباس مهدي، محمود عبد الفضيل "*مقدمة في علم الاقتصاد الحديث*"، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية 1988.

[16] مالك بن نبي "*المسلم في عالم الاقتصاد*" دار الفكر دمشق – سوريا- 1985.

[17] محمد الشريف إلمان "*محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثاني*"، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.

[18] محمد الصادق عفيفي "*المجتمع الإسلامي و فلسفته المالية و الاقتصادية*" مكتبة الخانجي بالقاهرة، الجزء الثاني، دون سنة طبع.

[19] محمد باقر الصدر "*اقتصادنا*" دار التعارف للمطبوعات – العراق- الطبعة الثانية، دون سنة طبع.

[20] محمد بلقاسم حسن بهلول: "*الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)*"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990.

[21] محمد بلقاسم، حسن بهلول "*الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية*" مطبعة دحلب، الجزائر 1993

[22] محمد بن علي بن محمد الشوكاني "*نيل الأوطار*" الجزء الخامس، دار الكتب العلمية بيروت 1999

[23] محمد دويدار" *مبادئ الاقتصاد السياسي*" الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر1981.

[24] محمد دويدار، عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحى، مجدي محمود شهاب "*أصول علم الاقتصاد السياسي*" الدار الجامعة الإسكندرية 1988.

[25] محمد شوقي الفنجرى "*المذهب الاقتصادي في الإسلام* "الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1988.

[26] محمد عبد المنعم الجمال "*موسوعة الاقتصاد الإسلامي*" دار الكتاب المصري – دار الكتاب اللبناني- بيروت الطبعة الثانية 1986 .

[27] محمد متولي الشعراوي "*الإسلام بين الرأسمالية و الشيوعية*" دار الشهاب، باتنة –الجزائر–دون سنة طبع.

[28] نعمة الله نجيب إبراهيم "*أسس علم الاقتصاد*" مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية 1978.

[29] وهبة الزحيلي "*الفقه الإسلامي و أدلته*" الجزء السابع، دار الفكر – دمشق- الطبعة الرابع 1997.

[30] يوسف القرضاوي "*فقه الزكاة*" الجزء الثاني، مكتبة رحاب –الجزائر، الطبعة 20، 1988.

II. المجلات و الدوريات و المقالات

[31] أحمد فؤاد درويش، محمود صديق الزين، "*أثر الزكاة على دالة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي* "، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الأول، المجلد الثاني، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية 1984.

[32] بن بوزيان محمد، زياني الطاهر، نصر الدين الشريف "*فعّالية سعر الصرف الموازي في الجزائر*" مجلة الاقتصاد و المناجمنت (الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر) عدد 1، مارس 2002. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

[33] بن ناصر عيسى "*مشكلة الفقر في الجزائر*" مجلة الاقتصاد و المناجمنت، عدد 2، مارس 2003، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

[34] صبحي الصالح "وسائل الملكية و علاقتها بالعدالة الاقتصادية في الشريعة الإسلامية" الملتقى التاسع للفكر الإسلامي.

[35] عبد المجيد قدي " *الزكاة من منظور اقتصادي* " مجلة رسالة المسجد، عدد سبتمبر 2003.

[36] فارس مسدور "*إستراتيجية استثمار أموال الزكاة*" مجلة رسالة المسجد، عدد جويلية 2003.

[37] كريم النشاشبي "*تقرير حول الاستقرار و التحول نحو اقتصاد السوق –دراسة حالة الجزائر*" صندوق النقد الدولي 1998

[38] كورتل فريد "*الفقر –مسبباته، آثاره و سبل الحد منه – حالة الجزائر*" مجلة الاقتصاد و المناجمنت – الفقر و التعاون – عدد 2، مارس 2003. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

[39] مجدي عبد الفتاح سليمان" *دور الزكاة في الحد من التضخم* " مجلة منار الإسلام، العدد 10، ماي 1989.

[40] محمد بن يحي "*ترشيد جمع الزكاة و توزيعها*" مجلة رسالة المسجد، عدد مارس 2004.

[41] محمد راتول "*العولمة الاقتصادية و تحولات الاقتصاد الجزائري*" الملتقى الدولي الأول حول العولمة و انعكاساتها على البلدان العربية 13- 14 ماي 2001، المركز الجامعي سكيكدة.

[42] محمد راتول" *تحولات الاقتصاد الجزائري، برنامج التعديل الهيكلي و انعكاساته على المعاملات الخارجية*" مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 23، 2001.

[43] محمد زغداني " *دور صندوق الزكاة في محاربة الفقر و تنمية المجتمع* " رسالة المسجد، عدد مارس 2004.

[44] محمد علي رفعت " *مصادر الثروة وتداولها في شريعة الإسلام*" الملتقى التاسع للفكر الإسلامي، الجزء الثالث، مطبعة البعث قسنطينة 1979.

[45] محمد فاروق النبهان "*العدالة الاقتصادية و الاجتماعية في الإسلام*" الملتقى التاسع للفكر الإسلامي، الجزء الثالث، مطبعة البعث، قسنطينة 1979.

[46] مختار محمد متولي "*التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد إسلامي* "، سلسلة المطبوعات بالعربية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1981.

[47] مراد خيشان "*عاشوراء و الزكاة* " مجلة رسالة المسجد.

[48] يوسف العظم " *العدالة الاقتصادية و الاجتماعية في الإسلام و أوضاع الأمة الإسلامية اليوم*" الملتقى التاسع للفكر الإسلامي تلمسان – مطبعة قسنطينة 1979.

[49] " *بحوث مختارة: الاقتصاد الإسلامي*"، المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة الملك عبد العزيز،السعودية 1980.

[50] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية "*التقرير الاقتصادي العربي الموحد*" سبتمبر 1996

[51] حمدي عبد العظيم: جريدة نهضة مصر، التاريخ 31/ 12/ 2003.

[52] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي "*مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية للتعديل الهيكلي*"، نوفمبر 1998.

III. الرسائل الجامعية

[53] بوزيان العجال "*تقييم كمّي لبرنامج التّصحيح الهيكلي للجزائر فترة 1989- 1998، النتائج و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية* "، رسالة ماجستير(2005)، تلمسان.

[54] خالدي خديجة" *إشكالية الأجور و مردودية المؤسسة مع دراسة حالة Soitex*" رسالة ماجستير، تلمسان 2002.

[55] قراوى أحمد الصغير "*الاقتصاد الكلى بعد كينز*"، رسالة ماجستير، جامعة أمدرمان الإسلامية: السودان.

[56] مهدي ميلود "برنامج التصحيح الهيكلي و انعكاساتها الاقتصادية و الاجتماعية على البلدان النامية – حالة الجزائر" رسالة ماجستير وهران (2002)

ثانيا: باللغات الأجنبية

I. Ouvrages

[57] A.Badeau "*Le patrimoine des Français*", La Découverte, « Repères » 1989

[58] A.Bonnet, P. Bizolon, B. Epailly, R. Faraco, M-P. Spilemont. "*Economie Générale*" Tome1, TECHNIPLUS. Paris 1995

[59] Ahmed BENBITOUR « *L'Algérie au troisième millénaire, Défi et potentialité* », édition Marinoor, Alger 1998

[60] Alain Samuelson " *Les grandes courants de la pensée économique*" O.P.U. Algérie 2ème édition 1994.

[61] Ammar BELHIMER" *La dette extérieure de l'Algérie (une analyse critique des politique d'emprunt et d'ajustement)*" édition Casbah , Alger

[62] Bruno BARON RENAULT "*Economie de développement*", DE BOECK, Bruxelles 2ème édition 1998.

[63] Christian Morrisson in Atkinson Anthony B. et Bourguignon F. (2000) Historical" *Perspectives on Income Distribution : the Case of Europe* ", Handbook of Income Distribution", Amsterdan, North-Holland

[64] Christian Morrisson, "*La répartition des revenus*", Thémis , Paris 1996.

[65] Christian Mourisson " *La répartition des revenus dans les pays de tiers-monde* " CUJAS, Paris 1968.

[66] Daniel Martina "*La pensée économique*" Armand Colin, Paris,1991.

[67] Geneviève GRANGERS "*Croissance, cycle longs et répartition*" Economica. Paris 1991

[68] Hegenaars.A.J.M. *"The Perception of poverty*" North Holland, AMSTERDAM 1986

[69] Hocine BENISSAD « *Algérie : Restructuration et réformes économiques(1979-1993)* », OPU, Alger 1993

[70] HOCINE BENISSAD, *"L'Ajustement structurel, L'expérience de Maghreb*" OPU, Alger 1999

[71] J. TIMBERGEN "*Income Distribution Analysis and Policy*" North Holand Amsterdam 1975.

[72] Jan Pen *" Income distribution*" London, Penguin Books,1971.

[73] Jean Longatte, Pascal Vanhove. "*Economie générale*" DUNOD, Paris, 2001.

[74] Jean Pierre Brisacier, Bernard Dieller" *Introduction à l'économie générale* ", Vuibert, Paris 1994.

[75] Jean Pierre Lorriaux. *"Economie Politique contemporain*", Economica, Paris 1994

[76] Katheline Schubert "*Macroéconomie contemporain et croissance*" Vuibert, Paris ,1996 .

[77] Maàmar BOUDERSA *"La ruine de l'économie Algérienne*" sous Chadli, Alger, édition RAHMA, 1993

[78] Mustapha BABA AHMED. « *L'Algérie :diagnostic d'un nom développement* » , édition L'Harmattan, Paris, 1999

[79] Nanakc. Kakwani *"Income Inequality and poverty ; Methods of Estimation and Policy Application*" New York : Oxford University Press, 1980.

[80] P.Couronne "*Modèle de Gestion prévisionnelles des ressources humaines*" CNRS, Paris, 1986.

[81] Paul .A. Samuelson "*L'économique 2*", Armand Colin, Paris, 1972.

[82] Pierre Bezbakh et Sophie Gherarbi "*Dictionnaire de l'économie de A à Z*" La Rousse. Paris 2000

[83] RAYMONDE Barre "*Economie politique, tome 2*" P.U.F, 7ème édition, 1976.

[84] René Sandretto,"*Rémunération et répartition des revenus*" HACHETTE, Paris 1èr édition 1994.

[85] S. D'AGOSTINO, G. TROMBERT "*Les inégalités de revenus (les en jeux d'un partage)*" VUIBERT, Paris 1992

[86] S. Kuznets, "*La croissance économique moderne*" les Editions Internationales, Paris 1971

[87] Serge Milano, " *la pauvreté dans les pays riches*" , Nathan, Paris, 1992

[88] Subramanian.S,"*Measurement of Inequality and Poverty*", Delhi Oxford University Press,1997.

[89] Subrata Ghatak" *Introduction to Development Economics*", Third edition, 1998, ROUTLEDGE, London and New York

[90] Thomas PIKETTY," *L'économie des inégalités*", Paris, La Découverte, 1997

[91] Thoris Gérard "*Méthodes et exercices en sciences sociales*" Paris, Colin, (1989

[92] Youcef DEBBOUB, " *Le nouveau mécanisme économique en Algérie* ", OPU, Alger, 1995

II. Périodiques et Articles et Revues

[93] AIT ZIANE Kamel et Amimi Houria "*Quelques appréciation sur la pauvreté en Algérie*" Revue Economie et Management (Pauvreté et Coopération) Université de Tlemcen, N°2, Mars 2003

[94] Amartya Sen, "*On Economic Inequality*" , Radc Liffe Leteratures, 1972, 2nd ed, (Oxford :Clerendon Press, 1978)

[95] Amel Blidi " *Inégalités des revenus, les incohérences de la politique salariale* " El watan Economie, Hebdomadaire du 23 au 29 janvier 2006

[96] Anthony.B.Atkinson,"*On the Measurement of Inequality*", Journal of Economic Theory.2, 1970.

[97] Baya ARAHBA"*Les effets sociaux du PAS dans le cas d'Algérie*", Les Cahier du Cread, N°46/47 (4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999

[98] Brahim GHENDOUZI, Khelifa Kabri "*Les retombées de l'ajustement structurel sur le développement local en Algérie*" , Les Cahiers du Cread, N°46, 1998

[99] CNES "*Rapport sur la conjoncture économique et sociale du 2ème semestre 2003* "

[100] Corinne Benveniste et Stefan Lollivie "*Les écarts de salaire entre les hommes et les femmes continuent à se réduire*" Economie et Statistique, N°210, mai 1988

[101] Dandekar.V.M.,"*On Measurement of Poverty*"in Krishnaswamy,ed,Poverty and Income Distribution (Bonbay;Published for sameeksha trvs,Oxford University Press,1990

[102] Frank A. Cowell "*Measuring Inequality* "LSE Handbook in economics Series, 2nd ed (London; New york: Prentice Hall/ Harvester Wheatsheaf, 1995

[103] G.S. SAHOTA " *Theories of Personel Income distribution: a Survery*" Journal of Economic Literature, vol 16, 1978.

[104] Giraud. Pierre, Noel "*Mondialisation et dynamique des inégalités*" Communication au collogue annuel de l'association Française de sciences politiques, Lille, France, Septembre 2002.

[105] H. LYDALL "*The Structure of Earnings*" Clarenton Press, London 1968.

[106] J.R. MAEDE "*The Just Economy*" Allen and Unwin, London 1976.

[107] Lachaud.J.P., "*La pauvreté en Mauritanie:une approche multidimensionnelle*", Document de travail n°22,centre d'économie du développement,Université Montesquieu - Bordeaux,France,1997

[108] Lars. Obserg,Kuan Xu,"*Poverty Intensity :How Well do Canadian Provinces Compare*?",Canadian Public Policy-Analyse de Politique,vol.25.n°2.1999.

[109] Montaud, Jean Marc "*Ajustement structurel et inégalité des revenus en Afrique : une Analyse de décomposition au Burkina Faso*", CED, université Montesquieu- Bordeaux 4, D,T N°75, 2003.

[110] OCDE- 1968- 1988 et ONU : "*Le rapport mondial sur le développement humain*," 1990

[111] Omar AKALAY "*L'économie Algérienne, de l'ère des réformes 1989-1991 à celle de l'ajustement structurel 94 – 98*" in Ou va l'Algérie ? (Sous la direction de Ahmed Mahiou et Jean Robert Henry) édition – Karthala Iremam, France 2001

[112] R. GIBRAT " *Les inégalités Economiques*" Receuil Sirey, Paris, 1931.

[113] Rapport du CNES, 1er semestre1998

[114] S. Blinder "*Toward an Economic Theory of Income distribution*" The MIT Press, Cambridge, Mass 1974.

[115] S.B.Maliki, A.Benhabib, M.Benbouziane, T. Ziani, N.Cherif "*Mesure de la pauvreté urbaine et rurale de la wilaya de Tlemcen :Proposition d'un modèle économétrique Logit et Probit* " Revue d'Economie et Management,N°3, Université de Tlemcen(2003).

[116] Saïda HENNI "*Pauvreté de Capacité et Develeppement Durable en Algérie* "The 4 th Internationnal conference on the capability Approach, "Enhanaaing Human Security" University of Pavia, Italy, Septembre 2004.

[117] Sen, A.K., " *Poor Relatively Speaking* ", Oxford Economic Papers, Vol. 35, No. 2, 1983

[118] SEN.A.K. Povety : an Ordinal Appoach to Measurement Economitrica, Vol 44, N°2, March 1976

[119] Taladidia.Thiombiano.,"*La loi de Pareto:Une loi sur l'inégalité ou sur la pauvreté? Réponses théoriques et empiriques*", ISBN 1385-9218, décembre 1999

[120] The World Bank,Report N°12048-AL, May25, 1994

[121] Wetta .Claude & al,"*Le profil d'inégalité et de pauvreté au Burkina Faso*", Cahier de Recherche N°00-02, Université de Laval, CREFA, décembre 1999.

III. Thèses universitaires

[122] Bouziane Bentabet" *Répartition de revenu et développement : Une analyse économétrique*" Thèse de Magister, Université d'Oran, 1994.

[123] Nasreddine BEDDI « *Les transferts sociaux et efficacité économique* » Thèse de Doctorat, Université d'Oran, 2002.

IV. Sites Internet

[124] Belkacem Labàas "*Poverty dynamics in Algeria*" Arab Pl
in(www.api.org.l